جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة

دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2017)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية

إعداد الطالبة:

نسيمة بن يحي

إشراف الأستاذ:

مواد تهتان

أعضاء لجنة المناقشة

أد/ عبد الوهاب رميدي	أستاذ	جامعة المدية	رئيساً
أد/ مواد تهتان	أستاذ	جامعة المدية	مقرراً
أد/ محمد يدو	أستاذ	جامعة البليدة02	عضواً
د/ رابح بلعباس	أستاذ محاضر"أ"	جامعة المسيلة	عضواً
د/ ميلود وعيل	أستاذ محاضر"أ"	جامعة البويرة	عضواً
د/ محمد سعودي	أستاذ محاضر"أ"	جامعة المدية	عضواً

السنة الجامعية: 2018 – 2019

كلمة شكر وعرفان

"ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

سورة النمل، الآية 19

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.....

أتقدم ببالغ الشكر والامتنان وخالص الثناء **إلى الاستاذ تهتان موراد** الذي أشرف وتابع هذا العمل، لم يبخل علي بجهده المتواصل وأفكاره النيرة وإرشاداته السديدة وآرائه القيمة، جعلها الله في ميزان حسناته إن شاء الله.

كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة الموقرين **أعضاء لجنة المناقشة** على قبولهم مناقشة هذه الاطروحة فاللهم انفعهم وارفعهم بعلمهم.

وشُكري موصول إلى من ساعدني في اجتياز هذا العمل واخص بالذكر الدكتور **صاري اسماعيل**، فجزاه الله عني خير الجزاء.

الإهداء

إلى من رباني على التُّقى والفضيلة وكان درع أمان أحتمي به من غدر الزمان وتحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان قرة عيني "أبـي" أطال الله في عمره.

إلى من نزفت لأجلي دمها وحليبها إلى من تسرها عودتي ويحزنها فراقي... إلى منبع الحب والحنان سر وجودي "أمـي" أطال الله في عمرها.

إلى من لا تحلو الحياة بدونهم إخوتي: أمال، أحمد، عبد الرزاق، أيمن، إسلام، ريتاج.

إلى روح جدتي الطاهرة رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.

إلى كل من يشاركني في لا إله إلا الله محمد رسول الله(صلى الله عليه وسلم).

نسيمة بن يحي

المستخلص:

يستهدف هذا البحث دراسة أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة للفترة (1980- 2017) وباستخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية، كانت النتائج تُشير إلى أن:

- الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي عانى من صدمات خارجية نتيجة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وخير دليل على ذلك صدمتي 1986 و2014 التي كانت لها انعكاسات وخيمة، وأدخلت الاقتصاد الجزائري في دوامة من المشاكل الداخلية والخارجية، ونقلت العديد من المؤشرات من حالة التوازن أو الفائض إلى حالة العجز وبالتالي إعاقة الحركة التنموية.
- كما تبين من خلال الدراسة عدم وجود علاقة سببية ثنائية بين المتغيرات الاقتصادية، أما عن استجابة المتغيرات(النمو الاقتصادي، الميزان التجاري، معدل البطالة، معدل التضخم، رصيد الميزانية) لصدمة في أسعار النفط فإن جميع المتغيرات تأثرت تأثيرا سلبيا خاصة على المدى الطويل، كما تبين أيضا أن أي صدمة في أسعار النفط يكون لها أثر كبير على الميزان التجاري من أثر صدمات أسعار النفط على باقي المتغيرات الأخرى، ويعود ذلك لارتباط الاقتصاد الجزائري الوثيق بقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الصدمات الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري ، التنويع الاقتصادي، تحليل الصدمات ودوال الاستجابة.

Abstract:

This study aims to study the impact of external shocks on the Algerian economy in light of globalization (1980 - 2017). Using a set of statistical measures, the results indicate that: • The Algerian economy as a rural economy suffered from external shocks due to fluctuations in oil prices in the international markets, as evidenced by the devastating effects of 1986 and 2014, which had severe repercussions, and introduced the Algerian economy into a spiral of internal and external problems, and quoted many indicators of the state of balance or surplus To the state of disability and thus impede the development movement

The study showed that there is no causal relationship between the economic variables. The response of the variables (economic grawth, trade balance, unemployment rate, inflation rate, Balance of Budget) to the shock in oil prices, It also found that any shock in oil prices has a significant impact on the balance of trade from the impact of oil price shocks on the rest of the other variables, due to the association of the Algerian economy close to the hydrocarbons sector.

Keywords: economic shocks, Algerian economy, Economic Diversification, Impluse Response Function and Variation Decomposition.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان.....	
الإهداء.....	
المستخلص.....	
فهرس المحتويات.....	I-IV
قائمة الأشكال.....	V
قائمة الجداول.	VI
قائمة الملاحق.....	VII
قائمة الرموز والمختصرات.....	VIII
مقدمة.....	أ—د
الفصل الأول: **الإطار النظري للصدمات الاقتصادية**	
تهميد.....	02
المبحث الأول: الدورة الاقتصادية (مفهومها، مراحلها وعوامل تقلبها).....	03
المطلب الأول: تعريف الدورة الاقتصادية ومدتها.	03
المطلب الثاني: مراحل الدورة الاقتصادية ومظاهرها.....	04
المطلب الثالث: طرق التنبؤ بالدورة الاقتصادية وعوامل تقلبها	11
المبحث الثاني: الخلفية النظرية والفكرية لظاهرة الصدمات الاقتصادية.	15
المطلب الأول: تعريف العولمة جوانبها ومجالاتها.....	15
المطلب الثاني: تعريف الصدمات الاقتصادية وأسبابها.....	17
المطلب الثالث: أنواع الصدمات الاقتصادية.....	20
المبحث الثالث: الصدمات الخارجية مفهومها، أنواعها وآثارها.....	25
المطلب الأول: مفهوم الصدمات الخارجية	25

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: مصادر الصدمات الخارجية.....	**28**
المطلب الثالث: آثار الصدمات الخارجية.....	**32**
خلاصة الفصل:.....	**37**
الفصل الثاني: **دراسة تحليلية لتطور الاقتصاد الجزائري من خلال المخططات والإصلاحات**	
تمهيد.....	**39**
المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية.....	**40**
المطلب الأول: مميزات الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.....	**40**
المطلب الثاني: عرض وتقييم مخططات التنمية 1967-1979.....	**44**
المطلب الثالث: تقييم السياسة الاقتصادية خلال هذه العشرية.....	**48**
المبحث الثاني: مميزات الاقتصاد الجزائري في فترة الثمانينيات.....	**52**
المطلب الأول: عرض وتقييم المخطط الخماسي الأول والثاني 1980-1989.....	**52**
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات.....	**56**
المطلب الثالث: تقييم الإصلاحات الاقتصادية.....	**61**
المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية (2001-2019).....	**63**
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 ـ 2004	**63**
المطلب الثاني: برنامج دعم النمو2005-2009.....	**65**
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014.....	**66**
المطلب الرابع: المخطط الخماسي للتنمية 2015_2019.....	**68**
خلاصة الفصل:.....	**75**
الفصل الثالث: **انعكاسات وتحديات صدمات أسعار النفط 1986 و2014 على الاقتصاد الجزائري وسبل علاجها**	
تمهيد	**77**

فهرس المحتويات

المبحث الأول: آثار صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية.....	**78**
المطلب الأول: الصدمة النفطية تعريفها وأسبابها.....	**80**
المطلب الثاني: آثار الصدمة النفطية 1986على بعض المتغيرات الاقتصادية.....	**85**
المطلب الثالث: آثار الصدمة النفطية 2014على بعض المتغيرات الاقتصادية.....	**89**
المبحث الثاني: التحديات المستقبلية للاقتصاد الجزائري.....	**93**
المطلب الأول: التحديات التي تواجه اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط.....	**93**
المطلب الثاني: الدراسات الإستشرافية التي قامت بها المنظمات الدولية في مجال السوق النفطية.....	**96**
المطلب الثالث: مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط.....	**98**
المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي كآلية للتقليل من التبعية.....	**100**
المطلب الأول: التنويع الاقتصادي (مفهومه، أهدافه ومؤشراته)	**100**
المطلب الثاني: القطاعات المحفزة للنمو.....	**103**
المطلب الثالث: التداعيات والنتائج المحتملة للصدمات الخارجية.....	**110**
خلاصة الفصل:.....	**114**
الفصل الرابع: **النمذجة القياسية لأثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري**	
تمهيد.	**116**
المبحث الأول: تقديم النموذج ودراسة المتغيرات.....	**117**
المطلب الأول: عرض أدبيات الدراسات التجريبية السابقة.....	**117**
المطلب الثاني: تقديم وتعريف المتغيرات.....	**119**
المطلب الثالث: دراسة استقرارية السلاسل.....	**123**
المطلب الرابع: دراسة علاقات الارتباط السببية بين المتغيرات.....	**149**
المبحث الثاني: اختبار التكامل المشترك وتقدير النماذج.....	**156**
المطلب الأول: تقدير النماذج.....	**156**
المطلب الثاني:تحليل الصدمات ودوال الاستجابة.....	**170**

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: تحليل التباين.....	**176**
خلاصة الفصل:.....	**182**
خاتمة:.....	**184**
قائمة المراجع:.....	**191**
ملاحق:.....	**201**

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول

1. قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	مراحل الدورة الاقتصادية	06
02	ظاهرة الركود والتضخم	09
03	العلاقة السلبية بين البطالة والتضخم– تغير الطلب الكلي –	10
04	تطور معدلات التبادل التجاري الدولي في الدول النامية للفترة (1973-1983)	33
05	العلاقة العكسية بين ارتفاع قيمة الدولار وانخفاض سعر النفط	85
06	إنتاج الطاقة حسب المصدر في الجزائر خلال عام 2030	107
07	تطور مساهمة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2016)	108
08	تطور مساهمة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2016)	109
09	دراسة استقرارية السلسلة PIB_R	125
10	دراسة استقرارية السلسلة BC	127
11	دراسة استقرارية السلسلة DBC	129
12	دراسة استقرارية السلسلة CH	131
13	دراسة استقرارية السلسلة DCH	133
14	دراسة استقرارية السلسلة INF	134
15	دراسة استقرارية السلسلةDINF	136
16	دراسة استقرارية السلسلة PET	140
17	دراسة استقرارية السلسلة DPET	142
18	استجابة معدل نمو الناتج الداخلي الخام لصدمة في أسعار النفط	171
19	استجابة الميزان التجاري لصدمة في أسعار النفط	172
20	استجابة معدلات البطالة لصدمة في أسعار النفط	173
21	استجابة معدلات التضخم لصدمة في أسعار النفط	174

22	استجابة رصيد الميزانية لصدمة في أسعار النفط	**175**

2. قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	العوامل المؤثرة في الطلب الكلي	**22**
02	العوامل المؤثرة في العرض الكلي	**23**
03	تأثير صدمة ارتفاع سعر الفائدة على بعض دول الجنوب خلال الثمانينيات.	**34**
04	حجم الاستثمارات خلال الفترة (1963-1966)	**43**
05	حجم الإنفاق الاستثماري بالسعر الجاري للمخططات (1967-1977)	**46**
06	بُنية الاستثمار الصناعي للمخططات خلال الفترة (1967- 1977)	**47**
07	توزيع الاستثمارات حسب المخططات الوطنية للفترة (1967- 1989)	**54**
08	مُعدلات النمو المحققة لمختلف القطاعات للفترة (1980-1985)	**56**
09	نتائج بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1992-1998)	**61**
10	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	**63**
11	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو	**65**
12	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو	**67**
13	مُتوسط التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام للفترة (2001-2014)	**71**
14	تقديرات الطلب والعرض العالمي على النفط وبعض النفوط الغير تقليدية والسوائل الأخرى للفترة (2014-2030)	**82**
15	تطور الطلب العالمي للنفط حسب مجموعات دولية مختلفة خلال الفترة (2012-2018)	**97**
16	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)	**105**
17	مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030	**106**
18	البرنامج المخطط لتطوير الطاقة الشمسية والهوائية للفترة(2011-2030)	**107**
19	تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة PIB_R	**124**

قائمة الأشكال والجداول

20	نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة PIB_R	124
21	تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة BC	125
22	نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة BC	126
23	تحديد درجة التأخيرP للسلسلة DBC	127
24	نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة DBC	128
25	تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة CH	129
26	نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة CH	130
27	تحديد درجة التأخيرP للسلسلة DCH	131
28	نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة DCH	132
29	تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة INF	133
30	نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة INF	134
31	تحديد درجة التأخيرP للسلسلة DINF	135
32	نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة DINF	135
33	تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة SB	137
34	نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة SB	137
35	تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة PET	138
36	نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة PET	139
37	تحديد درجة التأخيرP للسلسلة DPET	140
38	نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة DPET	141
39	تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة $\frac{M2}{PIB}$	142
40	نتائج اختبار ديكي فولر المبسط(DF) للسلسلة $\frac{M2}{PIB}$	143
41	تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة Ouv	144
42	نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة Ouv	144
43	تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة Douv	145

قائمة الأشكال والجداول

44	نتائج اختبار ديكي فولر المبسط(DF) للسلسلة Douv	145
45	تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة Inv	146
46	نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة Inv	147
47	تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة Dinv	148
48	نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة Dinv	148
49	علاقة الارتباط بين المتغيرات بالنسبة للنموذج الأول	149
50	نتائج تطبيق برنامج اختبار Granger للسببية بين المتغيرات	150
51	علاقة الارتباط بين المتغيرات بالنسبة للنموذج الثاني	151
52	نتائج تطبيق برنامج اختبار Granger للسببية بين المتغيرات	152
53	علاقة الارتباط بين المتغيرات بالنسبة للنموذج الثالث	152
54	نتائج تطبيق برنامج اختبار Granger للسببية بين المتغيرات	153
55	علاقة الارتباط بين المتغيرات بالنسبة للنموذج الرابع	154
56	نتائج تطبيق برنامج اختبار Granger للسببية بين المتغيرات	154
57	علاقة الارتباط بين المتغيرات بالنسبة للنموذج الخامس	155
58	نتائج تطبيق برنامج اختبار Granger للسببية بين المتغيرات	155
59	تحديد درجة تأخير مسار VAR (النموذج الأول)	156
60	تحديد درجة تأخير مسار VAR (النموذج الثاني)	159
61	نتائج اختبار التكامل بطريقة johansen (النموذج الثاني)	160
62	تحديد درجة تأخير مسار VAR .(النموذج الثالث)	163
63	نتائج اختبار التكامل بطريقة johansen.(النموذج الثالث)	163
64	تحديد درجة تأخير مسار VAR (النموذج الرابع)	166
65	نتائج اختبار التكامل بطريقة johansen(النموذج الرابع)	166
66	تحديد درجة تأخير مسار VAR (النموذج الخامس)	168
67	تفكيك مكونات تباين الخطأ المتوقع (النموذج الأول)	176

68	تفكيك مكونات تباين الخطأ المتوقع (النموذج الثاني)	**177**
69	تفكيك مكونات تباين الخطأ المتوقع (النموذج الثالث)	**178**
70	تفكيك مكونات تباين الخطأ المتوقع (النموذج الرابع)	**179**
71	تفكيك مكونات تباين الخطأ المتوقع (النموذج الخامس)	**180**

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

1. قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	تطور معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي للفترة (1980 ـ 2017)	**202**
02	تطور الميزانية العامة للفترة (1980 ـ 2017)	**203**
03	تطور الميزان التجاري للفترة (1980 ـ 2017)	**205**
04	تطور أسعار النفط وأسعار الصرف للفترة (1980ـ 2018)	**207**
05	نتائج اختبار ديكي – فولر للسلاسل الزمنية	**208**
06	اختبار التكامل المشترك لـ johansen	**223**
07	تقدير النماذج	**226**

قائمة الرموز والمختصرات

قائمة الرموز والمختصرات

1. قائمة الرموز والمختصرات:

الرمز أو المصطلح	المعنى
PIB_R	النمو الاقتصادي
BC	الميزان التجاري
CH	معدل البطالة
INF	معدل التضخم
SB	رصيد الميزانية
PET	أسعار النفط
$\frac{M2}{PIB}$	الكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
$ouv(\frac{X+M}{PIB})$	الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
Inv	الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
ε_i	حد الخطأ العشوائي للمعادلة
VAR	شعاع الانحدار الذاتي
VECM	شعاع تصحيح الخطأ

مقدمة

1. تمهيد:

تزداد المشكلات الاقتصادية وتتعمق أثارها بفعل العولمة وترابط الأسواق، وتزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل، حيث اهتزت السوق العالمية للنفط بالعديد من الصدمات، التي تختلف في حدتها ومداها تبعا للظروف المؤسسية والهيكلية التي تواجه هذه البلدان، وتُعتبر صدمات أسعار النفط من أهم صدمات جانب العرض التي تأثرت بها دول العالم بما فيها الدول المصدرة والمستوردة، وقد تكون ناجمة عن تذبذب العرض والطلب على النفط في السوق، أو حالات الانكماش في الاقتصاديات المتقدمة، وأن استجابة الاقتصاد للصدمات النفطية يعتمد إلى حد كبير على مصدر وطبيعة الصدمة سواء كانت ايجابية أو سلبية،

وبما أن الجزائر تعتبر من البلدان الأقل تنوع في صادراتها، فإن اعتمادها على مورد أحادي الجانب يجعل منها اقتصادا ريعيا يخضع لتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، وبالتالي فهو دائم العُرضة للصدمات المختلفة، حيث شرعت الجزائر في تنفيذ عدة مخططات تنموية هدفت إلى إدخال تغيرات جذرية على الهيكل الاقتصادي وسخرت لها رؤوس أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية، وإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ انهيار أسعار النفط 1986، فأدركت عدم قدرة آليات السوق على تجاوز حالات الركود على الرغم من البرامج الإصلاحية المتبعة.

ومن ثم اعتمدت السلطات العمومية الجزائرية على الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات بداية الألفية في تطبيق استراتيجيات تنموية في شكل برامج تنموية، لإنعاش أو تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال سياسة التوسع في الإنفاق العام، ضمن ما سُمي أولا بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو، ثم مخطط توطيد النمو الاقتصادي، وعليه فإن المبالغ الضخمة التي تم اعتمادها لتمويل هذه البرامج تُعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية، تهدف إلى تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، فضلا عن ضمان استقرار اقتصادي مستدام.

ومع ما شهدته أسعار النفط 2014 من تراجع حاد، له أثر بالغ على حجم إيرادات الدولة لارتباط اقتصادها بعائدات المحروقات، وحتى وإن كان من غير المتوقع أن يُؤثر انخفاض أسعار النفط العالمية على خطط الإنفاق في الجزائر في الأجل القصير نتيجة للاحتياطيات المالية التي تمتلكها، ولاسيَّما أن الفوائض المالية التي حققتها في الأعوام الماضية تمنحها المرونة والقدرة على المواجهة والصمود لفترة قصيرة، إلا أن استمرار تراجع

الأسعار سيكون له تأثير سلبي على المدى المتوسط في الحفاظ على وتيرة الإنفاق الحكومي، وهو ما يجعل الجزائر اليوم ملزمة أكثر من أي وقت مضى على تنويع اقتصادها وإيجاد البدائل والحلول للاستمرار في خططها الاستثمارية ومشروعاتها التنموية، وتعزيز قدرة اقتصادها في الاعتماد على الذات، خاصة إذا علمنا انه تم تسطير مخططا تنمويا خماسيا (2015-2019) رُصد له مبلغ 260 مليار دولار هدفه الأساسي إعطاء دفع جديد للتنمية المحلية والتنمية البشرية وكذا النهوض باقتصاد منتج وتنافسي في كافة القطاعات خاصة في الجنوب لمواجهة تأثيرات الصدمات المالية العالمية، كما يُركز على إحداث التنوع من أجل تطور استراتيجي في مجالات وقطاعات عدة.

وعلى هذا الأساس سوف تقوم هذه الدراسة بمعرفة مدى استجابة الاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية التي تنتج من خلال الروابط التجارية والمالية ذات العلاقة مع الجزائر، باعتبارها من أهم القضايا التي أخذت اهتمام الدول والحكومات بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

2. الإشكالية:

على ضوء ما سبق تبرز معالم **إشكالية البحث** التي يُمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

ما هي أهم الانعكاسات التي ترتبت على مؤشرات الاقتصاد الكلي جراء الصدمات الخارجية؟

يقودنا هذا التساؤل المحوري إلى طرح **تساؤلات فرعية** يُمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ماهي العوامل الرئيسية المساهمة في تقلبات الدورة الاقتصادية؟
- هل حققت برامج التنمية 1967-1989 في الجزائر الأهداف المنشودة؟ وماهي الأسباب الرئيسية لفشل الإصلاحات الذاتية؟ وما هي الجوانب التي اهتمت بها برامج الإنعاش الاقتصادي المسطرة من 2001-2019؟
- ماهي مختلف التطورات التي شهدتها أسعار النفط؟ وماهي الآثار الاقتصادية الكلية التي خلفتها هذه التطورات على الاقتصاد الجزائري ؟
- هل توجد علاقة ارتباط بين الصدمات الخارجية ومتغيرات الاقتصاد الكلي؟ وهل هي علاقة سببية أم لا؟ وما اتجاه وقوة هذه العلاقة؟ وكيف تكون استجابة هذه المتغيرات لأي صدمة من الصدمات الخارجية؟

3. الفرضيات:

لمعالجة إشكالية البحث التي تم طرحها، اعتمدنا على بعض الفرضيات التي تُعد بمثابة إجابة أولية للأسئلة المطروحة سابقا وهي:

- ❖ يُعد ضعف آليات امتصاص الصدمات العامل الرئيسي المسبب لتقلبات الدورة الاقتصادية نظرا لعدم امتلاك الدول النامية الآليات اللازمة لامتصاصها أو التخفيف من حدتها؛
- ❖ لم تُحقق برامج التنمية الأهداف المنشودة، ويعود سبب فشل الإصلاحات إلى عدم قدرة الدولة ماليا على إتمام هذه الإصلاحات، الأمر الذي أدى إلى تسطير عدة برامج ركزت على الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛
- ❖ تميزت أسعار النفط بعدم الاستقرار وحدة التقلب خلال الفترة 1980 _ 2017 وهو ما كان له انعكاسات واضحة على الاقتصاد الجزائري؛
- ❖ وُجود علاقة سببية في الاتجاهين وذات ارتباط قوي بين الصدمات الخارجية ومُتغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، الكتلة النقدية، رصيد الميزانية، التضخم...)، وكل صدمة هيكلية في أسعار النفط تكون لها آثار ايجابية على المتغيرات الاقتصادية في المدى القصير والمتوسط والطويل.

4. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية البحث في الاعتبارات التالية:

- ❖ التعرف على نقاط الضعف في الاقتصاد الجزائري نظرا لما يواجهه من تحديات كبيرة ظهرت بشكل جلي بظهور العولمة؛
- ❖ يسعى إلى تناول احد الموضوعات المؤثرة في النشاط الاقتصادي؛
- ❖ عدم وجود دراسات كثيرة في أدبيات الاقتصاد الجزائري.

5. أهداف الموضوع:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على ما يلي:

- ❖ تسليط الضوء على هذا الموضوع، خاصة بعدما أصبحت العولمة واقعا مُعاشا فلا مجال للتباطؤ والركود، وإنما يجب البحث عن الحلول الضرورية لإنعاش وتنمية الاقتصاد الجزائري من التصدي للصدمات وإلا أصبحنا من ضحايا العولمة؛
- ❖ مُحاولة إظهار المكانة الأساسية التي يحتلها النفط في الاقتصاد الجزائري، وما يُمكن أن يُؤدي إليه استمرار هذا الوضع من عواقب وخيمة على مستقبل أداء الاقتصاد الوطني خاصة في ظل تذبذب مستويات أسعار هذه المادة وعدم استقرار أسواقها؛
- ❖ تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تتأثر بشكل مُباشر أو غير مُباشر نتيجة حدوث صدمات في اقتصاديات الدول ذات العلاقة التجارية المميزة مع الجزائر؛
- ❖ قياس حجم التغير في هذه المتغيرات عن طريق استخدام بيانات سلاسل زمنية للمتغيرات.

6. حدود الدراسة:

نُعبر عن حدود هذا البحث من جانبين: **الجانب المكاني** يُؤدي بنا إلى الاهتمام بظاهرة الصدمات الخارجية وآثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية وذلك بالتركيز على حالة الجزائر، **أما** زمنيا تزامنت فترة دراستنا إلى حد المعلومات الإحصائية المتوفرة لدينا، التي شملت الفترة من 1980- 2017 والتي تُعبر عن معطيات سنوية.

7. المنهج و الأدوات المستعملة:

بالنظر إلى نوع الموضوع وإشكاليته والطريقة التي تُنتهج في دراسة المشكلة، وللإلمام بجوانب هذا الموضوع ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأننا بصدد جمع وتلخيص بيانات وحقائق، كما تم الاستناد إلى الأسلوب القياسي لاختبار العلاقة بين الصدمات الخارجية والمتغيرات الاقتصادية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression Model) (VAR)، وفي هذا الإطار تم استخدام اختبار استقرار السلاسل الزمنية للتأكد من مدى وجود جذر الوحدة، كما تم استخدام اختبار السببية (Causality Test) باستخدام طريقة " جرانجر" (Granger) للوقوف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات

كما تم تحليل دوال الاستجابة الدفعية (Impluse Response Function) بالإضافة تحليل مكونات التباين (Variation Decomposition).

8. عينة ومجتمع الدراسة:

تم الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية تمتد على طول الفترة 1980-2017، أي ما قيمته 38 مشاهدة للمتغيرات: أسعار النفط، النمو الاقتصادي الميزان التجاري ، البطالة، التضخم، رصيد الميزانية والهدف من ذلك هو وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط وهذه المتغيرات في الجزائر.

9. الدراسات السابقة:

بناءا على المسح المكتبي الذي أُجري خلال دراسة هذا الموضوع والبحث فيه، وجدنا نقص في الدراسات التي حملت نفس المقاربة لموضوع بحثنا المقترح الذي يُوضح أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة، ونُشير فيما يلي إلى بعض وأهم هذه الدراسات والأبحاث:

- **دراسة(عبد الله محمد ناصر العاضي2007) بعنوان: الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، تناولت هذه الدراسة إشكالية تقدير وقياس الصدمات الخارجية غير المواتية والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد اليمني، وخلُصت إلى أنه على الرغم من أن هناك عدد من الطرق لقياس الصدمات والتغيرات الهيكلية إلا أن نموذج لوكاس لقياس الصدمات ونموذج تشاو لقياس التغيرات الهيكلية كانا أكثر ملائمة لدراسة وتحليل واقع الاقتصاد اليمني، كما أوضحت الدراسة أن هناك علاقة إحصائية بين الصدمات الخارجية والناتج المحلي الإجمالي،ما يُميز دراستنا عن هذه هو أننا اعتمدنا على نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية وتصحيح الخطأ، وذلك بالتركيز على متغيرة أسعار النفط، لإيجاد العلاقة والأثر بين تلك المتغيرات.
- **دراسة (محمد سعودي 2014/ 2015) بعنوان: أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر(1990-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، قام الباحث بتحليل علاقة الصدمات الخارجية بفاعلية السياسة المالية من خلال قناة العجز الموازني وذلك بإجراء دراسة نظرية وقياسية، وتوصل إلى أن الصدمات السياسية السلبية هي أكثر الصدمات تأثيرا على رصيد الموازنة خلال فترة الدراسة، مضافا

لها تراكم الرصيد للسنوات كعامل مهم لا يُمكن إغفاله في حالة العجز، وما يُميز دراستنا هذه هو أننا ركزنا على صدمة خارجية واحدة وهي أسعار النفط وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية بما فيها الميزانية العامة، آخذين بعين الاعتبار الفترة الزمنية إلى غاية 2017.

- **دراسة (جيهان محمد السيد، إيناس فهمي حسين)، بعنوان: أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري،** قُدمت هذه الدراسة كمقال في مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2015، حيث قام الباحث بإجراء دراسة تحليلية وقياسية وتوصل إلى أن الصدمات الاقتصادية الخارجية والمحلية من العوامل التي تُؤثر في سوق العمل المصري، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال قناة الناتج المحلي الإجمالي، ما يُميز دراستنا هذه هو أننا ركزنا على الصدمات الخارجية (صدمات أسعار النفط) دون الصدمات المحلية وأثرها على عدة متغيرات بما فيها متغيرة معدل البطالة.
- دراسة (**Basak Ceylan, Hakan Berument**) بعنوان: " **The Impact of Oil Price Shocks On The E conomic Growth of Selected MENA Coountries**

قُدمت هذه الدراسة كمقال في مجلة الطاقة، الجمعية الدولية لاقتصاديات الطاقة، الولايات المتحدة الأمريكية، العدد 1، المجلد 31، جانفي 2010، تناولت هذه الورقة البحثية تأثير صدمات أسعار النفط في نمو الناتج في دول مختارة من منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط التي تُعتبر إما مصدرة أو مستوردة للنفط وذلك باستعمال نماذج الانحدار الذاتي، حيث توصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط لها تأثير ذو دلالة إحصائية ايجابية بالنسبة للجزائر وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر وسوريا والإمارات العربية المتحدة، بينما لم يكن لصدمات أسعار النفط تأثير ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي لكل من البحرين وجيبوتي، مصر، إسرائيل، الأردن، المغرب وتونس.

أما دراستنا فقد اختلفت عن هذه الدراسة من حيث أنها تناولت صدمات أسعار النفط على الميزانية العامة، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، الميزان التجاري بالتركيز على حالة الجزائر فقط، وتناولت أهم الآليات والسياسات الكفيلة للحد من الآثار السلبية المتولدة عنها في الأمد القصير والطويل، ناهيك عن التنويع الاقتصادي وأهم القطاعات المفعلة.

- دراسة (**R .Elsidding, N. Perera,K.Tan**) **بعنوان: Impact Of Oil Shocks On Sudan Gouvernment Budget** ، قُدمت هذه الدراسة كمقال في مجلة الطاقة الدولية للاقتصاد

والسياسة، العدد 2، المجلد 6، 2016، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف أثر صدمات سعر النفط على المتغيرات الرئيسية في ميزانية الحكومة السودانية لبيانات ربع سنويه خلال الفترة 2011- 2000 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، وتُشير النتائج إلى أن انخفاض أسعار النفط يُؤثر سلبا على عائدات النفط، النفقات الجارية وعجز الموازنة.ما يُميز دراستنا عن هذه هو أننا اعتمدنا على بيانات سنوية للفترة 1980-2017 .

10. صعوبات الدراسة:

بالإضافة إلى الصعوبات التي يعرفها أي باحث، فقد واجهتنا صُعوبات شكلت حجرة عثرة أمام الوصول إلى أفضل التحاليل والنتائج نُوردها في ما يلي:

- ❖ تضارب المعطيات الإحصائية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة لدى المؤسسات الرسمية المحلية والمؤسسات الدولية، حيث يتسم الاقتصاد الجزائري بضيق قاعدة البيانات المتاحة وانخفاض جودتها، وهو ما لا يسمح بتوافر المعلومات الكاملة، ويُؤدي ذلك إلى خطأ التوقعات.
- ❖ قلة الدراسات التي تناولت الجانب النظري للصدمات الخارجية، خاصة الكتب العلمية التي تُعتبر الزاد الحقيقي لكل بحث علمي.

11. هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول يمكن عرضهم فيما يلي:

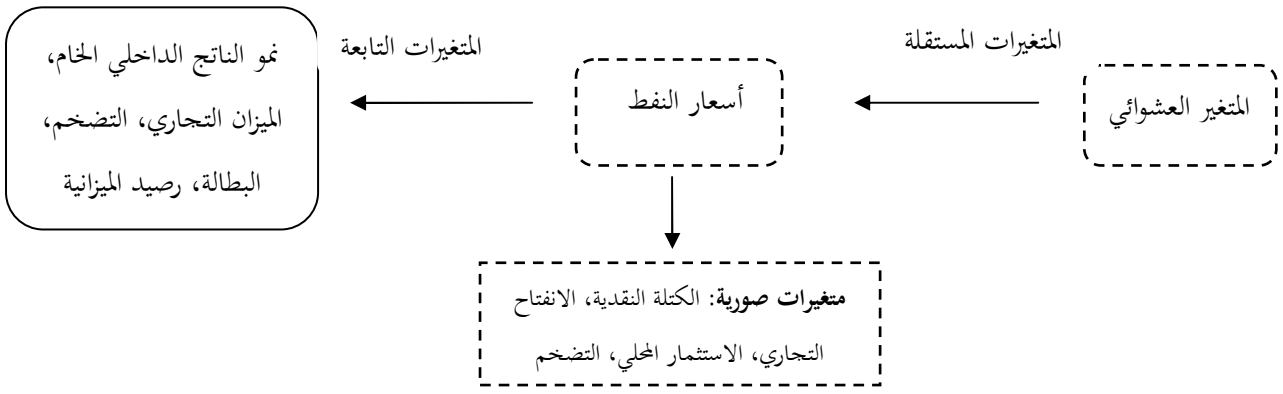
- ❖ **الفصل الأول**: جاء تحت عُنوان" **الإطار النظري للصدمات الاقتصادية** " تناولنا الدورة الاقتصادية من مراحل ومظاهر وعوامل تقلب، كما تطرقنا من خلاله أيضا إلى التعرف على الخلفية الفكرية والنظرية لظاهرة الصدمات الاقتصادية من مفهوم وأنواع وخصائص، وصولا إلى الصدمات الخارجية وأهم آثارها.
- ❖ **الفصل الثاني**: جاء تحت عُنوان" **دراسة تحليلية لتطور للاقتصاد الجزائري من خلال المخططات والإصلاحات** "، حاولنا من خلاله التعرف على أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وصولا إلى سيرورة البرامج التنموية المسطرة من 2001 ـ 2019.

- **الفصل الثالث:** جاء تحت عُنوان " **انعكاسات وتحديات صدمات أسعار النفط 1986 و2014 على الاقتصاد الجزائري وسبل علاجها** " حاولنا من خلاله التعرف على الصدمات النفطية وأسبابها وذلك بالتركيز على صدمة 1986 أسبابها ونتائجها وآثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية، كما تناولنا الصدمة النفطية لـ 2014 أسبابها وآثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية، وصولا إلى التنويع الاقتصادي للتقليل من التبعية لقطاع المحروقات.
- **الفصل الرابع:** جاء تحت عُنوان" **النمذجة القياسية لأثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة** " مُحاولين القيام بالدراسة القياسية للنموذج من خلال تحديده وتقديم معادلته وُصولا إلى تصميم النموذج الأنجع للمعطيات المتوفرة للفترة من 1980- 2017 قصد الإلمام بالظروف الكاملة لتحليل الواقع الاقتصادي للفترة المدروسة.

12.نموذج الدراسة:

كل نموذج قياسي يُستخدم لتفسير ظاهرة ما يجب أن يحتوي على متغير تابع ومتغيرات مفسرة والمتغير العشوائي.

- **المتغيرات التابعة:** وهي التي أُعتمدت استنادا إلى النظرية الاقتصادية، والدراسات السابقة والإحصاءات المتوفرة وفي دراستنا تمثلت في: نمو الناتج الداخلي الخام، الميزان التجاري، التضخم، البطالة، رصيد الميزانية.
- **المتغيرات المستقلة:** هي المتغيرات المفسرة للظاهرة المدروسة وفي دراستنا هذه تمثلت في الصدمات الخارجية والتي تم التعبير عنها بـ أسعار النفط، كما تم إضافة متغيرات مستقلة أخرى تمثلت في: الكتلة النقدية، الانفتاح التجاري، الاستثمار المحلي، التضخم.



الفصل الأوّل:

الاطار النظري للصدمات الاقتصادية

تمهيد:

تُعد نظرية الدورات الاقتصادية، التي تُعرف بأنها اتجاه الناتج والعمالة للتقلب حول مسارهما في الأجل الطويل بسبب صدمات حقيقية تُصيب الاقتصاد وتمتد آثارها لفترة من الزمن من أهم النظريات الاقتصادية الكلية نظرا لدورها في تفسير التقلبات التي تحدث في الطلب الكلي.

ويُواجه الاقتصاد الجزائري العديد من الصدمات الاقتصادية المحلية والخارجية والتي تنعكس آثارها بشكل واضح على القطاعات الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى الطبيعة المتشابكة للمتغيرات الاقتصادية بالإضافة إلى وجود قنوات فعالة للروابط الاقتصادية بين الدول.

كما تُشير الأحداث الاقتصادية الجارية إلى تزايد انتشار الصدمات الخارجية في معظم اقتصاديات دول العالم مع تزايد تحررها الاقتصادي واندماجها في النظام الاقتصادي العالمي، وفي ظل العولمة لن تكون هناك دولة آخذة في النمو أو متقدمة بعيدة عن التعرض للصدمات الخارجية في الوقت الذي تعجز فيه دول كثيرة عن مواجهة هذه الصدمات.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على الجوانب المتعلقة بالدورات الاقتصادية، الصدمات الاقتصادية الخارجية من خلال **تقسيمه إلى ثلاث مباحث** كما يلي:

المبحث الأول: الدورة الاقتصادية (مفهومها، مراحلها وعوامل تقلبها)؛

المبحث الثاني: الخلفية النظرية والفكرية لظاهرة الصدمات الاقتصادية؛

المبحث الثالث: الصدمات الخارجية مفهومها، أنواعها وآثارها.

المبحث الأول: الدورة الاقتصادية (مفهومها، مراحلها وعوامل تقلبها)

الدورة الاقتصادية ظاهرة تتسم بعد الاستقرار، وتكون أكثر حدة وخطورة بالنسبة للدول التي يكون فيها الجهاز الإنتاجي غير مرن، وعليه سنحاول التطرق من خلال هذا المبحث إلى التعرف على الدورة الاقتصادية، مدتها ومراحلها، وعوامل تقلبها، وُصولا إلى وضع السياسات أو الاستراتيجيات التي تُخفض من الآثار السلبية التي تنتج من تزايد شدة الدورات الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الدورة الاقتصادية ومدتها

الدورة الاقتصادية هي نبض مشترك لمختلف المجتمعات والفروع الاقتصادية، حيث تتكرر بنفس المراحل ولكن تختلف فيما بينها من حيث حدتها وطولها.

الفرع الأول: تعريف الدورة الاقتصادية

يُشير مصطلح الدورة الاقتصادية إلى تكرار ظاهرة معينة ويُمكن تعريفها على أنها:

- **الدورة الاقتصادية هي:**" التي تصف التقلبات في النشاط الاقتصادي على مدى فترة من الزمن، وتتكون من مرحلتين، مرحلة التوسع الاقتصادي تتضح من خلال زيادة في المؤشرات مثل: الناتج المحلي الإجمالي، نمو فرص العمل والإنتاج الصناعي، زيادة الطلب وأسعار المنتجين وعامل الدخل...ويتضح الركود من خلال تقليص معدلات نمو هذه المؤشرات[1]".
- **الدورة الاقتصادية هي:**"فترات متناوبة من النمو وانخفاض في الناتج الحقيقي إما بتباطؤ أو بتسارع[2]".
- **الدورة الاقتصادية هي:** "التذبذب الدوري غير المنتظم في النشاط الاقتصادي يُقاس باللإرتفاع والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[3]".

[1] Bettina Peters, Bernhard Dachs, **Firm Grawth, Innovation and the Business Cycle,** ZEW, Austrian Institute Of Technology, Background Report For The 2014 Competitiveness Report, p28.
[2] Vendula Hynkova , **Business Cycle Theory**, Investments In Education Development, University Of Defense, p3.
[3] عدنان داود العذاري، جواد كاظم البكري، **اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية من 1955–2004 باستخدام نموذج كالدور**، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2010، ص 15.

وكتعريف شامل **للدورة الاقتصادية** يُمكن القول أنها:" هي تذبذبات متكررة وغير منتظمة، تختلف مدتها من دورة إلى أخرى وتمس مجمل النشاط الاقتصادي ".

الفرع الثاني: مدة الدورة الاقتصادية

يتفق المحللون حول الدورات الرئيسية التي تمتد مُدتها بضع سنين من ثمانية إلى عشرة سنوات، ويتفق الجميع على أن العشرية 1920 كانت فترة ازدهار، وأن العشرية 1930 كانت فترة جمود وكساد، وأن سنوات الستينيات كانت فترة توسع قوي، وان كل واحدة من الدورات الرئيسية في الماضي تحتمل مثل هذا التشخيص، غير أن الاقتصاديين لا يُولون كلهم نفس الأهمية للدورات الثانوية ذات الفترات الأقصر، وتُشير التجربة الأمريكية إلى أن الدورات الاقتصادية الرئيسية قد دامت أكثر من ثمانية سنوات في المتوسط، فمن عام 1795 إلى عام 1937 أمكن ملاحظة سبعة عشرة دورة دامت كل منها في المتوسط 8.5 سنة، وبما أن واحدة أو اثنين من قمم النشاط الثانوي تظهر بانتظام بين قمم النشاط الرئيسي، فمن الواضح إذا أن مدة الدورة الثانوية هي أقل من نصف مدة الدورة الرئيسية نوعا ما.

وقد حاول الأستاذ" شومبيتر" أن يفرق بين ثلاثة أنواع من الدورات الاقتصادية وهي:

- ❖ دورة Kitchen، والتي تستمر لفترات زمنية قصيرة تصل إلى أربعين شهرا.
- ❖ دورة Juglar ، ذات المدى المتوسط، والتي يبلغ طولها في المتوسط تسعة أعوام ونصف.
- ❖ دورة Kondrateff ، ذات المدى الطويل، والتي تحتاج لتحقيقها إلى ما يزيد على الخمسين عاما[1].

المطلب الثاني: مراحل الدورة الاقتصادية ومظاهرها

الدورة الاقتصادية يُمكن اعتبارها إحدى الظواهر الملازمة للنشاط الاقتصادي، حيث يرتبط عدم الاستقرار الاقتصادي بفترات ركود أو كساد أو حالات بطالة وتضخم.وهو ما نوجزه في ما يلي:

الفرع الأول: مراحل الدورة الاقتصادية

يُوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة أربع مراحل مع وجود اختلاف في مسمياتها وهي:

[1] ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011، ص ص 146-148.

❖ **مرحلة الانتعاش Recovery**: وهي المرحلة التي يميل فيها النشاط الاقتصادي إلى النمو ببطء وينخفض سعر الفائدة ويتضاءل المخزون السلعي وتتزايد الطلبات على المنتجات لتعويض ما استنفذ من هذا المخزون، مصحوبة بزيادة ملحوظة في الائتمان المصرفي والنتيجة هي زيادة حجم التوظف، إضافة إلى ذلك تتصف هذه المرحلة بارتفاع مستوى الإنتاج وانخفاض نسبي في مستوى البطالة وارتفاع ضئيل في الأسعار وتوسع في حركة الإقراض[1].

❖ **مرحلة الرواج Boom**: ويطلق عليها أيضا التوسع أو الازدهار أو القمة لأنها تمثل النقطة المرتفعة في الدورة الاقتصادية، وتتميز بارتفاع مطرد في الأسعار، وتزايد حجم الإنتاج الكلي بمعدل سريع، وتزايد حجم الدخل ومستوى التوظيف وتصبح الطاقة الإنتاجية مستغلة بالكامل، ويبدأ ظهور النقص في العمالة وفي بعض المواد الخام الأساسية.

❖ **مرحلة الركود Recession**: ويُطلق عليها الانكماش أو الأزمة وفيها يحصل هبوط تدريجي في مستوى الأسعار، وتستعيد البنوك قروضها من العملاء وترتفع أسعار الفائدة، وينخفض حجم الإنتاج والدخل، وتتزايد البطالة وحجم المخزون السلعي، وتنخفض التسهيلات المصرفية مقابل ارتفاع في حجم الاحتياطي النقدي لدى البنوك وضعف التسويات والإيداعات المصرفية.

❖ **مرحلة الكساد Depression**: الكساد هو الركود الشديد الذي تطول مدته، وتتميز هذه المرحلة بانخفاض مستوى الأسعار، انتشار البطالة، وكساد التجارة والنشاط الاقتصادي في مجموعه، وتُعتبر أسوأ حالة في النشاط الاقتصادي، وتُمثل النقطة المنخفضة في النشاط الاقتصادي[2].

تتسم الدورة الاقتصادية بمجموعة من السمات أهمها صفة الدورية ويُقصد بها أن الأزمات تتعاقب في النظام الاقتصادي في مدد شبه منتظمة تطول أو تقصر بحسب نوع الدورة ونوع الاقتصاد.

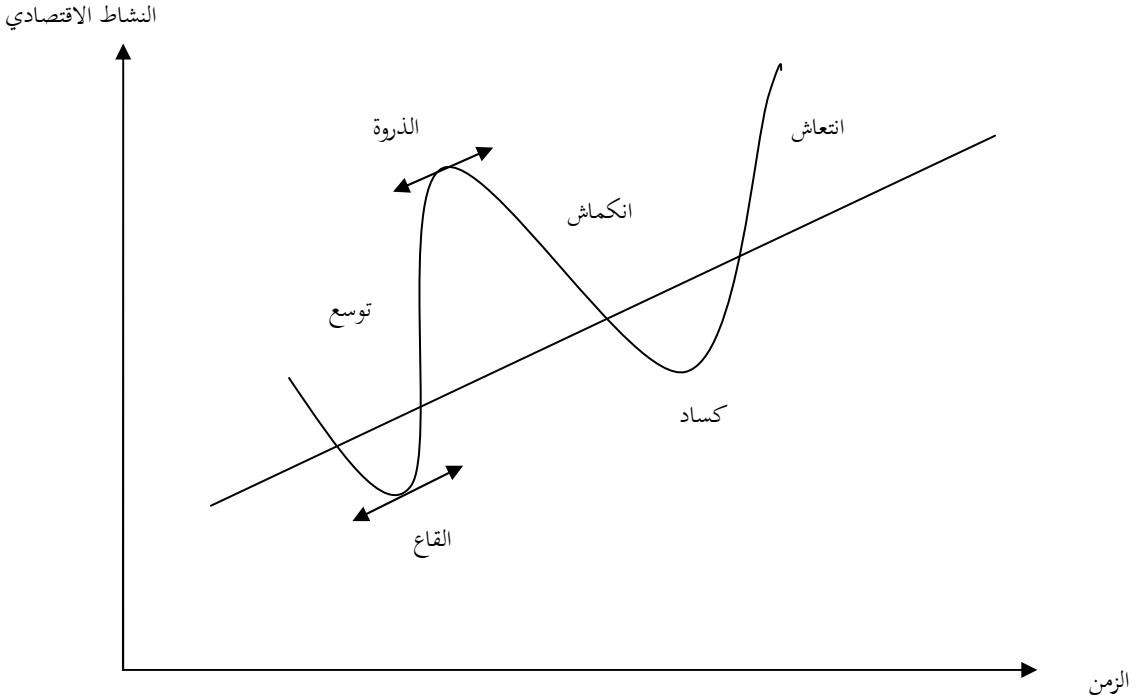
---

[1] رجاء خضير عبود موسى الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الاقتصادية**، متاح على: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359، تاريخ الاطلاع: 2017/02/21 (09:25)، ص8.

[2] صالح صالحي، عبد الحليم غربي، **كفاءة صيغ وأساليب التمويل الاسلامي في احتواء الازمات والتقلبات الدورية**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس-سطيف- يومي: 20-21 أكتوبر 2009، ص 13.

وبصفة عامة فإن دورة الاقتصاد تتكون من أربعة مراحل سبق ذكرها [1] يمكن توضيحها في الشكل أدناه.

شكل رقم(01): مراحل الدورة الاقتصادية



Source : Quarterly Bulletin, **Business Cycles and Their Impact On The South African** Economy,Unity In Diversity,Decembre 2012, p4.

الفرع الثاني: مظاهر الدورة الاقتصادية

تُعد ظاهرتي التضخم والبطالة أو ما يعرف بالركود التضخمي من المشاكل والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تُواجه السلطات الجزائرية، باعتبارهما من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية، وتكاد تكون من أهم العراقيل التي تقف حاجزا أمام مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات.

أولا: التضخم

يُمكن تعريف التضخم بأنه: " فائض النقد على فائض السلع والخدمات بصورة دائمة ومستمرة، بحيث تصبح الزيادة في النقد الصادر أكبر وأعلى من كل زيادة تصاحبها في السلع والخدمات[2].

[1] Boukhari Abdlhamid, Bouhoreira Abbas, **The Role Of Central Banks in Achieving Macroeconomic Stabily " Cas Of Algerian Economy**", Global journal Of Economic and business, Vol.2, N.1, February 2017,p 4.

[2] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2006، ص 11.

ويأخذ التضخم **أشكال أو وتائر** مختلفة نذكر منها [1]:

- **التضخم الدوري:** وهو التضخم الذي يرتبط بالتقلبات الاقتصادية لأسباب تتعلق بالطلب الكلي أو العرض الكلي ، وتنعكس تأثيراتها في المستوى العام للأسعار كلما قارب الاقتصاد من حالة التوظيف الكامل.
- **التضخم المتدرج أو الزاحف:** هو التضخم الذي يتصف بارتفاع بطيء في الأسعار حتى خلال فترات يكون فيها الطلب الكلي معتدلا.
- **التضخم المكبوت:** هو الذي يُمثل حالة تمنع فيه الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تتمثل بوضع ضوابط وعمليات تقنين تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار، على أن ذلك لا يمنع الجمهور من تجميع موجودات نقدية وسائلة كبيرة يُمكن تحويلها إلى قوة شرائية فعالة في وقت لاحق.
- **التضخم المفرط:** هو الذي ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير جدا وتزداد في سرعة تداول النقود وتتوقف فيه النقود عن العمل كمستودع للقيم، فإذا استمر ذلك فإنه يُؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة وحدة النقد.

ومهما يكن شكل التضخم فإنه يُعتبر من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تُواجه أغلب بلدان العالم.

ثانيا: البطالة

حسبما أوصت به **منظمة العمل الدولية** يُمكن تعريف العاطل بأنه:"كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى[2]".

كما يُمكن تعريفها أيضا بأنها:

"مقدار الفرق بين العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية معينة"، حيث:

[1] عبد المنعم السيد علي ،نزار سعيد الدين، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 449،448.

[2] أزاد احمد سعدون الدوسكي، سمير فخري نعمة الوائلي، **انعكاسات السياسة النقدية والمالية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003**، مركز الدراسات الاقليمية، كلية دهوك، ص 5.

القوة العاملة = العاملون+ العاطلون عن العمل.

وللبطالة عدة **أنواع** نذكر منها:

- **البطالة الاحتكاكية**: يُعرف هذا النوع من البطالة بأنه يظهر لفترات قصيرة في العادة والناتجة عن تغير العمل من قبل العمال سعيا وراء ظروف عمل أفضل، ويُمكن اعتبار هذا النوع من البطالة ظاهرة صحية باعتبارها تُساعد في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية[1].
- **البطالة الهيكلية**: هي البطالة الناتجة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد ترتب عليها انعدام التوافق بين الأعمال المتاحة والعمال الراغبين في العمل، وتستمر فُرص العمل لأن العمال غير المشتغلين لا تُؤهلهم إمكانياتهم للالتحاق بها[2] .
- **البطالة الدورية** : هي البطالة الناشئة عن الركود في قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل وتحدث البطالة الدورية عندما تتناقص مبيعات قطاع الأعمال وينكمش الناتج الوطني الإجمالي.

ويُمكن تقسيم البطالة إلى أشكال فرعية أخرى :

- **البطالة الشاملة والجزئية**: حيث تُوصف بأنها شاملة إذا كان فائض القوى العاملة المتعطلة شاملا لكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية بدون استثناء، كما تُوصف بأنها جُزئية إذا كانت مُقتصرة على قطاع معين أو فئة محددة.
- **البطالة الموسمية**: هي زيادة عرض العمل خلال مواسم معينة من السنة كفترات تخرج الطلبة من الجامعات وغيرها من مراكز التعليم والتدريب.
- **البطالة المقنعة**: تُوصف البطالة بأنها مقنعة في حالة زيادة عدد العمال في قطاع أو مؤسسة ما عن الحد اللازم للإنتاج بكفاءة.

[1] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 327-330.

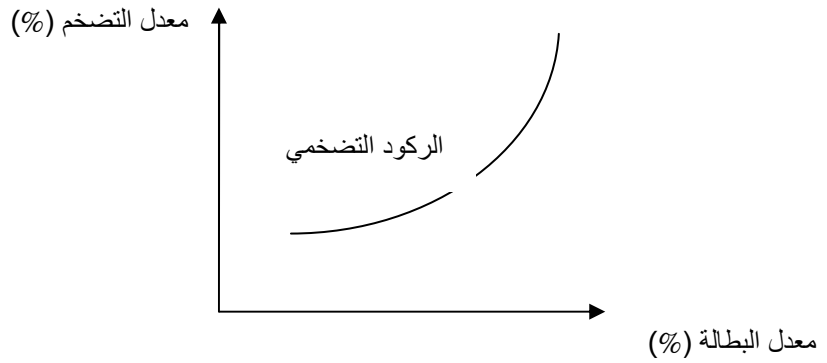
[2] محمود بن عصمان، **مدخل في الاقتصاد** الحديث، دار وائل للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص ص 65-67.

- **البطالة السلوكية:** هي البطالة الناجمة عن عزوف الباحثين عن العمل من الاستفادة من فرص العمل المتاحة والبحث عن فرص عمل محددة بذاتها والعمل في القطاع العام، وهذا النوع ينجم عن أسباب شخصية أو اجتماعية أو جغرافية[1].

ثالثا: الركود التضخمي

عاصر العالم منذ بداية السبعينيات وعلى وجه التحديد في منتصف السبعينيات بعد ارتفاع أسعار النفط وما ترتب على ذلك من ارتفاع في تكاليف الإنتاج، ومن ثم انخفاض أرباح رجال الأعمال، وبالتالي نقص العرض الكلي وقد ترتب على ذلك ارتفاع مستوى الأسعار أي زيادة معدل التضخم وفي الوقت نفسه انخفاض مستوى الإنتاج، وبالتالي مستوى التوظف ومن ثم زيادة معدلات البطالة، وبالتالي تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة طردية وتُعرف هذه الظاهرة بظاهرة الركود التضخمي كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم(02): ظاهرة الركود والتضخم



المصدر: السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دط، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص ص 311-312.

وعليه سندرس هذه العلاقة بين البطالة والتضخم في عدد من الحالات كما يلي[2]:

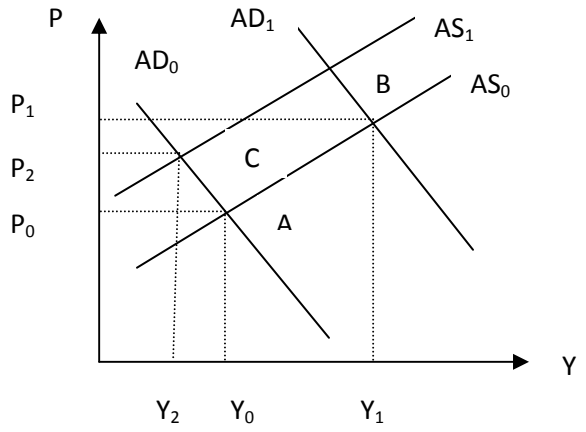
[1] محمد مجيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 331.

[2] أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص ص 322،323.

❖ **العلاقة السلبية بين البطالة والتضخم– تغير الطلب الكلي**

لنفرض أن الاقتصاد كان متوازنا عند النقطة A كما في الشكل رقم (03) حيث يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي وحيث كان حجم الناتج Y_0 ومستوى الأسعار P_0 ، ولنفرض أن الطلب الكلي قد ازداد بفعل أحد العوامل، غير عامل السعر، كما في حال ازدياد الكتلة النقدية M مثلا إن ازدياد الطلب الكلي الناجم عن ازدياد الكتلة النقدية يؤدي إلى نقل منحنى الطلب من الوضع AD_0 باتجاه اليمين والأعلى إلى الوضع AD_1 بهذا ينتقل وضع التوازن من النقطة A إلى النقطة B .كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (03): العلاقة السلبية بين البطالة والتضخم– تغير الطلب الكلي



المصدر: أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2002، ص 322.

نُلاحظ أن الانتقال إلى وضع التوازن الجديد قد ارتبط بارتفاع حجم الناتج من Y_0 إلى Y_1 مما يعني انخفاض معدل البطالة، كما أنه ارتبط بارتفاع مستوى الأسعار من P_0 إلى P_1 مما يعني في النهاية ارتفاع معدل التضخم، في هذا المثال يرتبط انخفاض معدل البطالة مع ارتفاع معدل التضخم أي أن العلاقة بين البطالة والتضخم عكسية. وعلى العكس من ذلك إذا انخفض الطلب الكلي من جراء عوامل خارجية كما في حال انخفاض العرض النقدي فسينخفض حجم الناتج وسينخفض مستوى الأسعار، كما في الانتقال من النقطة B إلى النقطة A وهذا يدل على أن ارتفاع معدل البطالة قد ترافق بانخفاض معدل التضخم وأن العلاقة بين البطالة والتضخم في هذه الحالة أيضا هي علاقة عكسية.

❖ **العلاقة الايجابية بين البطالة والتضخم–تغير العرض الكلي**

في نفس الشكل رقم (03) لنفرض أن التوازن كان عند النقطة A ولنفرض أن العرض الكلي قد انخفض لأسباب خارجية مثل التنبؤات المتشائمة بالمستقبل أو الارتفاع المفاجئ في تكاليف الإنتاج، مثل ما حصل إبان ارتفاع أسعار النفط في أواخر السبعينيات، في هذه الحالة سينتقل منحنى العرض الكلي من الوضع AS_0 نحو اليسار إلى الوضع AS_1 وينتقل وضع التوازن من النقطة A إلى النقطة C ونلاحظ أن هذا الوضع التوازني الجديد يتصف بارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض مستوى الناتج عما كانا عليه في النقطة A ، أي أن الانتقال من A إلى C ترافق بارتفاع معدل التضخم وارتفاع مستوى البطالة في آن واحد.

وعلى العكس من ذلك لو فرضنا أن العرض الكلي قد ارتفع لأسباب خارجية (غير تغير الأسعار) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار وازدياد الناتج، في هذه الحالة يترافق انخفاض التضخم مع انخفاض البطالة وتظل العلاقة ايجابية بين البطالة والتضخم.

المطلب الثالث: طرق التنبؤ بالدورة الاقتصادية وعوامل تقلبها

يُمكن اعتبار التقلبات الاقتصادية الدورية إحدى الظواهر الملازمة للنشاط الاقتصادي، وعليه فإن التنبؤ بالدورة الاقتصادية ضرورة لتصحيح الاختلالات التي تتراكم أثناء هذه المراحل حتى لا يكون التصحيح حينئذ أكثر ضررا وأشد تكلفة على الاقتصاد.

الفرع الأول: أربع طرق للتنبؤ بالدورة الاقتصادية

للتنبؤ بالدورة الاقتصادية يُمكن إتباع الطرق التالية[1]:

❖ **مُتابعة اتجاه منحنى العائد:** يُحدد منحنى عائد السندات الفارق بين السندات الحكومية القصيرة والطويلة الأجل في العادة، يكون اتجاه هذا المنحنى صعوديا ليعكس نسبة مخاطر السندات طويلة الأجل وعندما يكون اتجاهه نُزوليا، فإن هذا مُؤشر قوي على وُقوع أزمة اقتصادية وشيكة.

❖ **تقييم اتجاهات البورصة:** يستعين المستثمرون بسعر السهم كمؤشر يعكس مدى تدفق الإيرادات والأرباح المستقبلية حين يتوقع مستثمرو البورصة حدوث ركود فإنهم يتوقعون أن يصاحبه تراجع في

[1] نافارو بيتر، **ابتكر ميزتكا التنافسية وانجح**، مجلة خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال، العدد 04، القاهرة، فيفري 2011، ص ص 4،5.

الأرباح، فيبيعون أسهمهم، ويعتبر مؤشر "**ستاندرز اندبورز***" أفضل مقياس لنشاط سوق الأوراق المالية لتقييم اتجاهات البورصة صعودا أو نزولا.

- **متابعة إعلانات أرباح الشركات:** في موسم الأرباح تنشر الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام تقارير أرباحها عن الربع السابق من العام، مثل هذا التوجيه الذي تقدمه الشركات عن مسار الأرباح خلال المواسم الربع سنوية القادمة يُعتبر بمثابة تحذير ومُؤشر لاقتراب أزمة محتملة، فإذا كانت مُؤشرات غالبية الشركات مُنخفضة فهذا دليل على قرب حدوث ركود اقتصادي، وإذا كانت مؤشراتها مُرتفعة فهذا دليل على اقتراب الانتعاش الاقتصادي، مما يعني أن تقارير أرباح الشركات تعكس اتجاهات المستقبل.
- **عناصر معادلة إجمالي الناتج المحلي:** باستخدام مؤشرات اقتصادية منتقاة لمتابعة عناصر معادلة إجمالي الناتج المحلي، يُمكن التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية واتجاه الدورة الاقتصادية نحو الازدهار أو الركود.

إجمالي الناتج المحلي= إجمالي إنفاق الأفراد+ الاستثمارات التجارية+ صافي الصادرات+ الإنفاق الحكومي

الفرع الثاني: عوامل تقلب الدورة الاقتصادية

هناك ثلاث عوامل رئيسية لهذه التقلبات وهي[1]: كبر حجم الصدمات الخارجية، ازدياد درجة تواتر الصدمات المحلية، وضعف آليات امتصاص الصدمات.

[1] عبد الحميد مرغيت، **الدورات الاقتصادية (مع إشارة خاصة إلى حالة البلدان المصدرة للسلع الأولية)**، متاح على: http://iefpedia.com/arab/wp-content/upload.pdf، تاريخ الاطلاع: 2017/02/21 (09:25)،ص ص 6،7.

* **ستاندرز اندبورز:** يُعتبر أحد المؤشرات التي تُحسب على أساس القيمة السوقية، ويشمل هذا المؤشر أسهم 500 شركة منها 300 شركة صناعية، 40 شركة منفعة عامة، 20 شركة نقل، 40 مؤسسة مالية، و يتم احتساب قيمة هذا المؤشر بضرب سعر كل سهم في العدد المتداول منه وصولا إلى القيمة السوقية في سنة الاساس و بضرب الناتج في 10 نحصل على قيمة المؤشر

❖ **كبر حجم الصدمات الخارجية:** الصدمات الخارجية هي كل حدث مفاجئ في أسواق السلع والأسواق المالية أو حتى الظروف المناخية مما يُؤثر على الناتج المحلي الإجمالي للبلد ومثال ذلك:

- **في أسواق السلع:** تقلبات في أسعار سلع التصدير الأولية(طفرة أسعار النفط أو انهيارها).
- **في الأسواق المالية:** تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالارتفاع أو الانخفاض، وكذا الصدمات التي تُصيب حركة رؤوس الأموال دوليا وتُؤدي إلى اضطراب في التمويل القصير الأجل (الدخول الكبير لرؤوس الأموال لبلد ما أو هروبها منه أو حُدوث توقف مُفاجئ في التدفقات الرأسمالية الوافدة).
- **الظروف المناخية:** الكوارث الطبيعية التي تُسبب الاضطراب في مستوى النشاط الاقتصادي.

ويُعتبر كبر حجم الصدمات الخارجية أحد الأسباب الرئيسية لتقلبات الاقتصاد الكلي وعدم استقراره في البلدان النامية التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة لأنها غالبا ما تتجاوز نطاق تحكمها.

❖ **ازدياد درجة تواتر الصدمات المحلية:** قد تتسبب الحكومات في البلدان النامية بشكل غير مقصود في ازدياد تقلب الاقتصاد الكلي عن طريق ارتكاب أخطاء في السياسات الداخلية، كاعتماد سياسة نقدية تضخمية أو عدم انتظام سياسات المالية العامة للحكومة ما يُؤدي في الغالب إلى وُقوع صدمات داخلية مُخلة باستقرار الاقتصاد الكلي وعرقلة عملية التنمية.

❖ **ضُعف آليات امتصاص الصدمات:** غالبا ما لا تتوافر البلدان النامية على الآليات التقليدية لامتصاص الصدمات أو التخفيف من حدتها، كسياسات تثبيت أوضاع الاقتصاد الكلي والأسواق المالية العميقة والمتنوعة النشاط، وهو ما يزيد من حدة الآثار الناجمة عن الاضطرابات ويُتيح الفرصة للصدمات الخارجية لزيادة حدة تقلب الاقتصاد الكلي وعدم استقراره مما يُشكل مخاطر كبيرة على اقتصادياتها.

الفرع الثالث: مواجهة التقلبات الدورية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي

هناك مجموعتين رئيسيتين من الاستراتيجيات لمواجهة التقلبات الدورية إحداهما نشطة والأخرى غير نشطة[1]:

- **الإستراتيجية النشطة Active Strategy**: تقوم هذه الإستراتيجية على تحولات جادة في السياسات النقدية والمالية، ففي فترات الركود يُوجه البنك المركزي أدواته التقليدية(السوق المفتوحة، ومعدل الخصم ونسبة الاحتياطي الإلزامي) لتوسيع عرض النقود وفي نفس الوقت تعمل السلطات المالية على زيادة النفقات الحكومية من جانب وعلى تقليل الإيرادات الضريبية من جانب آخر، وبالعكس في فترات الركود التضخمي حيث يُوجه البنك المركزي أدواته لتقليص حجم العرض النقدي، بينما توجه السياسة المالية نحو تقليل النفقات الحكومية وزيادة الإيرادات الضريبية.
- **الإستراتيجية غير النشطة Nonactive Strategy**: إن هذه الإستراتيجية امتداد للسياسات النقدية والمالية المعتمدة في السابق وذلك دون إحداث أي تحول هام في عرض النقود والإنفاق الحكومي ومعدل الضرائب خلال فترات التقلبات الدورية، وحسب آراء المدافعين عن هذه الإستراتيجية، إن آلية التعدي الذاتي للاقتصاد ستكون كفيلة بتجنب التقلبات الدورية وذلك إن لم يجر تدخل حكومي خاطئ يسهم في كبت أو خنق هذه الآلية وبالتالي أشار هؤلاء إلى أن استمرار أزمة الثلاثينيات الكبرى وتضخم السبعينيات جاء نتيجة لأخطاء السياسة الاقتصادية. وهنا بنيت الإستراتيجية غير النشطة على قاعدة النمو النقدي لـ" ميلتون فريدمان" فإن استمرار زيادة عرض النقود بأقل من معدل نمو الناتج الحقيقي يعني تقلص عرض النقود بالنسبة للناتج الحقيقي، وبالتالي فإن السياسة النقدية وبشكل تلقائي تعمل على تفعيل التأثير التحديدي خلال فترة الرخاء التضخمي، وبالمقابل فإن زيادة عرض النقود بأكثر من معدل نمو الناتج الحقيقي ستعمل على تعديل الاتجاه التصاعدي لمعدلات التضخم.

[1] معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن،2005، ص ص 140-142.

المبحث الثاني: الخلفية النظرية والفكرية لظاهرة الصدمات الاقتصادية

تُشير التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي إلى الزيادة في حجم ونوع مُعاملات السلع والخدمات العابرة للحدود، وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية مع سُرعة انتشار التكنولوجيا، وقد اهتم الاقتصاديون بهذه الظاهرة وفسروها على أساس أنها عولمة الاقتصاد وتُشير إلى زيادة التكامل الاقتصادي بين دول العالم في مجالات تجارة السلع والخدمات وتدفقات رأس المال وتحركات الأفراد والتكنولوجيا.

المطلب الأول :تعريف العولمة جوانبها ومجالاتها

لقد تزايد الحديث والكتابات عن "العولمة" لعدة أسباب وظواهر اقتصادية وسياسية، وقبل الخوض في تحليل هذه الظاهرة لابد أولا من تحديد مفهومها الذي لازال إلى الآن أمرا مُتنازعا عليه على مستوى الفكر العالمي، لذلك جاءت تعريفاتها مُتباينة بتباين الرؤى حولها.

- **العولمة لغة:** هي لفظ مشتق من الفعل عولم، على وزن فوعل، أو أنه مشتق من الصيغة الصرفية فوعلة، والتي تدل على تحول الشيء إلى صورة أخرى، كما أنه مصطلح يصعب فيه الارتكان إلى المدلولات اللغوية، فهو مفهوم شمولي يذهب عميقا في جميع الاتجاهات لتوصيف حركة التغير المتواصلة.
- **العولمة اصطلاحا:** تعددت الألفاظ الدالة على العولمة مثل الكوننة والكونية والكوكبة أو الشوملة، فالعولمة كلمة تعتريها الضبابية ويشوبها اللبس والغموض والجدل بكل ما تحمل الكلمة من معنى، وهي ظاهرة من الظواهر ذات الأبعاد الكبرى تُوصف أكثر مما تُعرف فلا تعريف متفق عليه[1]، ولصياغة تعريف تقريبي نجد أنفسنا أمام كم من التعريفات التي تنطوي تحت رخاوة هذا اللفظ ودلالته وذلك بسبب تعدد الزوايا التي ينظر من خلالها الباحثون:
- يُشير مصطلح **العولمة** إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل (**Interdepedence**) بين الفاعلين (**Actors**) في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة أهمها: السلع والخدمات، عناصر الإنتاج، مما يترتب عليه زيادة عمليات التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة

[1] محمد رضا الداعوق، **العولمة: تداعياتها، وآثارها، وسبل معالجتها**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005، ص 15.

من النشاط الاقتصادي الكلي ولتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي[1].

- ❖ فرض دولة معينة نظامها وقيمها وتقاليدها وثقافتها على الآخرين وجعل العالم تحت إدارتها تحقيقا لمصالحها الخاصة[2].
- ❖ تعني الانفتاح الاقتصادي، مضاعفة التبادل، دخول العديد من الدول في التجارة الخارجية، لكن مصطلح العولمة غير محصور في هذه المعاني فقط، بل يُعتبر كأيدلوجية أو مشروع مجتمع، الذي يُحاول إزالة كل الاختلافات الوطنية الاجتماعية وغيرها لإنشاء الطابع الأحادي المتماشي مع انفتاح السوق والمنافسة على المستوى العالمي[3].

أولا: مجالات العولمة

لعل أبرز هذه المجالات وأكثرها تحقيقا على أرض الواقع هي العولمة الاقتصادية، والسياسية والثقافية، يُمكن إيجازها في ما يلي[4]:

- ❖ **العولمة الاقتصادية:** هي الحادث الأبرز في مظاهر العولمة وأهمها، وهي الاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي عبر التجارة، وتدفق رؤوس الأموال، وانتقال التكنولوجيا، وانتشار شبكات الاتصال، وإشاعة النمط الاستهلاكي، وفتح الأسواق أمام المنتجات الوطنية، وتتميز العولمة الاقتصادية بوجود سوق موحدة وشركات كبيرة تمتلك القدرة على الانتشار على المستوى العالمي وتشكيل نظام إنتاجي عالمي يُحقق سيطرة الدول الغنية المتطورة على الدول النامية.
- ❖ **العولمة السياسية:** هي تعميم النظام الرأسمالي بكل صفاته ومميزاته في جميع الدول في العالم وإبرازه كنظام أمثل تستطيع جميع الدول أن تحقق من خلاله مظاهر التطور والتقدم إلى جميع أنحاء العالم في إيديولوجية مناسبة لجميع الدول مستغلة سقوط الأنظمة الاشتراكية لتأكيد هذه الفكرة.

---

[1] جمال خطيب شذا، صعفق الركيبي، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، ط1، دار مجدلاوي، عمان، الاردن، 2008، ص 16.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، **العولمة وآثارها في الوطن العربي**، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 49.

[3] GUAINO Henri, **Mythes et réalités de la mondialisation**, un dossier documentaire de CNES, la mondialisation, Juin 1990, P 1.

[4] محمد رضا الداعوق، مرجع سبق ذكره، ص ص 21- 49.

❖ **العولمة الثقافية:** هي تنميط العالم وجعله واحدا في السلوك والذوق والعادات من دون اعتبار أو تقدير لثقافة الشعوب وخصوصياتها، وبالاعتماد على الثقافة يتم تسويق العولمة.

ثانيا: جوانب العولمة:

تأخذ العولمة عدة جوانب نذكر منها[1]:

❖ حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري دون حواجز أو حدود بين الدول؛

❖ تحول العالم إلى قرية كونية بفعل تيار المعلوماتية Informative، أي يصبح كل سكانه في حالة معرفة وإحاطة فورية بما يحدث لدى الآخرين؛

❖ ظهور نفوذ الشركات المتعددة الجنسيةMutinationals كقوة عالمية فائقة النفوذ والقوة تسعى من أجل الهيمنة وليس لها ولاء أو انتماء لدولة بعينها؛

❖ تزايد التوجه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل نتيجة ما أسفرت عليه الحقبة الأخيرة من القرن العشرين من تحولات، من خلال اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية في ظل وجود الثروة التكنولوجية والمعلوماتية التي جعلت من العالم قرية مُترابطة الأجزاء، تُؤثر وتتأثر فيما بينها بشكل يدعم عملية توزيع العملية الإنتاجية وفق التقسيم الجديد للعمل الدولي. وقد ترتب عن زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظهور آثار عديدة نذكر منها:

- زيادة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج؛
- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية ايجابية أم سلبية؛
- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو؛
- تزايد درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة.

المطلب الثاني: تعريف الصدمات الاقتصادية وأسبابها

يُعد بروز الصدمات الاقتصادية مؤشر لخلل الاستقرار المالي لكونها انعكاسا لعدم الدقة والوضوح في تنفيذها، وتتميز الصدمات سواء الداخلية أو الخارجية بتنوع مصادرها وتعدد المتغيرات التي تسببها فضلا عن

[1] محسن أحمد الخضري، **العولمة الإجتياحية**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص ص 31،32.

انتقال تأثيرها إلى العديد من المتغيرات منها سعر البترول،كما تُعد من أهم المؤشرات على إدارة سعر الصرف ويمكن تعريفها كالآتي:

أولا: تعريف الصدمات الاقتصادية

- **الصدمة الاقتصادية تعني:**"الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا، والصدمات الداخلية تقسم إلى صدمات نقدية وصدمات حقيقية، أما بالنسبة للصدمات الخارجية فهي تسلك طريق الدورات الاقتصادية[1]".
- **الصدمة الاقتصادية تعني:**"السبب الأساسي في حدوث الأزمة، أما مفهوم الأزمة فيعني وجود خلل يؤثر تأثير مادي على النظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ، وقد يُشار إلى الأزمة إذا لم يُسيطر عليها في بدايتها بالكارثة، إذ أن الكارثة هي حدث مفاجئ ناجم عن فعل الطبيعة، أي أن الصدمة هي بداية لحدوث الأزمة وآثارها انهيار التوازن[2]".
- **الصدمة الاقتصادية:** "هي الحدث الذي ينتج منه تغير كبير ومفاجئ(غير متوقع في بعض الأحيان) في الاقتصاد والمتغيرات الاقتصادية المختلفة، والصدمة إما أن تكون موجبة أو سالبة، فالصدمة الموجبة هي التي تؤدي إلى تحسن في قيمة المتغير، بينما تؤدي الصدمة السالبة إلى تدهور قيمة المتغير الاقتصادي[3]".
- **الصدمة الاقتصادية حسب تعريف المؤسسات المالية الدولية تعني:**" تعديل في السياسات الخاطئة المتبعة إلى سياسات أفضل، وهي مجموعة إجراءات ناتجة عن إجماع واشنطن(جون وليمسون1989) وهي عشرة بنود أساسية تتضمن:
  - ❖ سياسة صرف تؤدي إلى نمو الصادرات؛

---

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص ص 118،119.

[2] محمد صالح سلمان، **قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980– 2005) دراسة قياسية**، بغداد، متاح على : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359، تاريخ الإطلاع: 2017/01/29، 08:19، ص 2.

[2] جيهان محمد السيد، إيناس فهمي حسين، **أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري**، بحوث اقتصادية عربية، العدد11، 2015، ص 44.

- ❖ تحرير السياسات المالية؛
- ❖ الترشيد المالي؛
- ❖ الإصلاح الضريبي؛
- ❖ تحرير التجارة؛
- ❖ تشجيع الاستثمار الأجنبي؛
- ❖ تخفيض المشاريع العامة؛
- ❖ إعادة تكييف القوانين؛
- ❖ مراقبة النفقات العامة؛
- ❖ ضمان حقوق الملكية[1].

- **الصدمة في الاقتصاد الكلي تعني:**" الصدمة التي تكون لها آثار مبدئية على الطلب الكلي أو العرض الكلي، ويُشترط إما في صدمة الطلب أو العرض تفادي تقلب الدخل الحقيقي، معدلات البطالة، معدلات التضخم...الخ)[2].

وكتعريف **شامل للصدمة الاقتصادية** يُمكن القول أنها:" حدث لم يكن متوقع أو حدوث تغير مفاجئ في المتغيرات الاقتصادية وأن هذه الصدمة يُمكن أن تكون إيجابية كما يُمكن أن تكون سلبية، فالصدمة الايجابية تُؤدي إلى زيادة قيمة المتغير بينما الصدمة السلبية تُؤدي إلى انخفاض قيمة المتغير".

ثانيا: أسباب الصدمات الاقتصادية

في البداية يُمكن توضيح **العوامل المؤدية لحدوث الصدمات الاقتصادية** فيما يلي:

- الاعتماد على مورد اقتصادي مغلق التشابك القطاعي محليا وبين الدول النامية؛
- ضُعف القطاعات المعوّل عليها في تغيير الهيكل الإنتاجي؛
- خلل في هيكل التجارة الخارجية؛

[1] حاكمي بوفحص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر– المغرب– تونس**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، جامعة وهران، الجزائر، ص ص 6،7.

[2] Michal R , Darby, **Intermediate Macroeconomics**, international student edition, MCGRAW- hill , KOGAKUSHA.LTD, university of California. Los Angeles, 1979, p 215.

- التشوهات السعرية في أغلب قطاعات الاقتصاد الوطني؛
- غياب آلية للسياسة التكنولوجية؛
- اختلالات جذرية في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة.

أما بالنسبة **لأسباب الصدمات الاقتصادية** فهناك العديد من الصدمات والعوامل الداخلية عملت بقوة مع الصدمات الخارجية وهي تدور إجمالا حول عاملين هما: **فائض الطلب وعدم واقعية الأسعار** ويُمكن تجزئة ذلك فيما يلي:

- الاتساع المستمر لفجوة الموارد المحلية، من خلال الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحلي؛
- العجز الدائم والمستمر في الموازنات العامة لمعظم الدول النامية؛
- العجز الدائم والكبير في موازين المدفوعات للدول النامية وتدهور أسعار صرف عملاتها الوطنية[1]؛
- ضعف الإحلال بين السلع المصدرة والمستوردة[2]؛
- عدم تلاءم السلع المستوردة مع الناتج المحلي الموجه أساسا لاستهلاك طبقة ضعيفي الدخل؛
- تصلب البنية الإنتاجية؛
- الطبيعة البدائية لسوق رأس المال، بحيث يشكل النظام المصرفي المصدر الرئيسي للوساطة المالية، ويعمل في ظل تقييد للإقراض وأسعار الفائدة مما يصعب التعبئة والتوجيه الأمثلين للادخار؛
- الفساد الاقتصادي: نظرا لتفشي ظاهرة الفساد وضعف تطبيق آلية الحكم الراشد.

المطلب الثالث: أنواع الصدمات الاقتصادية

يمكن القول أن الأزمات التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي في دولة ما تنتج من العديد من الصدمات الاقتصادية التي يُمكن تقسيمها إلى نوعين: النوع **الأول** هو صدمات الطلب ((Demand Shocks وتتمثل بالتغيرات في السياسة (Policy Shocks)، مثل صدمات السياسة المالية(صدمات الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب)، والسياسة النقدية(عرض النقود وسعر الفائدة)، وسياسة سعر الصرف، وذلك

[1] عبد القادر خليل، **محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990–2006**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،– فرع اقتصاد قياسي– جامعة الجزائر، 2008/2007، ص ص 53-56.

[2] Choukri Benzarour, **Macroeconomic policies for structural adjustment policies**, MPRA paper N 14980 , Algiers university, may 2009,p 04.

بالإضافة إلى التغيرات في الإنفاق الخاص، الاستهلاكي أو الاستثماري، والنوع **الثاني** هو صدمات العرض(Supply Shocks) أو الإنتاجية التي تؤثر مباشرة في جانب الإنتاج، وتمثل أهم صدمات الجانب الحقيقي، مثل التقدم التكنولوجي متمثلا بالابتكارات والاختراعات، بالإضافة إلى التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والحروب والثورات، واكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام، ويُعد ارتفاع الأسعار العالمية للمدخلات المستوردة من السلع الوسيطة والمواد الخام، مثل البترول (صدمات البترول) من أهم الصدمات التي تحدث في جانب العرض وأكثرها شيوعا وانتشارا، خاصة وأن الصدمات التكنولوجية يصعب أن تفسر الأزمات في الأجل القصير نظرا لكونها تتم تدريجيا وببطء، وتأخذ فترات زمنية طويلة نسبيا[1].

أولا: صدمات الطلب

تُعرف **صدمة الطلب** على أنها:"الأحداث(التغيرات) المؤثرة في الطلب على السلع والخدمات، وقد يكون مصدرها زيادة الإنفاق الحكومي، أو زيادة عرض النقد[2]". وتُصنف صدمات الطلب على أنها ناتجة عن قرارات السياسة الحكومية، أو عدم توقع في تغير الاقتصاد الكلي, والجدول التالي يُوضح العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي:

[1] جيهان محمد السيد، إيناس فهمي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] Bodi Zvi, Rame Alese, and Marcus A, Tanj, **Essentials of Investment**, 5th ed McGraw- Hill, USA,2003,P 387.

جدول رقم(01): العوامل المؤثرة في الطلب الكلي

العوامل	اتجاه التغير	اتجاه انتقال منحنى AD
عرض النقد	زيادة	انتقال إلى الأعلى
	انخفاض	انتقال إلى الأسفل
الضرائب	زيادة	انتقال إلى الأسفل
	انخفاض	انتقال إلى الأعلى
الإنفاق الحكومي	زيادة	انتقال إلى الأعلى
	انخفاض	انتقال إلى الأسفل
توقعات المستهلكين والمستثمرين	توقعات متفائلة	انتقال إلى الأعلى
	توقعات متشائمة	انتقال إلى الأسفل
بطاقة الائتمان	انتشار وسائل الدفع الإلكتروني	انتقال إلى الأعلى
الأصول المالية	زيادة	انتقال إلى الأعلى
	انخفاض	انتقال إلى الأسفل
التطورات التكنولوجية	حدوث تطورات تكنولوجية	انتقال إلى الأعلى
متغيرات أخرى	الأحداث السياسية (استقرار سياسي)	انتقال إلى الأعلى
	توقيع اتفاقيات التجارة الحرة	انتقال إلى الأعلى

المصدر: مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، **أثر الصدمات الاقتصادية في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثاني، العدد07، ص ص 22،23.

ثانيا: صدمات العرض

إن صدمات العرض هي الأحداث التي تؤثر على تكلفة عوامل الإنتاج الممكن أن تؤدي إلى انتقال منحنى فيليبس، وتغير الاستبدال بين البطالة والتضخم بالنسبة لأجور معينة، فإن الزيادة في أسعار البترول سوف تؤدي زيادة في تكلفة الإنتاج الخاصة بجميع السلع تقريبا، هذه تعرف بصدمات العرض غير المرغوبة[1].

[1] John ,M ,Bavoun, Marka, **Macroeconomics**, addition- Wesley publishing company, p 358.

صدمات العرض هي عادة أحداث تقع بسرعة ولا تتكرر في السنة التالية، حيث أن الأسعار ترتفع ويُمكن أن تبقى عند مستوى أكثر ارتفاعا لمدة طويلة، ولكنها لا تستمر في الارتفاع[1].

ومن مصادرها:

- ❖ اختلاف الدورات الاقتصادية في طولها ومدتها تشكل مصدر صدمات العرض،
- ❖ التطور التكنولوجي،
- ❖ التغير في معدل البطالة الطبيعي بسبب تغير العرض الكلي[2].

وللوقوف على العوامل المؤثرة في العرض الكلي ندرج الجدول التالي:

جدول رقم(02): العوامل المؤثرة في العرض الكلي

العوامل	اتجاه التغير	اتجاه انتقال منحنى AS
تكاليف عوامل الانتاج(الاجور،أسعار النفط)	زيادة	انتقال إلى الأعلى(اليسار)
	انخفاض	انتقال إلى الأسفل (اليمين)
المستوى التكنولوجي	تطور المستوى التكنولوجي	انتقال إلى الأسفل (اليمين)
حجم القوة العاملة	زيادة	انتقال إلى الأسفل(اليمين)
	انخفاض	انتقال إلى الأعلى(اليسار)
التكوين الرأسمالي	زيادة التكوين الرأسمال	انتقال إلى الأسفل(اليمين)
الطقس والمناخ	الجفاف والبرد الشديد	انتقال إلى الأعلى(اليسار)
الاختراعات والابتكارات	ظهور وانتشار الابتكارات	انتقال إلى الأسفل(اليمين)
قوانين مكافحة التلوث	زيادة ضرائب التلوث	انتقال إلى الأعلى(اليسار)
الكارتل	تنظيم الكارتل	انتقال إلى الأعلى(اليسار)
	تفكيك الكارتل	انتقال إلى الأسفل(اليمين)

المصدر: مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، مرجع سبق ذكره، 23

[1] توماس ماير وأخرون، ترجمة: أحمد عبد الخالق وأحمد بديع، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ط1 ، الرياض، السعودية، 2002، ص 429.
[2] رجاء عبود خيضر موسى الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

كما تُوضح الدراسات الاقتصادية أن الصدمات يُمكن أن تُقسم إلى **صدمات محلية*** (Country Specific Shocks) وصدمات خارجية أو عالمية (Global Or External Shocks)، ومن أهمها صدمات الناتج المحلي، وصدمات أسعار البترول التي تُؤثر بدرجات مُتفاوتة في كافة دول العالم، وتنتقل آثارها من خلال مجموعة من الروابط التجارية والمالية بين الدول[1].

وتقسم الصدمات الداخلية (المحلية) إلى:

أولا: الصدمات الحقيقة

يحدث هذا النوع من الصدمات عند اعتماد تكنولوجيا جديدة أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية، وتتعرض العديد من الدول إلى هذا النوع من الصدمات، وتحدث عندما يكون حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي[2].

ثانيا: الصدمات النقدية

تنشأ هذه الصدمات في الأساس من عدم استقرار الطلب على النقود، والذي يظهر على هيئة تغيرات في مدى إقبال الاقتصاديون على حيازة العملة المحلية في ضوء الابتكارات المستحدثة في الأوراق المالية أو التذبذبات في مستوى الثقة[3].

[1] جيهان محمد السيد، إيناس فهمي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 46.

***صدمات محلية (داخلية)**: تُمثل أحداث داخلية مُفاجئة تُهدد المصلحة الوطنية للدولة ومُؤسساتها، مما يتوجب على السلطات مواجهتها من خلال قرارات رشيدة وسريعة على الرغم من ضيق الوقت وقلة المعلومات.

[2] محمد صالح سلمان ، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[3] إبراهيم الكراسنة ، **سياسة سعر الصرف دور البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية ،أبو ظبي، 11-2006/06/22، ص 13.

المبحث الثالث: الصدمات الخارجية مفهومها، أنواعها وآثارها

تُعد الصدمات الخارجية جانبا مُهما في الدراسات الاقتصادية وظاهرة تشغل اهتمام الكثير من الدول في العالم اليوم، نتيجة للتغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية في مُعظم ميادين الحياة وانعكاسات هذه التغيرات على اقتصاديات الدول خاصة النامية منها.

المطلب الأول: مفهوم الصدمات الخارجية

إن ظاهرة الصدمات الخارجية مُتعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتُثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية، ولا يُوجد معنى واحد أو مفهوم محدد عند علماء الاقتصاد فقد اختلف تعريفهم باختلاف المقصود منها والنمط الذي تحل فيه، وفي ما يلي يُمكن إيجاز بعضها كالآتي.

أولا: تعريف الصدمات الخارجية

يُمكن تعريف الصدمات الخارجية على أنها:" أحداث خارجية لا يُمكن التحكم فيها، ولها آثار قوية على مستوى الدخل للدولة"، وتنتج الصدمات الخارجية بالنسبة للبدان النامية عن حالات الانكماش الاقتصادية في الاقتصاديات المتقدمة التي تُؤدي إلى تقلص حاد في الطلب العالمي، ويختلف حجم هذه الصدمات اختلافا كبيرا بين المناطق وبين فرادى البلدان تبعا لنمط التخصص التصديري لكل منها[1]".

كما يُمكن تعريف الصدمات الخارجية بأنها:" الكوارث الطبيعية والتغيرات الضخمة في أسعار الصادرات أو الواردات القطرية، والنزاعات في الدول المجاورة، كلها تمثل صدمات سلبية خارجية- كما تُعرف أيضا بأنها أحداث مناخية تخرج عن سيطرة الدولة ويُمكنها أن تُحدث أضرارا بالغة باقتصادها[2]".

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **آفاق بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والتخفيف من أثرها في التجارة والتنمية**، جنيف 16-17 آفريل 2013، ص 8.

[2] محمد سعودي، **المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02، العدد 11 ، 2014، ص 307.

كما تُعرف الصدمات الخارجية بأنها:" الأحداث الطارئة ذات التغير الحاد والمفاجئ التي تُواجه الدولة ولا يكون أمامها مفر من التكيف معها لكي يُمكنها الاستفادة من ايجابياتها أو على الأقل تفادي سلبياتها[1]".

كتعريف شامل للصدمات الخارجية يُمكن القول أنها: "مُعوقات خارجية يظهر تأثيرها على المستوى الجزئي والكلي وتختلف حدتها عبر الزمان والمكان".

ثانيا: أنواع الصدمات الخارجية

يُمكن تقسيم هذه الصدمات في العناصر التالية:

- **صدمات الصادرات:** يُمكن أن تنشأ الصدمات من سوق السلع سواء من سوق الصادرات أو من سوق الواردات، إن الصدمات العكسية للصادرات تتأثر بالدرجة الأولى بالدورات الاقتصادية وتقلبات مستوى النشاط في الدول الصناعية الكبرى المستوردة لصادرات الدول النامية التي يغلب عليها السلع الأولية، وتُؤثر الصدمات العكسية للصادرات على كمية الصادرات وأسعار سلع التصدير، كما يُمكن أن تنشأ الصدمات العكسية للصادرات ليس الدورات الاقتصادية وتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي العالمي ولكن نتيجة لسياسات الحماية لمنتجي السلع بتكاليف عالية في الاقتصاد المحلي للدول وزيادة بدائل السلع.
- **صدمات الواردات:** كثير من الدول النامية تتصف بأنها ذات حساسية لعنصر الواردات، أي أن معدل نمو الناتج الوطني ومستوى المعيشة يعتمد إلى حد كبير على طاقة الاستيراد، وكثير من هذه الدول النامية تعتمد على استيراد المواد الغذائية، الآلات، المواد الصناعية الوسيطة، البترول...الخ. فإذا ارتفعت أسعار هذه السلع بسبب أو لآخر فسوف يُؤدي هذا إلى صدمات اقتصادية للاقتصاد المحلي تنشأ من عنصر الواردات.
- **صدمات معدل التبادل الدولي:** إن المحصلة النهائية لصدمات الصادرات وصدمات الواردات تتمثل في تغير معدل التبادل الدولي(متوسط أسعار الصادرات إلى متوسط أسعار الواردات) في غير صالح أغلب الدول النامية ومن ثم يصبح أمام هذه الدول لمواجهة ذلك إما زيادة حجم الصادرات أو

[1] سيد طه البدوي، **مبادئ العلاقات الاقتصادية** الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009-2010، ص 141.

خفض حجم الواردات أو الاقتراض من الخارج، الأمر الذي يُمكن أن يعرضها لصدمات سوق رأس المال.

❖ **صدمات أسعار البترول:** يُطلق مصطلح صدمة البترول على الزيادة الكبيرة والمفاجئة التي طرأت على أسعار البترول على اثر حرب أكتوبر 1973 حتى يناير من العام التالي، حيث زادت أسعار البترول الذي تُصدره الدول المنتجة إلى الدول الصناعية المتقدمة بأضعاف أسعاره السابقة، ففي تلك الفترة ارتفع سعر البرميل من البترول من 2,5دولار للبرميل إلى 21دولار للبرميل[1].ومن خصائصها نذكر[2]:

- **حجم الصدمة:** والتي يُمكن قياسها من خلال نماذج الاقتصاد القياسي ويتم توضيحها بالنسب المؤوية؛
- **فترة الصدمة:** تختلف حسب حدة الصدمة فكُلما ازدادت حدتها كُلما ارتفعت درجة الصعوبة في التعامل معها ويتسم الوقت المتاح أمام مُتخذي القرار بالضيق وعدم الكفاية؛
- **درجة تبعية الاقتصاد للنفط والطاقة:** كُلما كان الاقتصاد يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى كانت شدة تأثره بالصدمة اكبر؛
- **استجابة السياسة النقدية والمالية:** يتوجب على السلطات التدخل السريع من خلال تبني إجراءات مناسبة للتخفيف من حدة الصدمة وتفادي انتقال تأثيرها على باقي القطاعات.

❖ **صدمات سوق رأس المال:** إن العناصر الأساسية في هذا المجال تنحصر في تكلفة الاقتراض ومُعدلات التضخم والشروط المفروضة على عمليات الاقتراض، إن أغلب الدول النامية تقترض بالعملات الرئيسية للدول الصناعية الكبرى وخاصة الدولار، ولهذا فإن المقياس الأساسي لتكلفة الدين يتمثل في سعر الفائدة على القروض المقومة بالدولار، وتتأثر التكلفة بشروط القرض، فهل يتم تحديد سعر فائدة ثابت أو معوم ومتى يتم التحصيل واسترداد القرض (أجل القرض) فإذا كان سعر الفائدة مُعوما على سبيل المثال واتجهت أسعار الفائدة للارتفاع فإن ذلك يترتب عليه زيادة تكلفة الاقتراض.

[1] سيد طه البدوي، مرجع سبق ذكره، ، ص ص 144،145.

[2] Nouriel Roubini, Brad Setser, **The Effects Of The Recent Oil Price Shock On The U.S.and Global Economy**,Working Paper Series,University College,Oxford, Augest 2004,p 5.

إن زيادة أسعار الفائدة في هذه الحالة تُعتبر من الصدمات الاقتصادية العكسية التي تنشأ من أسواق رأس المال، وهي مثل تدهور معدل التبادل الدولي يجب مواجهتها بزيادة الصادرات، خفض الواردات أو زيادة الاقتراض من الخارج.

- **صدمات سعر الصرف**: إن تحركات أسعار الصرف بين العملات الرئيسية لها آثار هامة على أسعار الصادرات وأسعار الواردات في الدول النامية، وأن اتجاهات التأثير تعتمد على العملة المستخدمة في التسعير، فإذا زاد الدولار أمام العملات الأوروبية فإن أسعار الواردات والصادرات سوف تنخفض نسبيا إذا تم قياسها بالدولار ولكنها ترتفع إذا تم قياسها بالعملات الأوروبية، وتُشير بعض التجارب أنه مع ارتفاع قيمة الدولار فإن أسعار الواردات تنخفض بمعدل أقل من انخفاض أسعار الصادرات، وهذا سوف لا يكون في صالح معدل التبادل الدولي للدول النامية[1].

المطلب الثاني: مصادر الصدمات الخارجية

فحسب تحليل " **مندل فلمنج** "فيرجع الاختيار بين سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرن إلى مصادر الصدمات حقيقية كانت أو اسمية، ودرجة حركية رؤوس الأموال، ففي الاقتصاد المفتوح الذي يتسم بحركية رؤوس الأموال يُوفر سعر الصرف المرن الحماية من الصدمات الحقيقية مثل التغير في الطلب على الصادرات أو في معدلات التبادل التجاري وذلك لأن سعر الصرف المرن يُسهل الملائمة بين الناتج الإجمالي الحقيقي والصدمات الخارجية، خاصة عندما تكون الأجور والأسعار المحلية بطيئة التغير.

ويتم اختيار نظام سعر الصرف الثابت في حالة تعرض الدولة لصدمات اسمية مثل : تحول في الطلب على النقد، فأسعار الصرف الثابتة تسمح بتعديل الكميات مثل التغيرات في الاحتياطات الدولية التي ينجم عنها تغيرات في عرض الأموال بوصفها نمطا من التكييف للصدمات الاسمية الخارجية أو الداخلية.

إن اختيار نظام ملائم لسعر الصرف حسب معيار مصدر الصدمات ودرجة حركية رؤوس الأموال معيار غير واضح وذلك لعم قدرة السلطات النقدية والمالية على تحديد مصدر وطبيعة الصدمات إلى جانب أنهم يفتقرون

[1] سيد طه البدوي، مرجع سبق ذكره، ص 146.

إلى معلومات عن طابع واستمرار المصدر المحلي مقابل المصدر الخارجي وعن التفاعل بين أوجه التشوه المحلي والخارجي فإن الخيارات لا تكون واضحة[1].

كما تعددت **المصادر الخارجية للصدمات** التي قدمتها الأدبيات الاقتصادية ولعل من المفيد تقسيمها إلى[2]:

- **اكتشاف بعض الموارد الجديدة**: اكتشاف بعض الموارد يؤدي إلى الازدهار الاقتصادي، فقد أدت الطفرة النفطية خلال حقبة السبعينيات إلى حدوث صدمة عرض مواتية في عديد من الدول المصدرة للنفط، مما أدى إلى تزايد الصادرات من النفط ومن ثم تحسن وضع ميزان المدفوعات في هذه الدول مما نتج عنه زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات؛
- **التغير في مستوى الاستثمار الأجنبي**: تستمد عدد من الدول النامية التوسع في النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الخارجية المتوفرة لديها، وعندما يحدث انخفاض في تلك الاستثمارات بشكل مفاجئ ينتج عنه صدمة عرض غير مواتية، فيؤدي ذلك إلى انكماش في النشاط الاقتصادي؛
- **التغير في تكاليف القروض الخارجية**: يُعد الاعتماد المتزايد لكثير من الدول النامية على القروض الخارجية أحد الأسباب التي تُؤدي إلى انعكاسات سلبية على تطورات النشاط الاقتصادي، وهذا ما حدث بالفعل في بداية عقد الثمانينيات عندما ارتفعت أسعار الفائدة على القروض الخارجية، وقد أوضح بعض الاقتصاديين أن تكلفة ارتفاع سعر الفائدة في المكسيك ذات أثر في انخفاض مستوى القروض الخارجية من 18بليون دولار في عام 1981 إلى 5 بليون دولار عام 1983؛
- **التغير في قيمة الواردات**: بدأ الباحثون في جانب الدراسات الاقتصادية في بداية سبعينيات القرن العشرين بدراسة أثر العوامل الخارجية التي من أهمها التغير في أسعار الواردات، حيث أدى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى إحداث صدمة عرض غير مواتية أدت إلى زيادة قيمة الواردات للدول المستوردة، ولاسيما دول الاقتصاديات الصناعية، مما ساهم في ظهور أعباء إضافية في موازين مدفوعاتها، الأمر الذي ساهم في عرقلة النشاط الاقتصادي؛

---

[1] ناصر سعيدي، **خيارات نظم سعر الصرف من المنظور التاريخي ودروس للبلدان العربية**، مجلة جسر التنمية، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص ص 65،66.

[2] عبد الله محمد العاضي، **الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط،غير منشورة، جامعة دمشق، 2007، ص ص 20،21.

❖ **التغير في قيمة المساعدات الخارجية:** حققت بعض الدول النامية الاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ولم يكن ذلك كافيا، إذ لم يدعم ذلك بتحقيق الاستقلال الاقتصادي، مما ساعد في الاعتماد على المصادر الخارجية، وخاصة جانب المساعدات الخارجية التي ساهمت في تحقيق التوسع في النشاط الاقتصادي.

إلا أن الاعتماد على هذا المصدر يساهم بدوره في عدم استقرار الأداء الاقتصادي وازدياد الصدمات الخارجية التي تتعرض لها كثير من الدول، ففي عام 1986 ازدادت تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد في غانا كمساعدات خارجية، مما أدى إلى ظهور صدمة مواتية في النشاط الاقتصادي، من جانب آخر فإن انخفاض قيمة المساعدات الخارجية يسهم في حدوث صدمة غير مواتية في الجانب الاقتصادي؛

❖ **التغير في قيمة الصادرات:** يُساعد التنوع في التركيب السلعي لصادرات الدول على تحقيق النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الحصول على الحاجات الرئيسية للنمو الاقتصادي مثل السلع الاستهلاكية والرأسمالية، إلا أن بعض الدول النامية لم تتمكن من تحقيق القدرة في التنوع السلعي، حيث أن صادراتها مازالت تتركز في مورد واحد وهو النفط، مما يجعلها دائما عرضة لصدمات خارجية نتيجة للتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية[1].

الفرع الثاني: الصدمات الخارجية ونظرية المرض الهولندي

لقد ارتبط مصطلح " **الصدمات الخارجية**" بمصطلح **المرض الهولندي*** حيث تتناولت نظرية المرض الهولندي أثار الصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد على إعادة تخصيص عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد، وأثر هذه الصدمات على الأسعار النسبية وسعر الصرف الحقيقي، ولقد سُميت هذه

[1] عبد الله محمد العاضي، مرجع سبق ذكره، ص21.

* **المرض الهولندي Dutch Disease** : اسم لحالة الكسل والتراخي الوظيفي الذي أصاب الشعب الهولندي، إذ ظهر هذا النموذج ابتداء من سنوات الستينيات خلال الفترة الممتدة 1959 ـ 1975 أين تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال والتي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي وانكماش في قطاع الصناعة التحويلية خاصة التي تلخصت تأثيراته السلبية لتضاعف صادرات الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى خاصة قطاع المنتجات الصناعية، وبالتالي أصبح هذا المصطلح يطلق على تلك الحالة الاقتصادية التي تنشأ عند حدوث طفرة مالية في بلد ما بسبب اكتشاف الموارد الطبيعية كما يطلق عليه مصطلح " **لعنة الموارد**" وتعني مجموع الآثار السلبية التي تؤثر على بناء الاقتصاد.

النظرية بـ " المرض الهولندي" لأن هذه الظاهرة قد لُوحظت لأول مرة في هولندا عقب اكتشافات الغاز الطبيعي في بحر الشمال في الستينيات من القرن العشرين.

وهمزة الوصل بين الصدمات الخارجية المواتية (اكتشاف موارد جديدة أو معدلات تبادل مواتية) وبين تراجع التصنيع هو الارتفاع الحقيقي للعملة الوطنية في شكل ارتفاع في الأسعار النسبية للسلع المحلية، ويحدث هذا عندما تستخدم الدولة هذه الزيادة المواتية في شراء المزيد من السلع المحلية، حيث يتوسع قطاع السلع المحلية على حساب قطاع سلع التجارة وخاصة القطاع الصناعي فيما يُشبه المرض الخبيث، هذه التغيرات عادة ما تعكس أثرين هما:

❖ **أثر الإنفاق:**

وهو يُوضح أثر زيادة الدخل الوطني على الهيكل الاقتصادي في الدولة، حيث أن زيادة الدخل تُؤدي إلى مستويات مُرتفعة من الطلب على سلع التجارة والسلع المحلية، وفي حين أن الطلب المتزايد على سلع التجارة قد يُقابل عن طريق زيادة الطلب على الواردات نجد أن الطلب المتزايد على السلع المحلية سيقود إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم تُؤدي الزيادة النسبية في أسعار السلع المحلية مُقابل أسعار التجارة إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

❖ **أثر انتقال عناصر الإنتاج:**

ومن ناحية أخرى إذا ما كان كل من قطاع السلع المحلية وقطاع سلع التجارة يستخدمان نفس عناصر الإنتاج فإن ارتفاع أسعار السلع المحلية ومن ثم ربحيتها سوف يُشجع على انتقال عناصر الإنتاج من القطاع الأقل جاذبية (قطاع سلع التجارة) إلى القطاع الأكثر جاذبية (قطاع السلع المحلية) وهو ما يُساهم في نمو قطاع السلع المحلية وتراجع قطاع سلع التجارة[1].

[1] سيد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 152-154.

المطلب الثالث:آثار الصدمات الخارجية

إن تأثير الصدمات الخارجية على أي اقتصاد يتوقف على مدى انكشاف هذا الاقتصاد لتلك الصدمات عن طريق الروابط التجارية والمالية عبر الحدود وكيفية السماح لأدوات ضبط السياسات المحلية بالعمل، وبمرور الوقت فإن الأثر التراكمي على النمو المحلي قد يتضخم أو ينخفض مع تحرك السياسات المحلية أكثر لمواجهة الصدمات الخارجية[1].

تظهر آثار الصدمات الخارجية بشكل أوضح في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة وتكون قُدرة الدول النامية على تحديد أثر هذه العوامل أكثر صعوبة، وتُؤثر الصدمات الخارجية في الدول المتقدمة على مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي بشكل أكبر من تأثيرها على المتغيرات المالية بحد ذاتها، ذلك لأن القطاع المالي غير مرتبط بالقطاع الخارجي، ولذلك فإن أي تغير في المتغيرات المالية لا يكون مرتبط بشكل مباشر بالصدمات الخارجية، ولكنه قد يظهر نتيجة لسياسة رد فعل من قبل الحكومة.

أما في الدول النامية فإن تأثير الصدمات الخارجية على الأدوات والمتغيرات المالية يأتي بشكل مباشر، ولذلك فإن التغير الملحوظ في مستويات الأدوات والمتغيرات المالية لا يكون مرتبط بشكل رئيسي ومباشر برد فعل الحكومة، ولهذا يكون من الصعب على هذه الدول التعامل مع الصدمات الخارجية وفصل الأثر المباشر لها- الذي يُصيب الأدوات والمتغيرات المالية- عن الأثر غير المباشر والناتج عن رد الفعل الحكومي على هذه الصدمة.

ويرجع السبب في هذه الصعوبة للدول النامية إلى وجود ارتباط وثيق بين الموازنة العامة والقطاع الخارجي، ويعتمد هذا الارتباط على عدة عوامل أهمها:

- ❖ نسبة ضرائب التجارة الخارجية من الإيرادات الكلية؛
- ❖ نسبة ضريبة المبيعات للسلع المستوردة من الإيرادات الكلية؛
- ❖ الاعتماد بشكل جزئي على المساعدات والقروض الخارجية؛
- ❖ ارتفاع نسبة الدين الخارجي للقطاع العام؛

[1] صندوق النقد الدولي، مستجدات **آفاق الاقتصاد العالمي**، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، آفريل 2014، ص 116.

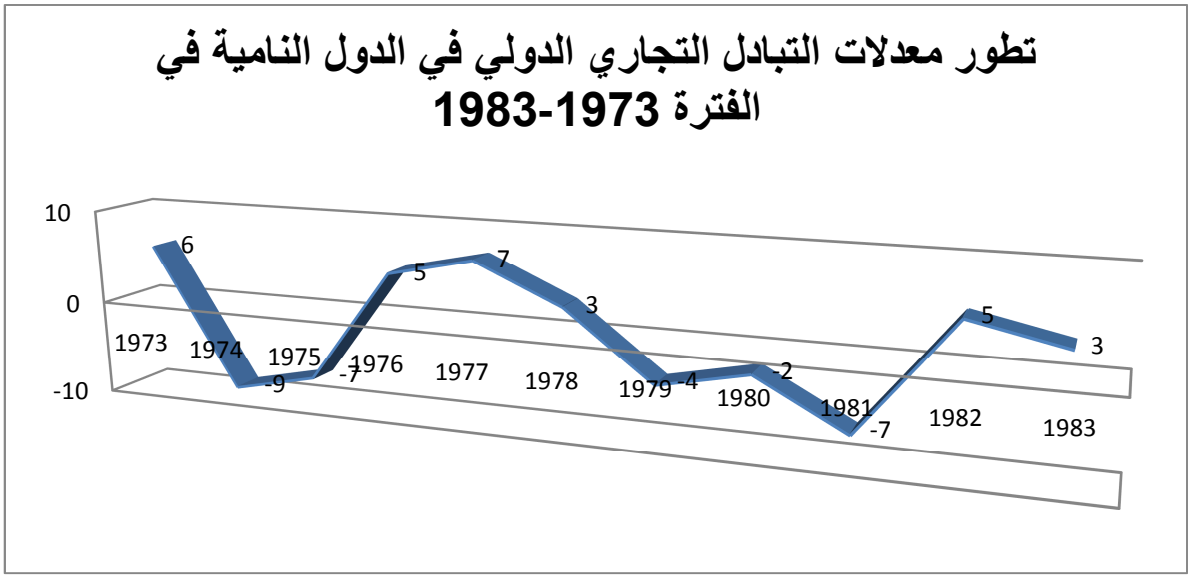
❖ اختلاف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية[1].

تمثلت أهم الصدمات التي مارست تأثيرا سلبيا في اقتصاديات الدول النامية فيما يلي:

الفرع الأول: تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي.

سجلت معدلات التبادل التجاري الدولي تدهورا ملحوظا في غير صالح الدول النامية غير البترولية، وبلغ متوسط معدل التدهور السنوي 3,9% خلال الفترة من 1973-1983 على النحو الموضح في الشكل التالي:

شكل رقم(04): تطور معدلات التبادل التجاري الدولي في الدول النامية للفترة من 1973-1983.



المصدر: سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، دط، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006، ص31.

وجدير بالذكر أن صدمتي البترول الأولى والثانية كانتا من أهم مقومات تدهور المعدلات السالفة الذكر، حيث ترتب عليها ارتفاع أسعار واردات الدول النامية عامة والواردات البترولية خاصة.

[1] أسامة روبين القلعاوي، **تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة، دراسة قياسية تحليلية (1969-1996)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 1999، ص 85.

الفرع الثاني: تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية.

تعرضت معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة لتدهور ملموس خلال الفترة 1973-1983، حيث انخفض متوسط معدلات نمو الناتج الداخلي الخام من 4,7% سنة 1972 إلى 2,8% في الفترة من 1973-1976، وذلك عقب صدمة البترول الأولى، ثم تحسن بعد ذلك تحسنا طفيفا فبلغت 3,2%في الفترة من 1977-1980، إلا أنها عاودت الانخفاض مرة أخرى إلى 1,3% في الفترة من 1980-1983، وجدير بالذكر أن تدهور معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول تمخض عنه انخفاض الطلب من جانبها على صادرات الدول النامية وهو ما أثر سلبا على عوائد حصيلة تلك الصادرات[1].

الفرع الثالث: تزايد معدلات الفائدة

الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة الحقيقية في أسواق رأس المال الخارجية، من خلال ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية خاصة من المصادر التجارية وقد أثرت هذه الصدمة على الدول النامية وفق مؤشر سعر الفائدة إلى الناتج الداخلي الخام كما يوضحه الجدول التالي[2]:

جدول رقم(03):تأثير صدمة ارتفاع سعر الفائدة على بعض دول الجنوب خلال الثمانينيات.

دول الجنوب	أثر الصدمة (نسبة من الناتج الداخلي الخام)
إفريقيا الصحراوية	-4.4
شرق آسيا (بدون آسيا)	-4.3
الصين	-0.6
جنوب آسيا بدون الهند	-2.3
الهند	-1
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	-4

المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره،ص 53

[1] سميرة ابراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 53.

وتجدر الإشارة إلى أن حدة الأثر السلبي للصدمات الخارجية على اقتصاديات الدول النامية قد ارتبطت بدرجة كبيرة بما اتسمت به اقتصاديات هذه الدول من شدة الحساسية للصدمات الخارجية نتيجة لتزايد الوزن النسبي لقطاع التجارة الخارجية واعتماد هيكل الصادرات على إنتاج وتصدير المواد الخام والمنتجات الأولية التي تتسم بعدم استقرار أسعارها العالمية من ناحية، وتراخي الطلب العالمي من ناحية أخرى[1].كما يُمكن القول أنّ الصدمة المالية العالمية 2007-2008 (معضلة النفط) حسب التقرير الصادر من طرف صندوق النقد لدولي لسنة 2009 الذي يركز على آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري والقنوات التي سيتأثر من خلالها بالأزمة، فقد جاء في التقرير أن الجزائر بمعزل عن العدوى المالية المباشرة، لكن أسعار النفط المنخفضة من شأنها إضعاف الوضعية المالية والخارجية، ويبدو أن القنوات المالية المباشرة لانتقال الأزمة إلى الجزائر ضعيفة أو محدودة الأثر ويرجع ذلك إلى:

- ❖ إجمالي الديون الخارجية حوالي 3%من الناتج الداخلي الخام لسنة 2008، ويعود ذلك إلى الطفرة النفطية خصوصا أن نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام تم تخفيضها لتصل إلى أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام؛
- ❖ تسعون بالمائة 90% من النظام المصرفي تابع للحكومة أما الباقي فهو ملكية أجنبية معظمها لبنوك دولية النشاط؛
- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيل إلى حد بعيد يمثل 1% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، أما بالنسبة لتوظيف الأرباح تزايد في ظل الأزمة المالية العالمية فإنها تمثل حوالي 1% من الاحتياطات الأجنبية[2].

غالبا ما تكون الأزمات المالية هي الفترة التي يتسم فياها الناتج الإقليمي والعالمي بدرجة كبيرة من الارتباط، فكثيرا ما تكون الصدمات المالية حتى وإن أصابت بلدان منفردة بمثابة صدمات مشتركة تؤدي إلى زيادة حادة في الحركات المتزامنة للناتج إقليميا أو عالميا، وحين تطرأ الأزمة في اقتصاد مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهي اقتصاد كبير ومركز عالمي يُمكن أن يُؤثر ذلك على تزامن الناتج العالمي بشكل كبير، وقد كانت

[1] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 34،35.

[2] رشيد بوكساني، أمينة مزيان، **الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، ديسمبر 2011، ص ص 256،257.

تداعيات الصدمات المالية الأمريكية في سنوات الأزمة الممتدة من 2007-2009 حوالي أربعة أمثال التداعيات في الفترات الأخرى.

ويعتمد حجم التداعيات على طبيعة الصدمة وقوة الروابط مع الاقتصاد الذي تنشأ فيه الصدمة، فعلى سبيل المثال: يُؤدي تشديد قيود المالية العامة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحداث اكبر الأثر في البلدان ذات الروابط التجارية الأقوى مع هذه الاقتصاديات، كما تُؤدي عودة أسعار الفائدة إلى مستواها الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحداث أكبر الأثر في البلدان التي ترتبط عملتها بالدولار الأمريكي عن طريق أسعار الفائدة، وفي المقابل يعمل سعر الصرف كأداة لامتصاص الصدمات التي تعتمد على نظام التعويم الحر[1]،

حيث تعددت السياسات التي استخدمتها الدول النامية لمعالجة آثار الصدمات الخارجية الناتجة عن تغير شروط التجارة، وتغير قيم الصادرات وتغير سعر الفائدة العالمي، ومن أبرز هذه السياسات الاعتماد على زيادة صافي التمويل الخارجي عن طريق زيادة الاقتراض الخارجي، أو استخدام العروض التجارية لزيادة حصص الأسواق التصديرية، أو استخدام سياسة إحلال المستوردات، بالإضافة إلى استخدام السياسات الكلية والتي تستدعي انخفاض في نمو الطلب على المستوردات، وعلى الرغم من تعدد هذه السياسات إلا أنه من الصعب تحديد أي من هذه السياسات هو العلاج الأمثل للرد على نوع معين من الصدمات الخارجية، وذلك نتيجة لعدم قدرة صانعي القرار على التحكم بالأدوات الاقتصادية على المدى القصير، إضافة إلى عدم قدرتهم على الحصول على المعلومات الكافية والدقيقة[2].

[1] http://www.ieo-imf-org/external/pubs/ft/weo/2013/02/pdf/suma.

[2] أسامة روبين القلعاوي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

خلاصة الفصل:

الدورة الاقتصادية هي تذبذبات متكررة وغير منتظمة، وهي موجات من الركود والرواج في حجم ومكونات النشاط الاقتصادي على مر الزمن حيث تتسم بعد الاستقرار، وتكون أكثر حدة وخطورة في الدول التي يكون فيها الجهاز الإنتاجي غير مرن، ويُعتبر كبر حجم الصدمات الخارجية وازدياد درجة تواتر الصدمات المحلية، وضُعف آليات امتصاص الصدمات من أهم عوامل تقلب الدورة الاقتصادية.

وتنقسم الصدمات الاقتصادية أساسا إلى صدمات داخلية (اسمية وحقيقية) وصدمات خارجية تسلك طريق الدورات الاقتصادية نظرا لتنوعها وتشعبها، كما تتشكل من صدمات الطلب وتتمثل بالتغيرات في السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف، وصدمات العرض التي تؤثر مباشرة في جانب الإنتاج.

وعليه فإن الصدمات الخارجية تُعد من العوامل المؤثرة على حالة التوازن الداخلي والخارجي وتتنوع بتنوع مصدر الصدمة وطبيعتها، حيث تُؤثر في الدول المتقدمة على مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي أكثر من تأثيرها على المتغيرات المالية لأن القطاع المالي غير مرتبط بالقطاع الخارجي، أما في الدول النامية فإن تأثير الصدمات الخارجية على الأدوات والمتغيرات المالية يأتي بشكل مباشر، وذلك نتيجة لوجود ارتباط وثيق بين الميزانية العامة والقطاع الخارجي.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لتطور الاقتصاد الجزائري من خلال المخططات والإصلاحات

تمهيد:

لقد مر الاقتصاد الجزائري كباقي اقتصاديات الدول النامية التي كانت سائرة في نظام التخطيط الاقتصادي بمرحلة انتقالية، بحيث تحول من اقتصاد مُخطط مركزيا إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق في اتخاذ القرار. ونتج عن هذا التحول عدة مشاكل اجتماعية تمثلت في الفقر، الجهل، البطالة، ومشاكل اقتصادية تمثلت في نقص رؤوس الأموال، هجرة الكفاءات التسييرية، مما دفع بالسلطات العمومية إلى تبني سياسة تنموية طويلة المدى 1965-1980 لإعادة بناء الاقتصاد الوطني، لكن هذه السياسة لم تأت بالنتائج المنتظرة وبالتالي قامت الجزائر مرة أخرى بتصحيح مسارها من خلال القيام بجملة من الإصلاحات والتوقيع على عدة اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية.

كما أدت الظروف التي عايشتها الجزائر بعد نهاية برنامج التعديل الهيكلي إلى استخدام الاحتياطات الكبيرة التي تراكمت منذ سنة 1999 لتخفيف وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ولأجل ذلك سطرت الدولة بعد عودة الاستقرار الاقتصادي الكلي سنة 2000 نتيجة ارتفاع أسعار البترول، انطلاق مجموعة من البرامج والخاصة بالفترة من (2001-2019)، لكن ما شهدته أسعار النفط في الآونة الأخيرة من تراجع حاد، له أثر بالغ على حجم إيرادات الدولة لارتباط اقتصادها بعائدات المحروقات وهو الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري اليوم مُجبر للجوء لامتصاص الصَّدمات المالية الصادرة عن تذبذب أسعار الطاقة إلى الاحتياطي والفوائض لتغطية العجز الناتج عن انخفاض إيرادات النفط.

وذلك ما سنحاول تبيانه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية؛

المبحث الثاني: مميزات الاقتصاد الجزائري في فترة الثمانينيات؛

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية (2001-2019).

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية

عقب الاستقلال مباشرة سعت الجزائر إلى إرساء أسس اقتصاد وطني قوي بإحداث دفعة تنموية قوية تُمكن من تجاوز الوضع الاقتصادي والاجتماعي المنهار الموروث عن المستعمر الفرنسي، وتُلبي تطلعات أفراد المجتمع إلى تنمية حقيقية وشاملة من خلال خلق قاعدة إنتاجية قوية بتسطير برامج استثمارية وأعطيت فيها الأولوية لقطاع التصنيع باعتباره القوة الديناميكية لإنماء وتطوير المجتمع.

المطلب الأول: مميزات الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

مما لاشك فيه أن الاقتصاد الجزائري يُعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم:

الفرع الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري عن بقية الاقتصاديات سواء العربية أو الإفريقية بالكثير من الخصائص والمميزات التي تطورت معالمها بحسب المراحل الانتقالية التي شهدها نظرا لـ[1]:

- ❖ طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها (موارد طاقوية ومنجمية ومواد أولية هامة)؛
- ❖ حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها؛
- ❖ توفر بُنية شاملة وهامة: البنية المينائية والمطارية؛
- ❖ توفر مساحات زراعية هامة.

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تُساهم في إضعاف كفاءته بحيث تحول إلى:

- ❖ **اقتصاد مديونية:** تُركز السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية والتي لا تزال تشكل قيدا ومشروطية تُؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة، فرغم انخفاض معدلات الدين والتي

[1] خديجة خالدي، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2،جامعة تلمسان، ص ص 87،88.

تعود إلى إرتفاع حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى المقدرة التسديدية؛

- **اقتصاد ريعي:** يقوم على إستراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب إستراتيجية التصنيع، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية؛
- **اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:** أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية، فازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته، هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها.

الفرع الثاني: فترة الانتظار 1962-1965

هي الفترة التي لم تظهر فيها الدولة بالمفهوم الاقتصادي، أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية، ولذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء وتراجع النمو وانعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، وقد زاد الوضع الاقتصادي تعقيدا خلال هذه الفترة أمام الافتقار إلى الإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية والاقتصادية والتجارية ونقص الخبراء في مجال العلوم والتكنولوجيا والشؤون المالية.وأمام هذا الواقع الصعب لم يكن أمام القادة الجزائريون آنذاك سوى الاحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري: من مسيرين، وقوانين ومراسيم وممارسات كانت قائمة[1]، ولهذا فقد تركزت جهود الدولة في هذه المرحلة على معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الاستعمار وقد اعتمدت الجزائر في هذا المجال على توجيهات **مؤتمر طرابلس*** الذي قرر العمل بالنظام الاشتراكي كمنهج لتحقيق التطور في جميع الميادين وذلك عن طريق :

[1] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 22.

* **مؤتمر طرابلس:** تم إعداده من طرف جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة الوطنية وكان ذلك في عاصمة ليبيا طرابلس خلال الأيام الأولى لشهر جوان 1962 وقد استهدف هذا البرنامج العمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق الحث على إجراءات التأميم لكل الموارد الطبيعية وتجارة الجملة، والتجارة الخارجية والبنوك وكل المؤسسات المالية، كما جاء التأكيد على ضرورة إعطاء الدور الفاعل للدولة في عملية التنمية.

- ❖ الإصلاحات الزراعية التي تجسدت في تأميم أراضي المعمرين وتوزيعها على المسير ذاتيا بموجب مرسوم مارس 1963؛
- ❖ تأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي الجزائري وإلغاء العملة الفرنسية واستبدالها بالدينار الجزائري في جانفي 1963؛
- ❖ البدء في استرجاع الثروات الطبيعية والاشتراك مع الشركات الأجنبية بنسب ضئيلة لا تتعدى 40 %؛
- ❖ ظهور شركات وطنية أبرزها شركة سوناطراك سنة 1963 ومهمتها نقل وتسويق المحروقات؛
- ❖ وضع سياسة اجتماعية لتحسين مستوى المعيشة والقضاء على الأمية وتحسين الظروف الصحية.

كما شهدت الجزائر خلال الفترة 1965-1979 قيام منجزات اقتصادية، اجتماعية وثقافية ضخمة وعديدة. يُمكّن إيجازها فيما يلي :

- ❖ **استرجاع الثروات الوطنية والإشراف المباشر عليها، وتمثل ذلك في حركة التأميمات مثل:** تأميم جميع البنوك الأجنبية سنة 1966، تأميم المحروقات 1971؛
- ❖ الإصلاح الزراعي الذي تجسد في تأميم الأراضي الزراعية في نطاق **الثورة الزراعية** بموجب قانون 1971 وذلك قصد تحسين ظروف معيشة الفلاح ومضاعفة الإنتاج والقضاء على الاستغلال والفوارق الجهوية؛
- ❖ **التصنيع:** شكل التصنيع في هذه المرحلة محورًا هامًا من المحاور الكبرى في السياسة الاقتصادية للجزائر بهدف القضاء على التخلف والخروج من التبعية الاقتصادية فقد تم إنشاء قطاع عمومي واسع يرتكز على الصناعة الثقيلة فظهرت صناعات عديدة وضخمة كانت مفخرة للجزائر مثل: مصنع الحجار للحديد والصلب، مصنع المحركات والجرارات بقسنطينة، مصانع تكرير البترول وتمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة وأرزيو .... وغيرها من المصانع المتعددة عبر الوطن تطبيقا لسياسة التوازن الجهوي؛

❖ **وضع سياسة اجتماعية وثقافية لفائدة الجماهير الشعبية مثل:** سياسة التشغيل، ديموقراطية التعليم، الطب المجاني..إلخ.

وقد شهدت هذه الفترة تحقيق معدل نمو قُدر بـ 6.9% وبلغ معدل الاستثمارات 47.6 % وبلغ معدل الاستهلاك 47%[1] .

حيث اعتمدت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال على نموذج الصناعات المصنعة الموضوع من طرف الاقتصادي الفرنسي G.D debernis، ويُركز هذا النموذج أساسا على إنشاء أقطاب استثمارية صناعية ضخمة تجر وراءها إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة محليا، وبالتالي إحلال الواردات والتحرر من التبعية إلى الخارج وتحقيق أولى ملامح الاستقلال الاقتصادي، ويقوم هذا النموذج على فرضيتين أساسيتين:

- فرع الميكانيك يلعب دور أساسي في عملية التصنيع.
- تطور الزراعة يعتمد أساسا على تطور الصناعة[2].

وفي نظرة أولية على حجم استثمارات في الفترة 1963 – 1966 نلاحظ جليا أن الاستثمارات المبرمجة خلال هذه الفترة يُظهرها الجدول التالي:

جدول رقم(04): حجم الاستثمارات خلال الفترة (1963 – 1966) **الوحدة: 10^6 دج**

القطاعات	1963	1964	1965	1966	المجموع
الفلاحة	60.8	147.9	98.2	338.8	654.8
الصناعة	151	131.6	156.8	370.9	810.3
كل القطاعات	1179.2	1829.7	1562.7	2404.8	6442.3

المصدر: عيسى شقبقب، **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970– 2005**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكمي، جامعة بن يوسف بن خدة، 2009/2008،ص 13.

يتضح من خلال هذا الجدول أن حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة أكبر منه في قطاع الفلاحة على طول المرحلة ما عدا سنة 1964، إلا أن نسبتها بقيت هي الأكبر باعتبارها أبرز أقطاب التنمية في تلك

[1] http://www.onefd.edu.dz
[2] Hocine benissad ,**la reforme économique en Algérie**, OPU, Algérie ,1991, p 20, 21.

الفترة، ويُمكن تفسير ضُعف الاستثمارات إلى وضعية الجزائر بعد الاستقلال، حيث تم تهريب الأموال إلى الخارج وإخلاء خزينة الدولة من الأرصدة الذهبية والعملات الصعبة، وغلق معظم وحدات الصناعات التحويلية وشل الجهاز الإداري نتيجة تفريغ الإدارة من الموظفين الفرنسيين، ضف إلى ذلك غياب القوة الاجتماعية القادرة على تنفيذ وتنمية صناعة هامة.

المطلب الثاني: عرض وتقييم مخططات التنمية 1967-1979

عرفت الجزائر خلال الفترة (1967-1979) ثلاث مخططات تنموية هدفت إلى إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي، لكونها فترة التصنيع والتخطيط المركزي للاقتصاد الوطني، حيث سخرت لها رؤوس أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية مع نهاية السبعينيات، وفي ما يلي سنقوم بعرض خصائص هذه المخططات ومن ثم تقييمها كالآتي.

الفرع الأول: المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)

كان الهدف من وضع مخطط ثُلاثي(67-69) هو وضع الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بإنجاز المخططات المقبلة وأُعطيت الأفضلية في هذه الفترة إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات[1].

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول 1970-1973

حدد هذا المخطط اتجاهات التخطيط الجزائري الموجه نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات، فقد أحدثت السلطات المركزية في هذا المخطط إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم، حيث أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين: أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار، وكان يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل، بينما نفقات الاستثمار فيتم تمويلها بقروض متوسطة وطويلة الأجل من طرف البنوك التجارية أو الخزينة العمومية بالإضافة إلى القروض الخارجية. إن أهم ما ميز هذه الإصلاحات هو أنها منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها وقيامها بعملية التمويل الذاتي، وذلك بهدف مراقبة مواردها المالية، هذا وقد اتسم هذا المخطط بالخصائص التالية:

[1] -Benissad Hocine, **Restructuration et réformes économiques (1979- 1993).** OPU, Alger, 1994, P.23.

- يُعتبر المخطط الرباعي الأول (1970-1973) أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر وبداية فعلية للتخطيط على النمط الاشتراكي؛
- الهدف الأساسي لهذه الخطة هي توفير الشروط التي تسمح بتأمين العمل الدائم لغالبية العمال الجزائريين في آفاق الثمانينات؛
- كان حجم الاستثمارات الإجمالية تقريبا ثلاث مرات حجم استثمارات الخطة الثلاثية، بالإضافة على أنها اعتمدت على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى[1].

أما الأهداف العامة لهذه الخطة فهي[2]:

- حددت هذه الخطة كهدف معدل نمو سنوي يُقدر بـ 9 % من الناتج الداخلي الخام؛
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة، تنويع التعامل مع الخارج والتخلص من الاعتماد على فرنسا والاعتماد على المصادر المحلية في التموين والتمويل بصورة أساسية؛
- خلق علاقات إنتاج جديدة وذلك بتدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات واحتكار النشاطات الرئيسية بالإضافة إلى فرض رقابة جمركية على التجارة الخارجية وتوجيه الاستهلاك الداخلي بما يخدم التنمية.

الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)

هو عبارة عن استمرار للمخطط السابق وتميز بالخصائص التالية[3]:

- يبقى التصنيع في هذه الخطة أحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث استحوذت الصناعة والطاقة على نسبة 61 % من مجموع الاستثمارات؛

[1] عبد الله بالوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 31.

[2] Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, **le capitalisme de l'état algérien**, Paris, 1977, p.96

[3] أحمد هني، **المديونية**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992، ص76.

- لضمان السير الحسن لتنفيذ المشاريع تم تحديد الأولويات في التنفيذ خاصة المشاريع المستقبلية، لذلك قُسمت المشاريع على نوعين: من الضرورة الأولى والتي يجب البداية في تنفيذها، ومشاريع من الضرورة الثانية يُمكن تأجيل الشروع في تنفيذها؛
- إهتم المخطط الرباعي الثاني بالجانب الاجتماعي أكثر من سابقيه (الثلاثي والرباعي الأول) من حيث توفير مناصب الشغل وزيادة فرصه، إجبارية التعليم، مجانية العلاج،...إلخ؛
- زيادة مبلغ الاستثمارات بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات.

والجدول التالي يُوضح حجم الإنفاق الاستثماري بالسعر الجاري للمخططات 1967- 1977

جدول رقم (05):حجم الإنفاق الاستثماري بالسعر الجاري للمخططات خلال الفترة (1967– 1977)الوحدة: مليار دج

قطاع النشاط	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني
صناعة المحروقات	2.3	4.6	19.3
صناعة إنتاج وسائل الإنتاج (القاعدية)	1.4	5.5	18.5
صناعة إنتاج سلع الاستهلاك	1.0	2.3	9.6
الزراعة والري	1.9	4.1	16.6
البنية التحتية	1.1	3.1	15.5
السكن	0.4	0.9	8.3
التكوين	1.0	3.3	10
الصحة	0.3	1.5	5.7

المصدر: بوكبوس سعدون، **الإقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962– 1989، 1990– 2005)**،ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص 151.

نستنتج من هذا الجدول أن قطاع المحروقات قد تحصل على أكبر حجم من الإنفاق الاستثماري، وسبب ذلك واضح يتمثل في إنشاء قاعدة هيكلية (بنى تحتية) مُرتبطة بإمكانية تصدير البترول الخام(خطوط

الأنابيب، الطرق، الخطوط الكهربائية وغيرها)، وهو إنفاق يُمكن اعتباره من ضمن الاستثمار في إقامة البُنى التحتية بالرغم من أن هذا البناء وطبيعته ترتبط بقطاع المحروقات[1].

وعليه فإن بُنية القطاع الصناعي لهذه المخططات كانت على النحو التالي:

جدول رقم (06): بُنية الاستثمار الصناعي للمخططات خلال الفترة (1967– 1977) الوحدة: %

القطاعات	توزيع الاستثمارات % من إجمالي ما أُنفق على القطاع الصناعي 1967– 1969	توزيع الاستثمارات % من إجمالي ما أُنفق على القطاع الصناعي 1970– 1973	توزيع الاستثمارات % من إجمالي ما أُنفق على القطاع الصناعي 1974– 1977
صناعة المحروقات	49	36	40
صناعة وسائل الإنتاج	27	40	37
صناعة سلع الاستهلاك	20	18	20
المناجم	04	06	03
الإجمالي	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بوكبوس سعدون، مرجع سبق ذكره، ص ص152- 155.

تُؤكد لنا نسب الاستثمارات المخصصة لكل قطاع، أهمية كل قطاع داخل الإستراتيجية التنموية الشاملة، فالصناعة القاعدية والتي أسميناها بصناعة وسائل الإنتاج تحصلت على التوالي : 27، 40، 37 من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي وهو ما يعكس أهمية الدور الموكل لها كصناعة تُشكل مع صناعة المحروقات قطب النمو الذي ترتكز عليه الإستراتيجية، وعليه يُمكن أن نستخلص بوضوح بداية بلورة البناء الاقتصادي من خلال بنية الاستثمارات المعروضة.

[1] بوكبوس سعدون، مرجع سبق ذكره، ص 151.

المطلب الثالث: تقييم السياسة الاقتصادية خلال هذه العشرية

حتى نُعطي لهذه الدراسة بُعدها الاقتصادي نقوم بدراسة تقييمية لمختلف المخططات السابقة، ونشرع بإبراز النقاط الايجابية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة لتليها النقاط السلبية لنفس الفترة[1]:

الفرع الاول: النقاط الايجابية

- تسجيل مُعدلات عالية للاستثمار الإجمالي (عمومي وخاص) حيث بلغت 45.71% في الفترة (1969-1978) وهي أكبر نسبة في الدول ذات الدخل المتوسط؛
- نمو الاستهلاك الحقيقي للفرد بـ 4.5% سنويا، وكذا استهلاك العائلات بالسعر الجاري بأربع مرات؛
- زيادة معدل التشغيل بـ 5 مرات في القطاع الصناعي بين 1966 و1980 الأمر الذي ساهم في تخفيض معدل البطالة من 22.3% سنة 1977 بعدما كانت 32.7 سنة 1966؛
- تسجيل مُعدلات نمو مُرتفعة للناتج المحلي الخام بحدود 7%سنويا ما بين 1969 و1978.

الفرع الثاني: النقاط السلبية

رغم النقاط الايجابية السالفة الذكر، إلا أن التجربة الجزائرية لم تخلو من العيوب والنقائص وإذا كان من الصعب تحديد وبدقة أسباب ضُعف أداء الاقتصاد الجزائري فإنه لا يمنع أن يتفق الاقتصاديون على عدة محاور أساسية وهي:

- **الاختيار غير الموفق للمشاريع**: كما أشرنا سابقا فإن نموذج الصناعات الثقيلة المتبع من طرف المخطط الجزائري له تأثير على باقي القطاعات، وقد نالت الصناعة الحظ الأوفر من الاستثمارات على حساب باقي القطاعات؛
- **ضُعف التخطيط**: يرى الاقتصاديون أن من أهم عجز الدولة عن بُلوغ أهدافها التنموية هو ضُعف التخطيط وتراجعه، وهذا بسبب الحجم الكبير للمؤسسات الوطنية الصناعية والجمع بين عدة وظائف في مؤسسة واحدة (الإنتاج، الاستيراد، التوزيع)؛

[1] عيسى شقبقب، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-33.

- **وجود مركزية قرار مُبالغ فيها:** يتطلب التخطيط المركزي وجود كفاءة إدارية واسعة وتدفق المعلومات على نطاق واسع، ومع غياب هاذين العنصرين وبوجود تدخل واسع للدولة في جميع القطاعات الاقتصادية وعلى مستوى المؤسسات الإنتاجية بحجة فرض الرقابة والتحكم في النشاطات الاقتصادية، فإن ذلك يُؤدي إلى ضُعف الحافز لدى مُسيري المؤسسات والعمال وإبعادهم عن اتخاذ القرار وغياب المنافسة؛
- **غياب تسيير اقتصادي يرتكز على جهاز السعر:** إن تثبيت الأسعار ودعمها أثر سلبا على المنافسة الحرة ولم يُصبح تكوين الأسعار يُمثل وسيلة أساسية في اتخاذ القرار على مستوى الشركات، بل نظام إداري يُخالف قواعد السوق؛
- **إهمال دور القطاع الخاص.**
- ارتفاع نسبة الاستيراد من السلع الاستهلاكية الراجع إلى فشل الثورة الصناعية في تلبية الحاجات المتزايدة للمجتمع مما أدى بالاقتصاد الجزائري إلى استيراد المواد الواسعة الاستهلاك، نتيجة ارتفاع الطلب الوطني الذي يرجع إلى ارتفاع النمو الديموغرافي[1].

الفرع الثالث: إعادة هيكلة المؤسسات

برزت فكرة إعادة الهيكلة من خلال المخطط الخماسي الأول، حيث تمت إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية على مرحلتين هما: مرحلة إعادة الهيكلة العضوية ثم مرحلة إعادة الهيكلة المالية.

أولا: أسباب إعادة الهيكلة العضوية:

لقد جاءت هذه المرحلة اعتبارا من سنة 1980 كبداية للعمل المنظم، وتعبيرا عن توجه جديد مواكب للمستجدات في هذه المرحلة، ويُمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلي:

- ضخامة حجم الشركات الوطنية الجزائرية، مما نتج عنه صعوبة التحكم في تسيير هذه المؤسسات؛

[1] Dominiqe Badillo, **projections alimentaires et developpement agricole**, analyse des priorités agro-alimentaires de l'Algerie à partir d'une étude prospective , monde en développement , vol 29, 1980,p109.

- ❖ تعدد مهام الشركة الوطنية بحيث كانت الشركات قبل إعادة الهيكلة العضوية متعددة الوظائف مما أدى إلى تراكم بعض المشاكل مثل:
  - نقص الفعالية والنجاعة نتيجة عدم الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل؛
  - نُقص مُعدلات الإنتاجية بالنسبة لعوامل الإنتاج(فمثلا تخصيص حافلة لنقل عمال الشركة يُؤدي إلى استغلالها في أوقات مُعينة فقط وتوقفها في أغلب الأوقات، في حين لو أن نفس الحافلة كانت تحت تصرف شركة مختصة في النقل فإن ذلك يعني استغلالها بأقصى درجة ممكنة.
- ❖ ضخامة الاستثمارات وطول فترة انجازها؛
- ❖ صعوبة انتقال المعلومات بين الوحدات في المؤسسة؛
- ❖ العمالة الزائدة نتيجة سياسة التوظيف المتبعة من قبل الدولة.

ومن خلال هذه العوامل يُمكن القول أن إعادة الهيكلة هي تغيير عقلاني لطرق تنظيم وسائل المؤسسات الاقتصادية بغية القضاء على المشاكل الهيكلية والتنظيمية المتولدة عن الهيكل التنظيمي القديم.

وتهدف إعادة الهيكلة العضوية إلى:

- ❖ تحسين الإنتاج والإنتاجية كما ونوعا؛
- ❖ تقسيم المؤسسات الكبيرة وإعادة ترتيب الجهاز الاقتصادي بتجزئتها إلى وحدات صغيرة يسهل تسييرها وذلك حسب مبدأ التخصص؛
- ❖ تلبية الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد والمواطنين وذلك عن طريق:
  - تحسين ظروف سير الاقتصاد الوطني؛
  - سيطرة أكبر على جهاز الإنتاج بزيادة فعالية أداء الإنتاج مع تخفيض تكلفته.
- ❖ تنمية القدرات والكفاءات الوطنية وذلك عن طريق:
  - المكافأة الحقيقية للعمل المنتج، وهذا الحافز يُمكن أن يكون بزيادة أجور العمال المؤهلين وعمال المصانع وغيرهم من العمال المنتجين بطريقة مباشرة، مما سيدفع لا محالة من استقطاب اليد العاملة نحو مواقع الإنتاج المباشر؛

- نظام التدريب والتكوين، ويهدف هذا القرار إلى تهيئة وتأهيل العاملين والموظفين وذلك لمسايرة التطور التكنولوجي، ومن أجل تسهيل عقلانية التسيير والرفع في كفاءة الأفراد العاملين وتحقيق مبدأ " الرجل المناسب في المكان المناسب"[1].

ثانيا: إعادة الهيكلة المالية

إن عملية إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام ماليا هي إجراء مُكمل للهيكلة العضوية ثم اللجوء إليه نظرا للعجز المالي الذي أصبحت تُعاني منه هذه المؤسسات وسبب هذا العجز يعود للسياسة الاقتصادية للجزائر ونظام تسيير هذه المؤسسات، حيث كانت السمة البارزة في نظام تمويل الاقتصاد الجزائري خلال المخططات التنموية 1970-1977 هي وُجود هيئة مركزية للتخطيط تتولى حق إصدار رُخص القروض طويلة المدى للمؤسسات العامة الجزائرية مُرورا ببنوك الدولة ومن ثم فإن تمويل مشاريع المؤسسات كان يتم بواسطة بنوك تمويل الاستثمارات الإنتاجية والخزينة العامة التي تُنفذ ميزانية الدولة، وكان الهدف من هذا النظام هو الوصول إلى مرحلة الإنتاج الفعلي للقيم المضافة من طرف المؤسسات العامة لتتمكن من تسديد ديونها الآجلة تجاه البنوك، ولن لسوء التسيير المالي أدى إلى عدم تحقيق هذا الهدف وتبقى تُفكر دوما في الاقتراض من جديد لتغطية عجزها المالي حيث بلغ هذا العجز عام 1978 نحو 179 مليار دينار وبالتالي ما اضطرت الدولة للقيام بإجراءات لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات من أجل جعلها وحدة اقتصادية تضمن لنفسها عائدا ماليا كفيلا لتحقيق تطورها ماليا واقتصاديا دون اللجوء لمساعدات الدولة[2].

[1] داودي الطيب، **تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية**، مجلة المفكر، العدد3، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص4-6.

[2] علي العمري، **الاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات الحديثة للأسواق النفطية العالمية دراسة تطبيقية (1990– 2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2017/2016،ص164.

المبحث الثاني: مميزات الاقتصاد الجزائري في فترة الثمانينيات

تُمثل فترة الثمانينيات الخطوة الأولى للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وهذا مع سياسة إعادة الهيكلة، والتي كانت تحمل تصورا جديدا لتطور الاقتصاد الجزائري، والقطاع الصناعي بشكل خاص، مُعاكسا تماما لما كان عليه من قبل، أي التحول إلى نهج اقتصاد السوق كأسلوب لتسيير الاقتصاد الوطني، إلى أن لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتتبنى سياستهما الإصلاحية وقبول شروطهما، حيث وقعت الاتفاقيات الرسمية الأولى مع مطلع التسعينيات مع الجزائر.

المطلب الأول: عرض وتقييم المخطط الخماسي الأول والثاني 1980-1989

بعد فترة انقطاع دامت سنتين من أجل انجاز المشاريع المتبقية وتفادي الوقوع في دائرة الركود الاقتصادي وما يتولد عنها من أزمات، عادت السلطات إلى الأخذ بالتخطيط الاقتصادي ووضعت مخططين يمتازان عن سابقيهما بالإعتمادات المالية الكبيرة من ناحية وكذا فترة اعتمادهما التي تُعتبر طويلة نوعا ما من ناحية أخرى.

الفرع الأول: المخطط الخماسي الأول 1980-1984

لقد جاء هذا المخطط بهدف تقويم المرحلة السابقة، التي وإن وسعت قواعد الاقتصاد الوطني، واستجابت لتلبية الحاجيات الاجتماعية، إلا أنها سجلت اختلالا في التوازن. وبالتالي كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى ضمان دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد، والتحكم في التوازنات العامة للاقتصاد، والإقلال من حجم الديون، واستيعاب التأخر في بعض القطاعات وإدخال اللامركزية في اتخاذ القرار[1].

ومنذ سنة 1980 شرع في رفع قيمة الاستثمارات العمومية في قطاعي الفلاحة والري وتدعيم المنتجين. أما أهداف هذا المخطط في القطاع الصناعي هي مُضاعفة العمل الصناعي من أجل إتمام المشاريع الجاري إنجازها في نهاية سنة 1979، ومنح الأولوية للقطاعات التي تخدم قطاعات الفلاحة والري من أجل تلبية الحاجيات الوطنية ومساهمة الجماعات المحلية في عملية التصنيع، وكذلك إدماج القطاع الخاص في عملية تطوير الصناعة.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص104.

الفرع الثاني: المخطط الخماسي الثاني (1985– 1989).

شكل المخطط الخماسي الثاني مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويهدف هذا المخطط إلى:

- ❖ المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- ❖ المحافظة على موارد البلاد الغير قابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية؛
- ❖ تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة القطاعات البشرية والمادية المتوفرة[1].

وقد أبرزت حساسية الاقتصاد الجزائري تجاه المحيط الدولي وساهمت في تبرير توجه المخططين الجزائريين نحو تعديل الأهداف المحددة بموجب المخطط والشروع في توجيه الاقتصاد والتخطيط نحو لا مركزية واستقلالية أكبر من ذي قبل ليفسح المجال أمام مبادرات الأعوان الاقتصاديين ولتطوير استخدام آليات التنظيم الاقتصادي.

وقد صدر قانون استقلالية المؤسسات في بداية عام 1988، ويهدف إلى إلزام الشركات الوطنية في القطاع العام لتحقيق الكفاءة المالية التي تمنحها الاستقلالية في الإدارة والتمويل، ويعتمد هذا القانون على التمييز بين الإدارة والملكية، فهذه الأخيرة تكون للدولة 100% في حين توكل إدارة المؤسسة إلى مجلس الإدارة يكون مسؤولا عن النتائج الاقتصادية للشركة، أو بمعنى آخر الدولة تبقى المالكة أو صاحبة أسهم المؤسسة العامة دون تسييرها، وتختلف هيئات متخصصة مسماة بصناديق المساهمة التي تتولى تسيير أسهم المؤسسات العمومية.

تهدف استقلالية المؤسسات العمومية إلى "إبقاء الدولة بعيدة" عن النشاط الداخلي للمؤسسة وهذا لا يعني أنها لا تُبالي بمستقبل هذه المؤسسة التي هي بمثابة محركات التنمية، ويتدخل القانون للفصل بين سلطات الدولة كمالك الأسهم وصلاحيات الدولة كسلطة عمومية.

فإذا كانت المشاكل المالية للمؤسسة العامة الجزائرية ناتجة عن غياب الفعالية في الجهاز الإنتاجي، إضافة إلى عدم ملائمة طريقة التمويل التي كانت تعتمد بالأساس على استخدام العائد النفطي فإن الفصل بين الوظائف

[1] مسعود دراوسي،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2001**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،جامعة الجزائر،2006، ص 355.

الاستثمارية والإنتاجية والتسويقية سيعطي للمؤسسات والبنوك طابعها الاقتصادي، وهو ما يسمح بالاستخدام العقلاني للموارد.

إن الهدف من وراء هذه العملية هو محاولة تغيير وجه الاقتصاد الجزائري من اقتصاد أُحادي الجانب يعتمد على استغلال المحروقات إلى اقتصاد إنتاجي مُستقل نسبيا، فالصناعة الوطنية ينتظرها في المستقبل أن تستهلك الأقل من المواد والسلع المستوردة وأن تُوفر فرص عمل أكثر[1].

أما فيما يتعلق بالاستثمارات فالجدول التالي يلخص ذلك:

جدول رقم (07): توزيع الاستثمارات حسب المخططات الوطنية للفترة (1967– 1989) **الوحدة:مليار دج**

المخطط / القطاع	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني		المخطط الخماسي الأول		المخطط الخماسي الثاني	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
القطاع المنتج	7,02	77,48	17,43	62,48	64,72	58,71	232,91	50,67	253,22	46,03
قطاع الخدمات	0,46	5,07	1,87	6,73	10,5	9,52	37,82	8,23	59,73	10,56
قطاع البنى الأساسية	1,58	17,43	8,54	30,77	35	31,75	188,47	41,04	237,05	43,4
المجموع	9,06	100	27,75	100	110,22	100	459,21	100	550	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 198- 341.
- أحمد غربي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 04، لأكتوبر 2010، ص 13.

نُلاحظ من خلال هذا الجدول أن المخطط الثلاثي الأول ركز على القطاع المنتج، حيث خُصص له غلافا مالي قدره 7,02 مليار دج أي ما يعادل نسبة 77,48% من إجمالي المبالغ المخصصة للمخطط، أما بالنسبة للمخطط الرباعي الأول أيضا ركز على القطاع المنتج فقد حاز على نسبة 62,48% من إجمالي

[1] رشيد سالمي، **عرض الاقتصاد الجزائري والعولمة**، المطبوعة الأولى، 2012/2011، ص ص 42،43.

المبالغ المخصصة لهذا المخطط والتي تضاعفت بحوالي ثلاث مرات عن المخطط السابق، باعتباره المحرك لكل تنمية، بينما المخطط الرباعي الثاني اهتم بالجانب الاجتماعي من حيث توفير مناصب العمل، ومجانية العلاج والتعليم....الخ، وزيادة حجم الاستثمارات نتيجة ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات،وعليه يمكن القول أن الدولة تسعى من خلال هذه المخططات إلى:

- ❖ تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد متخلف وتابع إلى اقتصاد مستقل؛
- ❖ ضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية دون غيرها من المصادر الأخرى إلا في حدود ضيقة.

في بداية الثمانينيات تم الدخول في مرحلة الاقتصاد اللّامركزي وتميزت هذه الفترة بكثافة حجم الاستثمارات، حيث بلغت 459,21 مليار دج وهذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول التي انتقلت من 17,25 دولار للبرميل سنة 1979 إلى 32,51دولار سنة 1981 وكان يهدف هذا المخطط إلى إعادة توجيه الاستثمارات نحو الزراعة و الري في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مردوديتها المالية، أما بالنسبة للمخطط الخماسي الثاني فقد خُصص له غلافا ماليا قدره 550 مليار دج إلّا أن هذه المرحلة تميزت بحدوث الأزمة النفطية سنة 1986 وما نجم عنها من آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثالث: تقييم السياسية الاقتصادية

رغم أن رغبة المخططات السابقة كانت تهف إلى تصحيح الانزلاق والقضاء على العجز المتراكم عبر تفعيل الجهاز الإنتاجي وتحسين التوزيع وإعادة تفعيل توجيه الاستثمارات نحو الزراعة والهياكل الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن الظروف المالية لم تُساعد على بُلوغ هذه الأهداف وتحقيق معدلات النمو المرجوة للقطاعات فكانت المعدلات المحققة مُنخفضة والجدول التالي يُوضح ذلك[1]:

[1] عيسى شقبقب، مرجع سبق ذكره، ص 40.

جدول رقم (08): مُعدلات النمو المحققة لمختلف القطاعات خلال الفترة (1980-1985)

المؤشرات	الناتج الداخلي	الخدمات	الري	البناء والأشغال	الزراعة	الصناعة	تراكم المال رأس	الصادرات	الواردات
معدل النمو المحقق	4	4.6	2.2	8.2	3.7	8.2	4.3	2.5	3.4

المصدر: عيسى شقبقب، مرجع سبق ذكره، ص41.

في نهاية الثمانينيات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فقامت بإجراء إصلاحات اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير، إلا أن هذه الإصلاحات لم تأت بالنتائج المنتظرة بحيث لجأت الجزائر إلى إبرام مفاوضات واتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) ما نتج عنها عدة المفاوضات.

المطلب الثاني : الاقتصاد الجزائري والإصلاحات

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988، وتهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، وُعرف برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي بأنه جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية، إن الهدف الأساسي من تلك العملية هو إزالة أو التقليل من تلك التحديات الداخلية أو الخارجية بُغية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، إن دخول الجزائر في هذا المشروع الطموح كان المقصود منه إحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية ومن الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد وإزالة تشوهات الأسعار ما يلي:

❖ **الإصلاح الهيكلي:**

يشمل على مجموعة من الإجراءات التي يرى الصندوق بأنها ترمي إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد وتتمثل أهم التوصيات في هذا المجال في:

- ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي دعوة إلى الخوصصة؛
- تطبيق الأسعار الحقيقية؛
- تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي[1].

❖ **السياسة المالية:**

يُمكن تعريف السياسة المالي على أنها: مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة[2]. وتهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة وذلك عن طريق عدة أدوات:

- تحسين النظام الضريبي وذلك بالتنوع في الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب على المشتريات سواء للحد من الطلب أو زيادته؛
- رفع أسعار المنتجات والخدمات وإزالة الدعم عن أسعار السلع؛
- رفع الحواجز الجمركية على المنتجات الوطنية والأجنبية بُغية الرفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

❖ **السياسة النقدية:**

تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقد لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، وبالعكس يُؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج. ومن الأدوات التي أقرها الصندوق الدولي تتمثل في:

[1] بغداد كربالي، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد08، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2005، ص 8.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**،ط1، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 43.

- رفع أسعار الفائدة؛
- تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي؛
- التحكم في الإصدار النقدي وترشيده.

❖ **السياسة التجارية وإدارة المديونية:**

تشمل كل الإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الصادرات والتقليص من الواردات، ومن ثم تُؤمن المزيد من الأرصدة الأجنبية لتغطية خدمات المديونية ومن أهم هذه الإجراءات نجد:

- تحرير التجارة الخارجية؛
- تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد الميسرة؛
- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي[1].

الفرع الأول: برنامج الاستعداد الائتماني الأول*.

أبرمت الحكومة أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 1989/05/30 وكان من أهم محاور الاتفاقية[2]:

❖ إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا الهدف منها تقليص العجز العام للميزانية.

❖ تحرير سوق العمل وجعلها مرنة بهدف الحفاظ على أجور منخفضة تسمح للشركات متعددة الجنسيات باستغلال اليد العاملة الرخيصة وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية.

[1] بغداد كربالي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2] عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طجين، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970– 2008**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،2012، ص 181.

*اتفاق الاستعداد الائتماني الأول منح صندوق النقد الدولي مبلغ 155,7مليون وحدة حقوق سحب خاصة استخدم المبلغ كليا في 30 ماي 1990.

الفرع الثاني: برنامج الاستعداد الائتماني الثاني.

عقدت الاتفاقية الثانية بتاريخ 1991/06/03 والمعروفة باتفاقية stand by بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط كل قسط بـ100 مليون دولار ومن أهم أهدافها:

- ❖ تحرير الأسعار وتطبيق أسعار فائدة موجبة،
- ❖ الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛
- ❖ تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- ❖ إلغاء عجز الميزانية؛
- ❖ تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وبسبب الوضعية الاقتصادية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع نهاية سنة 1993 وبداية سنة 1994، لجأت الجزائر إلى إتباع سياسة التصحيح المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة خاصة في برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي.

الفرع الثالث: برنامج الاستقرار الاقتصادي (1آفريل 1994– 31مارس 1995).

نظرا لفشل السياسات المتبعة سابقا في تحقيق أهداف الاتفاقية وتدهور أسعار البترول، اضطرت السلطات الجزائرية إلى تقديم طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي وحضي بقبوله في ماي 1994 وكان هذا البرنامج يهدف إلى:

- ❖ رفع معدل النمو الاقتصادي بغية خفض معدل البطالة؛
- ❖ التحكم في التضخم ومقاربته بالمعدل الذي يتراوح بين 3% و4%؛
- ❖ استعادة توازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

❖ تخفيض عجز الميزانية إلى 0,3% من الناتج المحلي الإجمالي[1].

علما أن الجزائر تحصلت على قرض قدره 1037مليون دولار أي ما يعادل DTS731,5 وزع على قسطين الأول قدره DTS389 وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق، والثاني خلال السنة على شكل دفعات[2].

الفرع الرابع: برنامج التعديل الهيكلي(22ماي1995– 21ماي1998).

إنّ الاتفاقيات السابقة كانت تهدف بالأساس إلى إحداث استقرار اقتصادي بإدارة الطلب الكلي، وبالتالي تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي، بينما يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار،بالإضافة إلى زيادة العرض الكلي السلعي والخدمي وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط وذلك من خلال:

❖ مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات؛

❖ تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض؛

❖ تحرير أسعار الصرف والقضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي؛

❖ التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.

علما أن الجزائر تحصلت على قرض قدره 1169 مليون حقوق سحب خاصة[3].

[1] كمال عايشي، **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**، جامعة باتنة، الجزائر، متاح على :http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/59/3/experience.pdf، ،تاريخ الاطلاع:03 مارس 2017، ص ص 8،9.

[2] مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 376.

[3] كمال عايشي مرجع سبق ذكره، ص 09.

المطلب الثالث:تقييم الإصلاحات الاقتصادية

إن المتمعن في النتائج المحققة من جراء تطبيق الاتفاقيات الأربعة المتعاقبة، وخاصة تلك المتعلقة بالاتفاقين الأخيرين نجد أن هناك ايجابيات يُستدل بها خبراء صندوق النقد الدولي في كل مناسبة وذلك بالتركيز على مُؤشرات اقتصادية ومالية وكمية، تُعبر عن مدى التزام السلطات الجزائرية بالأهداف المسطرة في البرامج المختلفة، والجدول التالي يستعرض نتائج بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة1992-1998 [1] .

جدول رقم (09): نتائج بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1992-1998)

المؤشر	الوحدة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
م.ن.ن.د.خ	%	-2	-2.2	-0.9	3.8	1.2	4.9	4.6
الكتلة النقدية	مليار دج	523.18	627.4	732.5	798.46	915.1	1085.8	1303
سرعة دوران النقود		1.85	1.89	2.05	2.45	2.8	2.54	0.214
البطالة	%	23.8	23.8	23.8	28.1	9.25	26.41	26.41
التضخم	%	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5
المديونية	مليار دولار	26.67	25.72	29.48	31.57	33.65	31.22	30.47

المصدر: - عيسى شقبقب، مرجع سبق ذكره، ص 47.

- الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة لمعدلات البطالة والتضخم

مُنذ الأزمة الاقتصادية لعام 1986 التي أدت إلى انخفاض دخل الصادرات ومُعدلات التبادل، شرعت الجزائر في تنفيذ جُملة إجراءات كمرحلة تحضيرية للدخول في اقتصاد السوق، إذ شهد الاقتصاد الوطني إصلاحات جذرية وعميقة مسّت كل القطاعات تمثلت في استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية باعتبارها ضرورية لزيادة كفاءتها، ثم اعتماد برامج التعديل الهيكلي كاتفاقيتي ستاندباي الأولى سنة 1989 والثانية سنة 1991 إلا أن الوضع الاقتصادي في بداية التسعينات اتسم بتراجع تقريبا مُعظم المؤشرات الاقتصادية بالنسبة للجانب النقدي والذي كان في صميم الإصلاحات، فقد عرف نمو الكتلة النقدية ارتفاعا متتاليا من سنة 1992 حتى سنة 1998وهو يُعتبر قيمة مرتفعة بالنسبة لأهداف البرنامج، ولقد رافقت ارتفاع الكتلة

[1] عيسى شقبقب، مرجع سبق ذكره، ص 46.

النقدية ضغوط تضخمية (ليس تطور الكتلة النقدية في حد ذاته عامل تضخم، لكنه يُصبح إذا اختلف اتجاه نمو الكتلة النقدية نحو التزايد والنمو الاقتصادي نحو الانخفاض) تمثلت في ارتفاع الأسعار نتيجة تحريره وتسجيل معدلات نمو سالبة، أما عن سرعة تداول النقود (مُؤشر يربط بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي)، يظهر ميلا للارتفاع من سنة 1992 إلى غاية 1996 ثم هبوطا بين سنتي 1997 و1998، هذا يعني أنه في الفترة الأولى سجلنا نمو سريع لصالح الناتج المحلي الخام بينما في الفترة الثانية نمو الكتلة النقدية كان أسرع من النمو الاقتصادي، وأمام تسجيل معدلات نمو سالبة وتراجع دور الدولة في الاقتصاد بغلق المؤسسات العمومية وتراجع الطلب الكلي ارتفعت معدلات البطالة لتسجل أرقام قياسية وصلت إلى 28.1 سنة 1995، كما عرفت هذه الفترة تراجع إيرادات الدولة نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية (انظر الملحق رقم2،1، 3)، وأمام تدهور ميزان المدفوعات وانغلاق الأسواق المالية في وجه الجزائر وتذبذب الإيرادات والنفقات لجأت الدولة للاستدانة فارتفع مخزون الديون الخارجية منذ سنة 1993، ثم عرف انخفاضين متتاليين ليبلغ سنة 1998 حوالي 30.47 مليار دولار، وفي ظل هذه الظروف الصعبة، أصبح اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وعقد اتفاق **إعادة الجدولة** الأمر منه، فكانت الاتفاقيات المبرمة في افريل 1994و1995 بشكل علني في أصل برنامج للإصلاح الاقتصادي سنة 1994 وبرنامج التعديل الهيكلي سنة 1995 بمثابة إصلاحات اقتصادية جديدة تتمحور حول استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية لإنعاش الاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية (2001-2019)

استغل الاقتصاد الجزائري حالة الانفراج الناتجة عن التحسن المستمر لأسعار النفط، بتطبيق عدة برامج استثمارية والممتدة على طول الفترة من 2001- 2019، بُغية استهداف أهم القطاعات التي تُؤثر بصورة مُباشرة في معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 ـ 2004

إنّ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وُجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى كالري، النقل،...الخ)، ضمن هذا الإطار يُمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع قطاعات رئيسية هي[1]:

جدول رقم(10): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	40,1%
التنمية المحلية والبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	12.4%
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8,6%
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525	100%

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف- الجزائر،2012، ص 252.

يتضح من خلال هذا الجدول أن قطاع الأشغال العمومية حاز على اكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث خُصص له غلافا ماليا قدره 210 مليار دج أي ما يُعادل نسبة 40,1% من

[1] نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف- الجزائر،2012، ص 252.

إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وهذا راجع لكون الدولة تسعى من خلاله للنهوض بالاقتصاد الوطني وتوسيع نشاط المؤسسات الإنتاجية بهدف خلق فرص عمل جديدة وتقليص حجم البطالة.

أما قطاع التنمية المحلية والبشرية فقد استفاد من مبلغ قدره 204,2 مليار دج أي ما يُعادل نسبة 38,8% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وتسعى الدولة من خلال هذا القطاع إلى تحسين المستوى المعيشي خاصة في المناطق الريفية المعزولة، أما بالنسبة لقطاعي دعم الفلاحة والإصلاحات فقد حازا على نسبة 12,4% و8,6% على التوالي والهدف منهما ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية.

أولا: وسائل تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي

للقيام بهذا البرنامج تستعمل الدولة عادة واحدة من الوسائل المتاحة لديها أو أكثر لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا[1].

1. تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بواسطة الطلب:

ويتم تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي عن طريق واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد، منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة...إلخ، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من التحويلات والتي تُعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيزا للطلب؛
- الإنفاق العمومي الكلي الاستهلاكي والاستثماري الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات؛
- مشروعات البنية التحتية كحل مؤقت لمشكلة البطالة؛
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي وبالتالي تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

[1] فاروق خلف، **نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصاديين مابين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد12، جامعة حمة لخضر الوادي، جانفي 2016، ص ص 6،7.

2. تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بواسطة العرض

هذه السياسة تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية، لذلك فإن تدخل الدولة الغير مباشر يكون في الغالب بواسطة الوسائل المنتجة مما يُشجع على الاستثمار الخاص، وتتجسد أيضا في القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها مثل: النقل والاتصالات، ويُمكن التعبير عن تلك السياستين بسياستي الطلب والعرض الميزانيتين.

المطلب الثاني:برنامج دعم النمو2005-2009

يُمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو في أنها آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر، عن طريق إنشاء مناصب شغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضافة من خلال الناتج والإنتاجية.وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري واستغل الانفراج المالي[1]، وقد اهتم هذا البرنامج بالقطاعات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (11): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو **الوحدة: مليار دج**

القطاع	حجم النفقات المخصصة له	نسبة هذه النفقات من المجموع العام
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.8%
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5%
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203.9	4.8%
تطوير التكنلوجيات الحديثة والاعلام والاتصال	50	1.1%
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8%
المجموع العام	4202.7	100%

[1] زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001 ـ 2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017، ص6.

المصدر: جمال سويح، عطا الله بن طيرش ، **تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مارس 2017، ص ص212،211.

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن الدولة تسعى من خلال هذا البرنامج إلى التركيز بشكل كبير على تحسين ظروف الإسكان والمستوى المعيشي، حيث خُصص له غلافا ماليا قدره 1908.5 مليار دج أي ما يُعادل نسبة 45.8 % من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج ويُعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم حركية النشاط الاقتصادي، يليه قطاع الهياكل القاعدية الذي خُصص له غلاف مالي قدره 1703.1مليار دج نظرا للأهمية التي تُوليها الدولة لقطاع البنى التحتية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة لقطاع الخدمات العمومية فقد خُصص له غلافا ماليا قدره 203.9 مليار دج، وترمي الدولة من خلال هذا القطاع إلى تحسين الخدمة العمومية ومواكبة التطورات والمستجدات في جميع القطاعات (البريد والمواصلات، العدالة،...الخ)، ناهيك عن قطاع التنمية الاقتصادية الذ تسعى من خلاله الدولة إلى زيادة الدخل الوطني ورفع مستوى المعيشة وتفليل التفاوت في الدخول والثروات.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010– 2014.

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014 تمت دراسته والموافقة عليه يوم 14 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية[1].

خُصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21214 مليار دج أي ما يُعادل 286 مليار دولار أمريكي. يُعتبر البرنامج الخماسي للتنمية أكبر مُخطط تنموي تعرفه الجزائر من الاستقلال، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي تم رصده لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، ويهدف هذا البرنامج عموما إلى:

- ❖ المساهمة في تهيئة الإقليم بصفة عقلانية؛

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

- ❖ فك العزلة وتحسين أمن الطرقات؛
- ❖ دعم المكانة الجيو إستراتيجية للجزائر؛
- ❖ تثمين الثروات الطبيعية المحلية والوطنية للبلاد؛
- ❖ تطوير النشاطات التجارية والإسهام في دفع مستوى النمو الاقتصادي؛
- ❖ المساهمة في تطوير السياحة والصيد البحري؛
- ❖ المساهمة في خلق مناصب الشغل؛
- ❖ تدعيم الوسائل الوطنية في مجال الدراسات والانجاز[1].

جدول رقم (12): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو **الوحدة:مليار دج**

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة
1- برنامج التنمية البشرية	9696	45,7%
- السكن	3700	
- التربية،التعليم العالي، التكوين	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
- باقي القطاعات*	1679	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	39,5%
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3150	16,05%
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	150	
المجموع	21214	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مجلس الوزراء الصادر في 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي.

[1] وزارة الأشغال العمومية، **خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية**، حصيلة 2005 ـ 2009، برنامج 2010 ـ 2014، نوفمبر 2009، ص ص 13،14.

* قطاع الطاقة، الشباب والرياضة، الثقافة، المجاهدين، التضامن الوطني.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن هذا البرنامج يركز على قطاع التنمية البشرية حيث خُصص له غلافا ماليا قدره 9696 مليار دج أي ما يعادل نسبة 45,5% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي.

أما بالنسبة لتطوير الهياكل القاعدية والتنمية الاقتصادية فهما يهدفان إلى ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه وكذا دعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل ذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية وتدني مستويات الفقر.

عموما يُمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تُؤثر بصورة مُباشرة في معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع: المخطط الخماسي للتنمية 2015_2019

هو مخطط رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء،الغاز...إلخ. ويهدف إلى:

- ❖ العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- ❖ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- ❖ استحداث مناصب شغل؛
- ❖ استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- ❖ تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ❖ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛

- ❖ عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من اجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
- ❖ العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص[1].

وفق هذا المنظور أطلقت الجزائر برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري[2]:

- ❖ برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء (65 مليار دولار) الهادف إلى انجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق سنة 2019، وسيتم انجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطنية والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لاسيما للشباب؛
- ❖ المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (2015-2020) الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني (200ألف طن/ سنويا) وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية التي ستمثل (70%) من الإنتاج وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري، لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت مُتأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتار مُقابل 20 ألف هكتار بالمغرب و330 ألف هكتار بتونس، وكذا السياحة البيئية وتدبير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية .

ولكن مع حلول[3] سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات، الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة ومنه فقد تم قفل

---

[1] حميدة أوكيل، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–**أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس-، 2016/2015، ص ص 268،269.

[2] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيزه**، متاح على : http://iefpedia.com/arab/wp، تاريخ الاطلاع: 18-05-2016.ص ص 10-12.

[3] زكرياء مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص ص 221، 222.

حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016 وفُتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يُعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية (2019/2017) وقد تم تجميد كل العمليات التي تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

الفرع الأول: تقييم دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في رفع مُعدلات النمو في الجزائر للفترة 2001-2014

بما أن سياسة الإنعاش الاقتصادي تهدف أساسا إلى حفز النمو من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية معينة، فهي تُعتبر سياسة كينزية وآلية تأثيرها على النمو تتم كما يلي: يُؤدي رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع مُعدلات النمو الاقتصادي، ويتطلب توضيح كيفية تأثير هذه السياسة دراسة لتطور مُعدلات النمو للناتج الداخلي الخام بالقيم الحقيقية خلال الفترة 2001-2014 وهو ما يُوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (13): مُتوسط التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام للفترة (2001-2014) الوحدة:%

القطاع	المتوسط خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	المتوسط خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي	المتوسط خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي	المتوسط خلال فترة جميع البرامج
المحروقات				
نسبة المساهمة في الناتج	35.01	41.94	32.38	36.44
معدل النمو الحقيقي	3.55	-1.18	-3.00	-0.21
القطاعات الأخرى خارج المحروقات				
نسبة المساهمة في الناتج	57.40	51.86	61.38	56.88
معدل النمو الحقيقي	-	6.4	6.48	-
الفلاحة				
نسبة المساهمة في الناتج	9.50	7.74	9.18	8.81
معدل النمو الحقيقي	8.68	5.3	6.88	6.95
الصناعة خارج المحروقات				
نسبة المساهمة في الناتج	6.77	5.28	4.76	5.60
معدل النمو الحقيقي	1.90	-0.13	4.08	1.95
بناء وأشغال عمومية				
نسبة المساهمة في الناتج	8.54	8.74	9.88	9.05
معدل النمو الحقيقي	6.13	9.4	7.18	7.57
خدمات خارج الادارة العمومية				
نسبة المساهمة في الناتج	21.96	29.76	22.08	21.60
معدل النمو الحقيقي	5.00	5.6	7.5	6.03
خدمات الادارة العمومية				
نسبة المساهمة في الناتج	10.62	9.38	15.48	11.83
معدل النمو الحقيقي	3.38	7.18	4.56	5.04
حقوق ورسوم على الواردات				
نسبة المساهمة في الناتج	7.59	6.20	6.24	6.67
معدل النمو الحقيقي	8.50	5.72	8.32	7.51
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي	5.4	3.6	4.2	4.4

المصدر: طارق خاطر وآخرون، **دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001– 2014 في تحقيق اقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية**، متاح على: http://www.researchgate.net ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/10 (06:20)، ص 15.

نُلاحظ من خلال هذا الجدول ما يلي[1]:

- **بالنسبة لقطاع المحروقات:** جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي استحوذ هذا القطاع على 36.44% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي0.21-% وهذا ما يُؤكد مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، وذلك بسبب الطفرة النفطية خلال هذه الفترة، غير أن هذا القطاع يبقى عُرضة للصدمات النفطية وتقلب ظروف العرض والطلب كما حدث عام 2009، فبعد أن بلغت الأسعار 99.97دولار للبرميل الواحد سنة 2008 انخفضت اثر الصدمة النفطية السلبية عام 2009 إلى 62.25 دولار للبرميل.
- **بالنسبة لقطاع الفلاحة:** جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي استحوذ هذا القطاع على 8.81% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي6.95% وهذا ما يعكس ضعف مُساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام، وقد عرف هذا القطاع معدل نمو حقيقي سلبي سنة 2008 والذي بلغ 5.3-% بسبب الجفاف وهذا ما يؤكد ارتباط نمو هذا القطاع بالظروف المناخية ، كما أن ضعف مساهمة القطاع الفلاحي يفاقم تبعية الجزائر الغذائية خاصة في حالة ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية، كما يُمكن القول أن هذا القطاع لم يستفد بالشكل الجيد من برامج الإنعاش الاقتصادي والذي يضمن الاكتفاء الغذائي الذاتي للدولة او حتى التصدير للخروج من دائرة التبعية.
- **بالنسبة لقطاع الصناعة:** جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي استحوذ هذا القطاع على 5.60% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي1.95%، وهذا ما يعكس ضعف مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام، وذلك يُعزى لضعف القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية، هذا ويبقى قطاع الطاقة والمياه ينمو بقوة نتيجة

[1] طارق خاطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 16،17.

التوسع المتزايد في استهلاك الأسر للكهرباء والغاز، وعليه فإن هذا القطاع لم يستفد بالشكل المأمون من برامج الإنعاش الاقتصادي والذي يضمن بناء قطاع صناعي وطني قوي ذي قدرات تنافسية قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية.

❖ **بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية:**

جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي استحوذ هذا القطاع على 9.05% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي7.57%، وهو ما يعكس ضعف مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام، لكن بالرغم من ذلك يُعتبر هذا القطاع مُستفيدا نسبيا من برامج الإنعاش الاقتصادي نتيجة انخراط الدولة في الأشغال الكبرى للبنى التحتية (الطريق السريع، الميترو، السكنات بأنواعها...)لكن تطور هذا القطاع يبقى رهينة لارتفاع أو انخفاض الاستثمارات العمومية (من نفقات ميزانية التجهيز).

❖ **بالنسبة لقطاع الخدمات:**

جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي قد استحوذ هذا القطاع بشقيه خدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية على حوالي 21.60% و11.83% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام على التوالي. ما يعكس قوة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج، ويُعزى ذلك إلى ديناميكية بعض القطاعات التجارة والنقل....

❖ **بالنسبة للحقوق والرسوم على الواردات:**

قد استحوذت على حوالي 6.68% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 7.51%، ويُعزى ذلك إلى الاتجاه التصاعدي للواردات والتي تشمل السلع الغذائية والمواد الأولية والأدوية، وتجدر الإشارة هنا إلى الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الدولة لمواجهة الصدمة الخارجية عام 2009 على وجه الخصوص عن طريق تعزيز تدابير تتبع المدفوعات الخارجية بموجب العمليات الجارية التي تمت بحسن النية وكذا مكافحة السوق الموازية.

❖ كما تجدر الإشارة إلى أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي قد سجل معدل نمو بلغ حوالي 4.4%في المتوسط لجميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي، كما يُلاحظ أنه خلال فترة البرنامج الأول قد بلغ معدل النمو 5.4%في حين تراجع إلى حدود 3.6% خلال فترة البرنامج الثاني ليعود إلى الارتفاع

ليبلغ 4.4%، ويُعزى الانخفاض في فترة البرنامج الثاني إلى الصدمة الخارجية سنة 2009، والركود الذي يعرفه قطاع المحروقات منذ سنة 2005، وهذا ما يُؤكد هشاشة الاقتصاد الوطني إزاء الصدمات الخارجية وتبعيته المطلقة لقطاع المحروقات.

خلاصة الفصل:

مُنذ الاستقلال شهدت الجزائر سلسلة من التحولات والتطورات الاقتصادية، حيث انتهجت سياسة اقتصادية مبنية على أُسس النظام الاشتراكي، ونتيجة لتلك التحولات أصبحت تلك السياسة لا تُلبي مُتطلبات الواقع المعاش الأمر الذي دفع بالقائمين إلى إجراء إصلاحات اقتصادية، أين تم إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ثم فتح الطريق أمام استقلالية هذه المؤسسات، بعد ذلك جاء برنامجي الاستقرار والتعديل الهيكلي بُغية إعادة التوازن للاقتصاد الكلي.

لكن مع حلول سنة 2001 شهد الاقتصاد الجزائري انتعاشا كبيرا نتيجة التحسن الملحوظ لأسعار النفط، حيث باشرت الجزائر في تطبيق مجموعة من البرامج لإحداث نمو اقتصادي مُستدام، وعلى الرغم من أن الجزائر وكغيرها من الدول النفطية حققت إيرادات كبيرة في السنوات الأخيرة في قطاع المحروقات بفعل الانتعاش الذي عرفته السوق النفطية، إلا أن هذه العوائد لم تُوظف بالشكل الجيد في أوقات الرخاء من أجل تحقيق نمو قابل للاستمرار على المدى البعيد مما يسمح لها بتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف وُجود إستراتيجية واضحة لاستغلال هذه العوائد، وإذا أخذنا في الاعتبار توقعات نضوب تلك الثروة في الأجلين المتوسط والبعيد فإن عملية البحث عن البدائل المناسبة لخلق تنمية مستدامة من خلال توظيف هذه العوائد أمر أكثر من ضروري.

الفصل الثالث:

انعكاسات وتحديات صدمات أسعار النفط 1986و2014 على الاقتصاد الجزائري وسبل علاجها

تمهيد

يُعاني الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات التي تعتمد مورد أحادي الجانب من إشكاليات وتحديات على الرغم من توفر الموارد العديدة والمتنوعة والإمكانيات المتاحة لديه، فقد اعتمد منذ الاستقلال على الثروة البترولية لدعم مسيرته التنموية من خلال الفوائض المالية المتراكمة، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية من صدمات متتالية ألقت بضلالها على كاهل الاقتصاد الجزائري.

يُعتبر النفط مصدر رئيسي للطاقة ومادة أساسية في العديد من الصناعات التحويلية، ونظرا لأن سوق النفط الدولية تتسم بعدم الاستقرار فإن تقلبات أسعار النفط تقود إلى أضرار بعيدة المدى، كون النفط وعائداته المالية يُشكلان المصدر الرئيسي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية في الجزائر وتمويل الاستثمارات في المجال النفطي. مما يؤدي إلى التأثير على العديد من المتغيرات والتي يمكن اصطلاحها بالصدمات البترولية.

ونظرا لمحدودية القدرات بات من الضروري إيجاد حلول للخروج من التبعية الاقتصادية للاقتصاد البترولي، حيث قامت الجزائر في إطار سعيها إلى تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات بتبني استراتيجيات تنموية لعدة قطاعات (الطاقات المتجددة، السياحة، الصناعة، الزراعة، الصيد البحري...) لجلب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك للرفع من قيمة مصادر تمويل الخزينة العمومية.

وفي إطار معالجتنا لهذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث نوجزها في ما يلي:

المبحث الأول: آثار صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية؛

المبحث الثاني: التحديات المستقبلية للاقتصاد الجزائري؛

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي كآلية للتقليل من التبعية.

المبحث الأول: آثار صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية

اهتزت السوق العالمية للنفط بالعديد من الصدمات وقد كانت صدمة الإمداد في الفترة 1973 ـ 1974 حدثا هاما عقبه اضطراب كبير، وأتت صدمة عام 1973 غداة اندلاع الثورة في إيران، إذ تعطل قطاع النفط الإيراني تحت وطأة الاحتجاجات التي عمت البلد، وللتخفيف من تبعات هذه الأزمة، زادت بلدان أوبك إنتاجها من النفط حين اقتصر مجموع التراجع في الإنتاج على نسبة 4 % واستمر الهلع في أسواق النفط، حتى ارتفعت أسعار النفط إلى ضعف ما كانت عليه قبل الأزمة، وخلال النصف الأول من عقد التمانينيات، أدت الزيادة المستمرة في إنتاج النفط في **أنغولا وبحر الشمال والمكسيك** إلى تقليص حصة الأوبك في سوق النفط، ورفعت المملكة العربية السعودية مستويات إنتاجها على الرغم من بطء نمو الطلب العالمي، مما أدى إلى هبوط الأسعار في الفترة 1985 ـ 1986، وكانت أزمة الطاقة في عام 1990 أقل حدة وأقصر مدة من أزمتي النفط في عامي 1973و1979، وأدى غزو العراق للكويت إلى خفض الإنتاج العالمي للنفط بنسبة 9% فسبب حالة من عدم اليقين، وخلال هذه الأزمة ارتفعت أسعار النفط من 17 دولار إلى 25 دولار للبرميل، وفي مطلع عام 1996 تراجعت أسعار النفط للمرة الثانية بدرجة بسيطة عندما بدأ العراق يصدر النفط في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، ثم تراجعت الأسعار مرة أخرى مع حدوث الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 وتباطؤ الطلب على النفط غير أن الأسعار سرعان ما ارتفعت مجددا، وفي مطلع عام 1999 لاح في الأفق خطر صدمة نفطية جديدة مع أزمة الطاقة في كاليفورنيا والتوتر في الشرق الأوسط عقب اندلاع الانتفاضة الثانية في فلسطين، وقد صعدت إيران والبرازيل وتركيا والصين والهند إلى مصاف القوى الصناعية الفاعلة وهي تضم من سكان العالم 2.8 مليار نسمة، وفي الأعوام التالية سجلت أسعار النفط شيئا من الارتفاع ليس بفعل النقص في الإمداد بل بفعل النمو المطرد للطلب[1]. لقد شهد الاقتصاد العالمي منذ مطلع 2001 تراجعا شديدا في معدلات النمو حيث تعرض لأسوء حالة تباطؤ لم يشهدها منذ 8 سنوات من قبل، ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية من حدة هذا التباطؤ ليتحول الحديث من تباطؤ في النمو الاقتصادي إلى حالة ركود وكساد، حيث أن الارتباط بين اقتصاديات دول العالم المتخلف وبين أكبر

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية**، الأمم المتحدة، بيروت، 2015/2014، ص 69.

اقتصاد وهو الاقتصاد الأمريكي يُعد ارتباطا وثيقا فقد انتشر هذا الركود إلى مختلف هذه الاقتصاديات ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن هذه التطورات والتي أثرت بشكل محسوس على الطلب العالمي من النفط الخام، الأمر الذي أدى إلى تدهور أسعار النفط، فقد شهدت مستويات أسعار سلة الأوبك انخفاضا بنسبة 16% خلال عام 2001 مقارنة بمستويات عام 2002، حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل عام 2001 بعد أن بلغ 27.6 دولار للبرميل عام 2000[1]. كما أن الصدمة النفطية لسنة 2004 تميزت بارتفاع متواصل لأسعار النفط، حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدأ العمل بنظام السلة في عام 1987 وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.أما الصدمة النفطية لسنة 2008 فقد سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004 بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008، لكن إعصار الأزمة المالية كان له أثر واضح على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009، ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار للبرميل مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني[2]. وبعد ثلاثة أعوام من المستويات المرتفعة في سعر برميل النفط وصولا إلى منتصف عام 2014، فجأة ودون سابق إنذار بدأت أسعار النفط بالانخفاض زادت حدة انحدارها بعد قرار منظمة الأوبك في شهر نوفمبر 2014 الإبقاء على سقوف الإنتاج عند 30 مليون برميل نفط يوميا، والذي أعقبته انخفاضات حادة وصلت إلى أكثر من 50 % من قيمة برميل النفط خلال شهر ديسمبر 2014 مقارنة بما كان عليه منتصف العام، فبعدما وصل سعر نفط برنت إلى 126 دولار

[1] مصطفى جاب الله، مصطفى جاب الله، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات -حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد09، المجلد 01، جامعة الوادي، جوان 2016، ص 7.

[2] مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ورقة بحث مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري،قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، يوم 14 ماي 2015، ص 4.

للبرميل خلال مارس 2012، وحوالي 116 دولار للبرميل في فيفري 2013، بدأ الانحدار المفاجئ في منتصف 2014 ليصل إلى حوالي 60 دولار للبرميل في نوفمبر 2014[1].

المطلب الأول: الصدمات النفطية تعريفها وأسبابها

عرف الاقتصاد الجزائري عدة صدمات بترولية انعكست تبعاتها على عدة متغيرات بإعتبارها دولة تعتمد على عوائد قطاع المحروقات في تمويل مختلف عملياتها الاقتصادية وكذا مشاريعها الاجتماعية، حيث تسارع الحكومات إلى تبني سياسات تحمل في جوهرها رد فعل لتعاظم أو تراجع مداخيل قطاع المحروقات.

الفرع الأول: تعريف الصدمات النفطية

بالرغم من عدم إمكانية تحديد مفهوم دقيق للصدمات البترولية إلا أن ذلك لم يمنع بعض المختصين والباحثين من وضع تعاريف تفسيرية، وانطلاقا من نتائج الصدمات البترولية نورد بعضها في ما يلي:

- **الصدمة النفطية هي:**" تغير مفاجئ أو غير متوقع في أسعار النفط، وغالبا ما تبدأ بالأسعار الفورية أو الاسمية وتنتهي بالأسعار الحقيقية، وتُفسر التذبذبات في أسعار النفط ضمن الإطار الاقتصادي البحت إلى التغيرات في عوامل اقتصادية فرعية تتمثل في القدرة الإنتاجية وتكلفة الإنتاج الحدية ونسبة النمو العالمي ومحصلتها عاملين أساسين هما العرض والطلب وتفاعلهما المؤدي إلى تحديد السعر، وبتقاطع دالتي العرض والطلب على منحناهما[2]".
- **الصدمة النفطية هي:**" تقلبات شديدة لأسعار النفط نحو الارتفاع نتيجة لأسباب مضاربية مدفوعة بالأرباح الكبيرة التي حققها المستثمرون المتداولون للعقود الآجلة المتعلقة بالمواد الأولية[3]".

---

[1] أسامة نجوم، **قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015، الدوحة، قطر، متاح على : https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-، تاريخ الاطلاع : 2018/09/30 (11:30)،ص 2.

[2] طالب حسين فارس الكريطي، **فاعلية السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية في المملكة العربية السعودية للمدة(1990–2012)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد17، دون سنة نشر، ص ص 161،162.

[3] Noël Amenc , **Les cours du pétrole et les spéculateurs**, EDHEC , Nice , 2008, p6.

❖ **الصدمة النفطية هي:**" الارتفاع المستمر للأسعار النفط، والصدمة النفطية العكسية هي الانخفاض المستمر لها[1]".

وكتعريف شامل يُمكن القول أن **الصدمة النفطية** هي:" ذلك الارتفاع أو الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط الناجم عن عدم التوازن بين العرض والطلب من ناحية، ومن أسباب جيوسياسية واقتصادية من ناحية أخرى".

الفرع الثاني: أسباب الصدمة النفطية 1986م

عرف الاقتصاد الجزائري وضعا غير مُتكافئ مُنذ الاستقلال إلى أزمة المحروقات سنة 1986، ويُمكن إرجاع ذلك الاختلال إلى مجموعة من الأسباب والعوامل[2]:

❖ اعتماد الصناعات المصنعة منذ السبعينيات؛

❖ انخفاض أسعار النفط؛

❖ ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية كالمواد الغذائية؛

❖ سياسة التمويل، اعتمدت الجزائر كلية في تمويل الاستثمارات المخططة على القطاع المصرفي حيث لم تكن خدمة هذا القطاع سوى خدمة الخزينة.

الفرع الثالث: أسباب الصدمة النفطية 2014

هناك مجموعة من الأسباب المؤثرة في تقلبات أسعار النفط منها: الأسباب الاقتصادية (قوى العرض وقوى الطلب)، والأسباب المالية، الأسباب القانونية، والأسباب السياسية، وغيرها من الأسباب الأخرى نوجزها فيما يلي:

❖ **الأسباب الاقتصادية:** إن الاستقرار في سوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهناك عوامل تؤثر في جانب الطلب والعرض العالميين على النفط ومن أهم هذه العوامل:

[1] *Jean-Pierre Favennec,**5 Exploration et Gestion de la raffinerie** ,Éditions Technip, Paris, 2009 , p 12.*

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ط3، د م ج، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص ص 177،178.

- **الطلب والعرض على النفط:** ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب، يُمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية[1]. ويُمكن توضيح العرض والطلب العالمي على النفط في الجدول التالي:

جدول رقم (14): تقديرات الطلب والعرض العالمي على النفط وبعض النفوط الغير تقليدية والسوائل الأخرى (2014–2030) **الوحدة: مليون برميل يوميا**

البيان	2014	2015	2020	2025	2030
إجمالي الطلب العالمي على النفط وسوائل الإنتاج الأخرى	91.3	92.5	98.4	102.9	108.8
إجمالي العرض العالمي من النفط	78.3	78.6	82.2	85.2	89.8
النفط الخام الأحفوري	73.4	73.0	74.7	76.9	80.6
نفط السجيل Shale Oil	4.9	5.6	7.5	8.3	9.2
نفط الكيروجين Oil Shale	0.007	0.007	0.007	0.007	0.007
إمداد العالم من سوائل الغاز الطبيعي	9.5	9.9	11.3	11.9	12.4
إمداد العالم من السوائل الأخرى	4.3	4.4	4.9	5.8	6.6
الفائض/العجز دون إضافة إمدادات الطاقة الأخرى	-13.0	-13.9	-16.2	-17.7	-19.1
الفائض/العجز بعد إضافة إمدادات الطاقة الأخرى	0.8	0.4	0.0	0.0	0.0
إجمالي إمداد النفط الخام الأحفوري من أوبك	30.1	30.3	31.9	33.5	36.6
إجمالي إمداد النفط الخام من خارج أوبك	48.2	48.3	50.3	51.7	53.2

المصدر: جمال قاسم حسن، **النفط والغاز الضخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، جويلية 2015، ص 10.

[1] محمد خليبل فياض، خالد علي الزائدي، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام**، بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة حول: الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة المنعقدة بطرابلس، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، المنظمة العالمية للطاقة بنغاري، طرابلس، يوم 2009/01/20، ص ص 17،18.

- **الأسباب المالية:** وهي المتعلقة بأوضاع السوق المالية ومدى التسهيلات المالية التي يمكن للمنتجين الحصول عليها، فمثلا سعر العائد على رأس المال، حيث أن انخفاض هذا السعر يزيد من إمكانية الاستثمار في إنتاج النفط، هذا الأخير يزيد من حجم العرض الكلي في ظل ثبات حجم الطلب أو حتى انخفاضه، وبالتالي تتجه أسعار النفط نحو الانخفاض.
- **الأسباب القانونية:** وهي المتعلقة بالتشريعات والأنظمة الضريبية السائدة فنجد بعض الدول تقوم بوضع تشريعات ضريبية خاصة بالنفط بهدف تشجيع الشركات النفطية على زيادة أنشطتها وبالتالي زيادة الاكتشاف وما قد يتبعه من زيادة في حجم الاحتياطات مما يُؤثر على الأسعار بالانخفاض، كما أن زيادة منح الرخص للشركات للتنقيب على النفط يزيد من فرص زيادة الاحتياطات، وبالتالي زيادة العرض مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض[1].
- **الأسباب السياسية والطبيعية:** تُؤثر الأوضاع السياسية والاضطرابات العملية في بعض الدول المصدرة للبترول على أسعاره، فعدم الاستقرار السياسي والأمني أو التخوف من حدوث اضطرابات أو مشاكل أمنية في دول مثل: العراق، إيران...تُؤثر على الإنتاج.

كما أن للظواهر الطبيعية تأثير مباشر على ارتفاع وانخفاض أسعار النفط العالمية، وذلك لتأثر إنتاج العديد من الشركات النفطية عند حدوث كارثة طبيعية في منطقة حقول النفط[2].

- **تزايد إنتاج النفط الصخري:** بفضل إنتاج النفط الصخري تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من واحد من أكبر مستهلكي النفط إلى واحد من أكبر منتجيه، حيث أصبحت الولايات المتحدة تنافس منتجي العالم الكبار مثل السعودية وروسيا من حيث حجم الإنتاج اليومي، نتيجة التطور الكبير في تقنيات استخراج النفط الصخري فضلا عن الأنواع الأخرى من النفط صعب الإنتاج، مثل نفط المياه العميقة، وهو ما مكن أكبر مستورد للنفط من إحلال النفط المحلي محل جانب كبير من النفط

[1] فتحي أحمد الخولي، **اقتصاديات النفط**، ط2، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 1992، ص ص 138،139.

[2] سهيلة بغنة، **صندوق ضبط الموارد كآلية لاحتواء تقلبات أسعار النفط في الجزائر(بين حتمية المواجهة وإشكالية التكيف)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له " المخاطر والحلول، جامعة الدكتور يحي فارس- المدية- يومي 7-2015/10/8، ص 7.

المستورد، ونتيجة لذلك استعادت الولايات المتحدة طاقتها الإنتاجية في الثمانينيات إلى الحد الذي تفكر فيه أمريكا حاليا بجدية في رفع الحظر على عمليات تصدير النفط الأمريكي، ونتيجة لذلك بدأت الولايات المتحدة في الاستغناء عن كميات كبيرة من النفط المستورد من الخارج، وهو ما أدى إلى وجود فائض في الطاقة الإنتاجية في الدول المنتجة للنفط[1].

- **عامل الندرة:** كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخرا تتحسس هذا الأمر، فالعمر الاستراتيجي لهذه السلعة الإستراتيجية غير محدد على وجه الدقة[2].
- **ارتفاع قيمة الدولار:** إن السلع التجارية في العالم، التي تُسعر بعملة الدولار مثل النفط يتأثر سعرها السوقي بقيمة الدولار، حيث توجد علاقة عكسية بين قيمة الدولار وأسعار السلع التجارية، فعندما ترتفع قيمة الدولار تصبح مثل هذه السلع منخفضة القيمة داخل الولايات المتحدة ومرتفعة القيمة بالنسبة لباقي دول العالم، وقد شهد الدولار الأمريكي خلال سنة 2014 ارتفاعات متتالية في قيمته ترتب عنها تراجع السعر السوقي للنفط نتيجة لذلك، فمع ارتفاع قيمة الدولار يتحول النفط إلى منتج مرتفع التكلفة بالنسبة للدول الأخرى خارج الولايات المتحدة، وهو ما يُقلل الطلب العالمي عليه، وبالتالي تتزايد الضغوط على سعره نحو التراجع[3].والشكل التالي يُوضح العلاقة العكسية بين ارتفاع قيمة الدولار وانخفاض سعر النفط.

[1] اتحاد مصارف الكويت، **مخاطر تراجع سعر النفط**، مجلة المصارف، العدد 135، السلسلة الخامسة عشر، الكويت، فيفيري 2015، ص ص 8،9.

[2] عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 15، العدد1، سلسلة العلوم الإنسانية2013، ، ص 340.

[3] اتحاد مصارف الكويت، **مرجع سبق ذكره**، ص 9.

شكل رقم (05): العلاقة العكسية بين ارتفاع قيمة الدولار وانخفاض سعر النفط



Source : John Baffes et All, **The great plunge in oil prices**: **causes**, **consequences and policy responses**, policy research note, world bank groupe, USA,2015,P12.

المطلب الثاني: آثار الصدمة النفطية 1986على بعض المتغيرات الاقتصادية

إن عملية تحليل أثر هذه الصدمات على مُتغيرات الاقتصاد الكلي هي عملية مُعقدة جدا، نظرا لصعوبة عزل الأثر الصافي لصدمات أسعار النفط عن أثر باقي أنواع الصدمات والأحداث القاهرة التي تفرضها طبيعة البيئات الاقتصادية والتي عادة ما تتسم بلا إستقرار وحدة التقلب، ومن دون شك فإن التقلب في أسعار النفط لا يُمكن أن يمر دون أن يترك أثاره سواء الايجابية أو السلبية وهذا راجع بالطبع إلى كون الدولة مصدرة أو مستوردة للنفط.

الفرع الأول: الأثر على معدلات التضخم

يتعلق تأثير التضخم على القيم الحقيقية للعوائد النفطية، بمدى الارتباط التجاري بالدول المستهلكة للنفط، حيث أن معدل التضخم السائد في الدول التي تتعامل معها الدول المنتجة للنفط تجاريا يُؤثر على القدرة الشرائية لعوائد النفط لدى هذه الدول، ويُلاحظ عموما أنه كلما ارتفعت أسعار النفط الاسمية كانت معدلات التضخم في الدول الصناعية المستهلكة للنفط مرتفعة، مثلما حدث سنة 1990و1991 في بريطانيا التي تراوح فيها معدل التضخم بين 7- 8 %، بينما في سنة 1988 حيث انخفضت أسعار النفط الاسمية

فنسجل انخفاض معدل التضخم عما كان عليه في سنة 1990و1991، وتتأثر القيم الحقيقية للعوائد النفطية أكثر بمعدل التضخم السائد في الدول التي تتعامل معها، فالجزائر تتأثر بمعدل التضخم السائد في الدول الأوروبية، ومنظمة الأوبك تعمل على الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء فيها من خلال سعر عادل للنفط، ولذلك تُولي أهمية كبيرة للقوة الشرائية لبرميل النفط الذي تصدره[1].

وعليه نلاحظ من خلال الملحق رقم (01) أنه عادة في الدول النفطية التي تعتمد على تصدير النفط من أجل الحصول على السلع الغذائية وغيرها تصادف مشكلة التضخم في حال ارتفاع أسعار النفط، لأن ذلك يُؤدي إلى ارتفاع سعر هذه السلع في السوق الدولية، ويظهر ذلك في حالة الجزائر وكان ذلك خاصة في سنة 1981 عندما بلغ معدل التضخم 14.7%، ثم انخفض إلى ما دون 10% في الفترة (1982-1984) ليبدأ في الارتفاع حتى وصل عام 1986 إلى 12.3% وهذا بفعل العجز في الميزان التجاري المحقق خلال تلك السنة ليستقر عند معدل لا يفوق 10% خلال الفترة (1987-1989) بفعل زيادة حجم الواردات السلعية. بينما نسجل معدلات تضخم جد مرتفعة في الفترة من 1990إلى غاية 1996 حيث بلغ معدل التضخم 31.7% سنة 1992، ولعل السبب في هذا الارتفاع يرجع إلى رفع دعم الحكومة عن الأسعار وإلى تحريرها، حيث لجأت الجزائر إلى تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية ، هذا الإجراء اتخذته في إطار الاستعداد الائتماني الثاني الذي وقعته مع صندوق النقد الدولي وبعد سنة 1996 بدأ معدل التضخم في الانخفاض ليصل إلى 2.6% سنة 1999.

الفرع الثاني: الأثر على معدلات البطالة

إن ارتفاع أسعار النفط يُمكن أن يكون له أثر سلبي على الاستهلاك، الاستثمار والبطالة، فالاستهلاك يتأثر من خلال علاقته الطردية مع الدخل المتاح، أما الاستثمار فيتأثر من خلال ارتفاع تكاليف المشاريع، وكذا من خلال ارتفاع حجم المخاطرة وعدم التأكد التي تُؤدي إلى تأجيل قرارات الاستثمار.

[1] بو عبد الله ودان، **تأثير تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول"، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، يومي 7-2015/10/8، ص10.

إن حدوث ارتفاع دائم ومستمر في أسعار النفط قد يكون سببا في تغير الهيكل الإنتاجي ويُؤدي بذلك إلى آثار عميقة على البطالة، ففي الواقع نجد أن ارتفاع أسعار النفط يُخفض عائدات القطاعات ذات الكثافة في استخدام النفط، وهو ما يُمكن أن يحث المؤسسات على اتخاذ وتبني طرق إنتاج جديدة أقل استخداما وكثافة للمدخلات البترولية، هذا التغير في هيكل الإنتاج ينجر عنه إعادة توزيع لعنصري العمل ورأس المال بين مختلف القطاعات، ما من شأنه أن يكون له تأثير على البطالة في المدى الطويل[1].والملحق رقم (01) يُوضح تطور معدلات البطالة للفترة 1980 ـ1999

نُلاحظ أن الفترة من 1980- 1985 شهدت الجزائر موجة استثمارات كبرى، ساعدت على امتصاص قدر كبير من الأيدي العاملة وبالتالي انخفاض نسب البطالة عند مستويات مقبولة، لكن مع حلول سنة 1986 عرفت معدلات البطالة زيادة مضطرة نتيجة لتقلص إيرادات الدولة، ويرجع السبب في ذلك إلى المديونية الثقيلة التي سببتها الأزمة البترولية الحادة لعام 1986، بالإضافة إلى الظروف الأمنية التي عاشتها البلاد والتي كادت أن تأتي على شعب بأكمله خاصة خلال سنوات التسعينيات، وهي السنوات التي عانت فيها الجزائر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. هذه الظروف سمحت للبطالة بالامتداد في عُمق المجتمع الجزائري وبذلك أثرت تأثيرا بليغا وكبيرا في السياسة الاقتصادية للحكومات الجزائرية.

الفرع الثالث: الأثر على معدل النمو الاقتصادي

يرتبط التقدم الاقتصادي أساسا باستعمال الطاقة التي تُعد مُؤشر على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتما إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط وبالتالي ارتفاع السعر، وفي المقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي وبالتالي انخفاض سعر النفط[2]. شهدت معدلات النمو الاقتصادي موجات صعود وهبوط من فترة إلى أخرى انظر الملحق رقم (01) وهذا راجع إلى الوضعية الاقتصادية التي عاشها الاقتصاد الجزائري، حيث نسجل تراجع محسوس لمعدلات النمو الاقتصادي خلال

[1] P.loungani, **Oil price shocks and the Dispersion Hypothesis**, Review of Economics and Statistics, Vol 58, 1986, P536- 539.

[2] مصطفى جاب الله، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات ـحالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد09، المجلد 01، جامعة الوادي، جوان 2016، ص 10.

الفترات من 1986 إلى 1988 وهذا راجع للصدمة النفطية العكسية التي أثبتت هشاشة الاقتصاد لجزائري وأثرت سلبا على حجم المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات، كما شهدت سنوات 1991 و1993 معدلات نمو سالبة وهذا راجع إلى بداية العشرية السوداء التي تجرع فيها الاقتصاد الجزائري مرارة صندوق النقد الدولي، ورغم أن هناك نمو ايجابي خلال الفترة 1994- 1999 وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط إلا أنه لا يزال غير كاف وهشا بالنظر إلى المجهودات المبذولة.

الفرع الرابع: الأثر على الميزانية العامة

تعتمد الجزائر بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانيتها العامة، إذ أن سلوك هذه الأخيرة يتطور تبعا لسلوك تطور العائدات النفطية، وفي ما يلي سنتعرض لتأثير الصدمة النفطية 1986 على أوضاع المالية العامة خلال الفترة 1980 ـ 2000 من خلال تأثيرها على كل من الإيرادات والنفقات.

لقد تميزت فترة الثمانينيات والتسعينيات بتطور كبير في جانب المالية العامة حيث انتقلت الميزانية من وضعية فائض خلال الفترة 1980 ـ1982 وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط على المستوى الدولي، كما ارتفعت الجباية البترولية من 37.65 مليار دولار سنة 1980 لتنتقل إلى 41.45 مليار دولار سنة 1982 (انظر الملحق رقم 02). بينما سجلت أول عجز لها سنة 1983 والذي يرجع إلى انخفاض الجباية البترولية بفعل انخفاض سعر برميل النفط، ثم بعد ذلك وبصفة مستمرة 1986ـ1989 وذلك بسبب الصدمة الكبيرة التي سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط حيث انخفضت إلى 13,57دولار للبرميل بعدما كان 29,04دولار سنة 1984،كما انخفضت الجباية البترولية من 43.84 مليار دولار سنة 1984 إلى 20.47 مليار دولار سنة 1987، أما بالنسبة للنفقات فهي في تزايد مستمر من فترة إلى أخرى، كما انتقلت الميزانية من وضعية فائض خلال الفترة الممتدة (1990-1991) إلى ميزانية بدأت تعرف عجز، وسجلت أول عجز لها سنة 1992 ثم بعد ذلك وبصفة مستمرة سنة 1993،1994، 1995 إلا أن هذا العجز لا يُفسره انخفاض أسعار النفط وإنما زيادة نفقات التسيير بوتيرة أعلى من نفقات التجهيز، ويعود هذا الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية والتعليم والصحة...الخ.بعد ذلك بدأ رصيد الميزانية يعرف تحسنا

إلى غاية سنة 1997 نتيجة ارتفاع حصيلة الجباية البترولية لتعرف عجز آخر بدءا من 1998، كما [1]أدت الصدمة النفطية المعاكسة لعام 1986 إلى ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة المديونية الخارجية بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من 8.27% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1986 إلى 21.07 % سنة 1991 مما انعكس سلبا على ملائمة الدولة ومدى القدرة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية والعجز الموازني في ذلك الوقت.

الفرع الخامس: الأثر على الميزان التجاري

نُلاحظ من خلال الملحق رقم (03) أن الميزان التجاري سجلنا من خلاله قيما موجبة خلال الفترة من 1980 إلى غاية 1993، إلا أنه عرف أول عجز له سنة 1994 وتفسير ذلك يعود إلى تناقص حصيلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990 إلى 1994، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر برميل النفط (انظر الملحق رقم 03) مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تُعتبر قيمتها ضئيلة جدا، كان لهذا الانخفاض في عوائد الصادرات تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت بين 1990 و1993، ثم عاودت الارتفاع سنة 1994، وفي ظل هذه الأوضاع حافظ الميزان التجاري على وضع ايجابي ماعدا سنة 1994 أين سجل عجز بـ 10.51 مليار دينار، أما الفترة من 1995 إلى 1999 نلاحظ ارتفاع محسوس في الصادرات النفطية باستثناء سنة 1998 ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة.

المطلب الثالث: آثار الصدمة النفطية 2014 على بعض المتغيرات الاقتصادية

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني لقطاع النفط تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلباته وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، فقد خلف انهيار أسعار النفط آثار بارزة على جوانب عدة، ويُمكن معرفة ذلك من خلال المؤشرات التالية:

الفرع الأول: الأثر على معدل التضخم: لشرح كيفية تأثير تغير أسعار النفط على النشاط الاقتصادي، هناك مجموعة من الآليات المحتملة لهذا التأثير، عن طريق زيادة تكاليف المدخلات، وزيادة عدم اليقين في

[1] بن رمضان أنيسة، **تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 09، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، جويلية 2015، ص 30.

الاستثمار، والتي هي بمثابة صدمة لمستوى الأسعار العالمية، وعموما فإن العلاقة بين أسعار النفط والتضخم هي علاقة طردية، فأسعار البترول تنعكس على تكاليف الإنتاج وبالتالي على أسعار المنتجات النهائية، وبالنسبة للدول التي تستورد هذه المنتجات فإنها تستورد معها التضخم، مما يؤدي إلى التأثير على المستوى العام للأسعار لأن البترول يدخل كمادة أولية في الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات وتُعتبر أسعاره تكاليف بالنسبة لإنتاج هذه القطاعات، ومن جهة أخرى يُؤثر التضخم على القيمة الحقيقية للعوائد البترولية التي تتلقاها الدول المصدرة لهذه المادة[1].

نلاحظ من خلال الملحق رقم (01) تذبذب في معدلات التضخم من فترة إلى أخرى، حيث نسجل في المتوسط 2000-2012 معدل تضخم 3.8% ولعل السبب في ذلك يكمن في ارتفاع معدلات التضخم المستورد نتيجة للأزمة المالية وأيضا راجع لانخفاض أسعار النفط تزامنا مع الصدمة النفطية لسنة 2008. ثم ينخفض في سنتي 2013 و2014 ليسجل ارتفاعا آخر في 2015 وهذا راجع إلى الصدمة النفطية الأخيرة التي ألقت بضلالها على الكثير من المتغيرات.

الفرع الثاني: الأثر على معدل البطالة

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد حجم الإيرادات العامة للدولة، فإننا نستنتج أنه كلما كانت أسعار البترول مرتفعة كلما زادت إيرادات الميزانية وبالتالي تحفيز الدولة على القيام بالاستثمارات العمومية (الدور الكبير الذي لعبته الطفرة البترولية منذ سنة 2000 في صياغة وبعث برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين).والملحق رقم (01) يُوضح تطور معدلات البطالة للفترة **2000 ـ2017**.

نُلاحظ أنَ الاقتصاد الجزائري شهد انتعاشا كبيرا بدءا من سنة 2000 وانعكس هذا الانتعاش على عدة مُؤشرات من ضمنها سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من 28.29% سنة 2000 إلى 10.6% سنة 2014 وهذا راجع للتحسن الملحوظ في أسعار النفط، وتحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية للبلاد نتيجة لتطبيق العديد من البرامج والسياسات التي ساعدت على إنشاء مناصب شغل

[1] Nick Barisheff, **The gold, oil and us dollar relationship, gold- egale .magazine**, from the site web: http://www. gold- egale.com/ editorials_05/ barisheff042205.html,at the 18/09/2017(17:35).

والتخفيف من حدة البطالة، لترتفع في السنوات الأخيرة نتيجة للصدمة البترولية التي ألقت بضلالها على كاهل الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثالث: الأثر على النمو الاقتصادي

تتميز الدول النفطية عن باقي دول العالم بارتباط معدلات نموها الاقتصادي بمستويات أداء قطاع المحروقات، أي بحجم الإنتاج الكمي وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي معظمها يُساهم قطاع النفط بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى هذا الأساس يُمكن اعتبار قطاع المحروقات الرائد والمؤثر بشكل كبير في معدلات النمو لهذه الدول. والملحق رقم (01) يُوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 ـ2017

نُلاحظ من خلال الملحق أننا سجلنا معدلات نمو ايجابية والتي يُمكن إرجاعها إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية الأمر الذي انعكس إيجابا على أداء الاقتصاد الجزائري، كما شرعت الجزائر ابتداء من سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية عبر برامج الاستثمارات العمومية والممتدة على طول الفترة 2001 ـ2014 ناهيك عن المخطط الخماسي 2015ـ 2019 والتي تسعى من خلال هذه البرامج أو المخططات إلى إحداث نمو قوي للناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الرابع: الأثر على الميزانية العامة

إن الميزانية العامة للدولة لها ارتباط وثيق بأسعار البترول، أي أن حجم حصيلتها يرتبط لا محالة بتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، وبما أن الجزائر تعتمد على المداخيل المتأتية من الجباية البترولية في تمويل التنمية الاقتصادية، فإن أي تقلب لأسعار النفط يُؤثر بالضرورة على الميزانية العامة[1]. ويُمكن توضيح ذلك من خلال التحليل التالي:

شهدت الحالة الاقتصادية للجزائر انتعاشا ملحوظا ابتداء من سنة 2001 وهذا تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، فمن جانب الإيرادات فقد سجلت الإيرادات من الجباية البترولية أول ارتفاع لها

[1] مالك الأخضر، الطاهر بعلة، **انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 4، ص 85.

سنة 2006 بمقدار 2714 مليار دينار (انظر الملحق رقم 02) نتيجة الارتفاع المتواصل لأسعار النفط، لكن مع مطلع سنة 2008 نسجل تراجع إلى 1715.40 مليار دينار بسبب تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات دول العالم. لتعود مجددا إلى الانتعاش ابتداء من سنة 2010 ويستمر ذلك الانتعاش إلى غاية 2014. أما بالنسبة للنفقات فقد عرفت زيادة مضطردة ابتداء من سنة 2001 ويعود السبب في ذلك إلى أن الجزائر شرعت في تطبيق مجموعة من البرامج الاقتصادية والخاصة بالفترة 2001 ـ 2019 وهذا راجع للقدرة التمويلية التي تمتعت بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، بينما نسجل وابتداء من سنة 2008 عجز وهذا راجع إلى ارتفاع النفقات العمومية بوتيرة أسرع من الإيرادات العمومية نتيجة انخفاض الإيرادات من الجباية البترولية بسبب التراجع الملحوظ لأسعار النفط.

الفرع الخامس: الأثر على الميزان التجاري

إن التقلبات التي عرفتها أسعار النفط لها دور هام في التأثير على ميزان المدفوعات بصفة عامة وعلى الميزان التجاري بصفة خاصة، بحيث كان لها دور هام في توفير العملات الصعبة للدولة والتي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي[1]، ومن أجل معرفة أهم الانعكاسات التي شكلتها تطورات أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري أنظر الملحق رقم (03).

يُعتبر رصيد الميزان التجاري مؤشر لصحة الاقتصاد في الغالب، والملاحظ لرصيد الميزان التجاري للجزائر أنه متزايد، ويرجع ذلك في أساسه إلى ارتفاع أسعار النفط حيث أن هذا الفائض شهد أكبر ارتفاع له في سنة 2008 بقدر 2622.06 مليار دينار ولكن الملاحظ أن سنة 2009 شهد نزولا إلى غاية 528.78 مليار دينار وذلك راجع إلى الأزمة المالية 2008 وارتفاع حصيلة الواردات. لكن الميزان التجاري سجل عجزا في السنوات الأخيرة متأثرا أساسا بتقلص صادرات المحروقات مما يعكس هشاشة الميزان التجاري أمام الصادرات من المحروقات التي تشهد تقلصا من حيث الحجم في ظرف يتميز باستمرار ارتفاع حصيلة الواردات.

[1] كمال باصور، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المبحث الثاني: التحديات المستقبلية للاقتصاد الجزائري

تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات جعل منه اقتصاد غير إنتاجي فإن الجزائر ستواجه تحديات هامة ما لم تُسارع في إعادة هيكلة النسيج الاقتصادي من خلال وضع استراتجيات وخُطط مُستقبلية ترفع من فاعليته.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط

لايزال الاقتصاد الوطني يعتمد كلية على صادرات المحروقات بالرغم من كثرة وتنوع الثروات البشرية والمادية التي تملكها الجزائر، حيث أن مورد المحروقات هو مورد نمو أو مورد ركود حسب الظروف والعوامل المؤثرة فيه، ومن خلال كل ذلك فإنه يتعين علينا بناء اقتصاد منفصل ومُحرر من تبعية مورد طبيعي واحد (المحروقات)، والبداية في تعويض هذه الثروة (البترول والغاز) بثروة أخرى لها أهمية أكثر وهي متمثلة في مورد العمل.

لقد ساهم الدخل الريعي في إهمال التحديات الاقتصادية ووسائل وسياسات مجابهتها لغاية حدوث الأزمات والتغاضي عن حلول هذه الأزمات بعد انتهائها، وهو الأمر الذي لا يخلق تُراث متراكم من الخبرة في حل الأزمات والخبرة في الإدارة الاقتصادية السليمة، ولقد أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2007 أن الاعتماد على مراكمة الفوائض النفطية واستثمارها يُعتبر مجازفة لا تُشكل بديلا لإحداث التنمية المبنية على تطوير الأنشطة الإنتاجية، ولقد ساهم انتشار الفساد وتراجع المؤشرات المعلنة عن بيئة الأعمال في ضياع فُرص من شأنها أن تجذب المزيد من الاستثمارات في الجزائر لا سيما وأن اغلب الدراسات تُشير إلى أهمية دور المؤسسات الملائمة في جذب الاستثمار بدلا من أهمية سياسات الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز، لذا كان على الجزائر أن تلعب الدور المنوط بها لتعزيز النمو وتقليل تفاوت الدخول من خلال تدرجها في تحقيق الأهداف وأولوياتها وخلق قطاع خاص منظم يعمل وفق لآلية السوق وبعيد عن التوجهات الاحتكارية، من خلال توفير الشروط الضرورية لذلك من رأس المال البشري الملائم، الاهتمام بالتطور التكنولوجي ونشره ما بين مختلف القطاعات لضمان ***النمو الاقتصادي المستدام**[1].

ومن جملة التحديات نذكر ما يلي:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، 2010، ص 11.

***النمو الاقتصادي المستدام**: معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي يبلغ أو يفوق 7% لمدة ربع قرن أو أكثر.

❖ **التحدي الأول: المخاطر الأمنية:**

تُعتبر المخاطر الأمنية من أهم التحديات التي تُؤثر على المنشآت النفطية والغاز الطبيعي في الجزائر؛

❖ **التحدي الثاني: ارتفاع معدلات الاستهلاك المحلي من النفط الخام:**

حيث أن ارتفاع قيمة الاستهلاك المحلي سوف تُقلل دون شك من صادرات الجزائر وبالتالي سوف تُؤثر على الميزانية العامة؛

❖ **التحدي الثالث: وجود بدائل للنفط (النفط والغاز الصخريين):**

إن فكرة أن النفط هو مادة ناضبة دفع العديد من الباحثين والدول إلى البحث عن مصادر أخرى للطاقة، وهو ما يجعلهم يعتمدون على ما يُعرف بالنفط والغاز الصخريين الذي كان مجرد فكرة إلى أن أصبح في الآونة الأخيرة حلا للدول المستوردة للنفط ومُهددا للدول المصدرة له، حيث أن الأزمة البترولية 2014 أكدت أن هذا المصدر الطاقوي الجديد هو البديل رقم واحد للنفط خاصة مع تقدم التكنولوجيا في هذا المجال التي ساهمت بقسط كبير في تخفيض تكاليفه وتسريع استخراجه، وهذا الأمر ينعكس بالسلب على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط[1] ؛

❖ **التحدي الرابع: عمليات الاندماج**

لقد أصبحت عملية الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لافتة لأنها تسير بخُطى مُتسارعة لا مثيل لها من قبل، وأضحت في الوقت ذاته إحدى الإستراتيجيات المهمة التي تُطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق، وكذا تكوين اتحادات إستراتيجية مع شركات أجنبية أخرى بهدف الحصول على إنتاج ذي تقنية عالية وبكلفة منخفضة، مما يُمكنها من الحصول على إيرادات أعلى ومن ثم السيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي.

إن عملية الاندماج بين الشركات النفطية تستهدف ما يلي:

[1] أحمد بوريش، **تحليل أسباب وانعكاسات الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري وتداعياتها بين مخاطر انهيار أسعار النفط وحتمية ايجاد الحلول والبدائل**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له " المخاطر والحلول ، جامعة الدكتور يحي فارس- المدية- يومي 7-2015/10/8، ص ص13، 14.

- إن الاندماج يُؤدي إلى زيادة حجم الشركات النفطية، ويُؤدي إلى خفض التكاليف والحصول على حصة أكبر في السوق وعلى رأس مال لبناء وحدات إنتاجية كبيرة، كما أن التطور الكبير في أسواق النفط أدى إلى نمو الطلب على مواد تكنولوجية أكثر تطور ومنتجات أكثر تنوع كان دافعا آخر للاندماج؛
- الحصول على احتياطات جديدة مُؤكدة من النفط الخام بعد أن تناقصت احتياطات بعض الشركات النفطية الكبيرة، والحصول على احتياطات بتكلفة منخفضة واحتمال تخفيض تكاليف البحث عن احتياطات جديدة في المستقبل بسبب قلة عدد الشركات التي تتنافس فيما بينها للحصول على امتيازات البحث والتنقيب عن النفط.

إن عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط ستؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الوطنية في الدولة الجزائرية التي سعت إلى تكوين قاعدة للصناعة النفطية، لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة شركات النفط العالمية التي نمت كثيرا من خلال عمليات الاندماج الواسعة[1].

❖ أما التحدي الرئيسي الذي على اقتصادنا رفعه في آفاق 2020 هو النمو القوي والمتنوع، وترمي الإستراتيجية الاقتصادية المقترحة إلى رفع هذا التحدي وإلى بلوغ الأهداف المسطرة لـ 2020: تكون الجزائر قد قطعت حبل الريع لخلق ثروات وزيادة الناتج المحلي خارج المحروقات بحوالي 50% بين 2012 و2020 ليقارب الضعف في 2025 وتكون المؤسسات الجزائرية قد صدرت في 2020 سبع أضعاف ما تصدره في 2012 مما يجعل الصادرات خارج المحروقات تمر إلى 4% في 2020 إلى 9% في 2025 وإلى 20% في 2030 وتكون نسبة البطالة 8%في 2020 و15% لحاملي الشهادات الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة وتكون الجزائر قد اكتسبت مناخ أعمال ذي درجة عالمية في 2020 بين الـ50 الأفضل في العالم حسب الترتيبات الدولية، وأخيرا تكون ميزانية الدولة قد اعتمدت بشكل أقل على مداخيل المحروقات وتكون قد مولت بـ 50 % فقط بفضل

[1] مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07|08 آفريل 2008، ص 16.

الجباية البترولية في 2020 و20 % في 2030 وبفضل تنمية القطاع الخاص وتوسيع الوعاء الجبائي فإن حصة الجباية البترولية في تمويل ميزانية تشغيل الدولة تنخفض من 60% في 2012 إلى 25 % في 2020 وإلى 0% في 2030[1].

المطلب الثاني: الدراسات الإستشرافية التي قامت بها المنظمات الدولية في مجال السوق النفطية

قامت الهيئات الدولية بعدة دراسات استشرافية خصت بها السوق النفطية العالمية وأسعارها ومن بين هذه الدراسات ما يلي[2]:

الفرع الأول: دراسة منظمة الأوبك

إن منظمة الأوبك تقوم كل سنة بإعداد دراسة استشرافية عن السوق النفطية تقوم بنشرها في تقاريرها السنوية والتي تركز فيها على الطلب المستقبلي والعرض المستقبلي للنفط، ولكنها في جانب أسعار النفط فإنها لا تُعطي دوما توقعات في المدى القصير والمتوسط بل على المستوى طويل المدى، وكانت توقعاتها كالآتي:

- **التوقعات على المستوى المتوسط (2012– 2018)**: تهتم دراسات الأوبك قبل بناء توقعاتها على تطور الطلب العالمي عن النفط بدون التركيز كثيرا على العرض العالمي لأنه ببساطة تتحكم فيه عوامل سياسية أكثر منها اقتصادية، وبالنسبة للطلب فتتحكم فيه عوامل اقتصادية بحتة مثل النمو العالمي لاقتصاديات الدول وقطاعاته.

إن الطلب العالمي المتوقع على المدى المتوسط ينمو من 88.9 مليون برميل يوميا عام 2012 إلى 91.6 مليون برميل يوميا عام 2015 لينتقل إلى 94.4 مليون برميل يوميا عام 2018، محتلة الدول الصناعية أكبر طلب كما هو معروف، ولكن ينخفض طلبها خلال هذه الفترة، وزيادة الطلب العالمي يكون مدعوما من الدول النامية والجدول الموالي يبين ذلك:

[1] ملخص تقرير نبني 2020، **خمسينية الاستقلال: دروس ورؤيا لجزائر 2020**، 26 جانفي 2013، ص **6**.

[2] علي العمري، شهرزاد بورداش، **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط، ودور الدراسات الاستشرافية في وضع معالمه المستقبلية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند اولحاج- البويرة- يومي 29و30 نوفمبر 2016، ص ص 15،14.

جدول رقم (15): تطور الطلب العالمي للنفط حسب مجموعات دولية مختلفة خلال الفترة (2012–2018)

السنوات	2012	2015	2018
الطلب النفطي للدول الصناعية%	52	49	47
الطلب النفطي للدول النامية %	42	45	47
الطلب النفطي لباقي دول العالم %	6	6	6
الطلب العالمي الإجمالي للنفط(مليون برميل يومي)	88.9	91.6	94.4

Source : OPEC , World Oil Outlook 2013

❖ **التوقعات على المدى الطويل (2012– 2035)**: يتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط ليصل عام 2035 إلى 108.5 مليون برميل يوميا بدوافع أبرزها ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.5% سنويا مع افتراض أن الصين يصبح عام 2035 أكبر اقتصاد في العالم، ويضعف اقتصاد دول اروبا الصناعية وتصبح التطورات الديمغرافية هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي على المدى البعيد، لأن تقديرات الأمم المتحدة تقول أن عدد سكان العالم سيرتفع من 7مليارات نسمة عام 2012 إلى 8.6 مليار نسمة عام 2035 وبشكل رئيسي في الدول النامية مع توقع أن يُصبح الهند أكبر عدد من السكان مقارنة بالصين وذلك للمرة الأولى في التاريخ.

الفرع الثاني: دراسة منظمة الطاقة الدولية

لها بالتقريب نفس الدراسات مع منظمة الأوبك التي تُصدرها سنويا، وبالمقارنة مع دراستها لعام 2013 فإن لها بيانات وتقديرات مُتقاربة جدا مع تقديرات منظمة الأوبك، لكن الشيء المختلف أنها وضعت تقديرات لسعر برميل النفط لسنوات 2015، 2020، 2025، على التوالي: 96، 106، 117دولار للبرميل، وأضافت سعر أدنى لكل سنة وآخر أقل من الأساسي عند تقديراتها لعام 2015 فقد توقعت سعر أعلى هو 134 دولار للبرميل وسعر أقل هو 79 دولار للبرميل من السعر الأساسي المتوقع وهو 96 دولار للبرميل، وكل هذه التوقعات لم تتحقق وأصبح سعر برميل النفط لعام 2015 يقل عن 60 دولار للبرميل.

المطلب الثالث: مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط

إن السؤال الذي يُطرح في هذا الصدد هو: كيف استجابت السلطات الجزائرية لصدمة انهيار أسعار النفط؟

لمواجهة هذا الظرف الاقتصادي الصعب اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات شملت ما يلي[1]:

- ❖ كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض المالية الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من تراجع أسعار النفط على النمو؛
- ❖ سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال: تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 دج لكل دولار في 31/ 2014/12 ليصل إلى 107.17 دج لكل دولار في 2015/11/05 أي بانخفاض بلغ 17.96%.
- ❖ تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفورات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8% كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي للسيارات والاسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام لعام 2016؛
- ❖ رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية لعام 2016 شملت أساسا رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي.

- **ما مدى فاعلية هذه الإجراءات؟ وما المطلوب مستقبلا؟**

إن هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة في الأجل القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة سوف تنفذ في غضون بضع سنوات إذا

[1] عبد الحميد مرغريت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، جامعة جيجل، 2015، متاح على: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness.، ص ص 4، 5.

استمر انخفاض أسعار النفط، كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وعليه ستحتاج الجزائر في القريب العاجل إلى صياغة إستراتيجية اقتصادية تُساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثبات في المدى المتوسط، وعُموما تتضمن هذه الإستراتيجية زيادة معدلات الإنتاجية التي هي مفتاح القضاء على كل المشاكل الاقتصادية على حد تعبير الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد" **ادوارد براسكوت**" الذي يقول "الأمر المهم اليوم هو على أي نحو يسير إنتاج الفرد وكيف لنا أن ندفع بالإنتاجية...هي الحل لكل المشاكل...هي التي تساعد في رفع الدخل وهي التي تخلق الفرق بين الدول ومستوى معيشة الأفراد فيها"، وفي هذا الصياغ لابد على صناع السياسة في الجزائر أن يُكرسو جهودهم لتنويع النشاط الاقتصادي وإعطاء دفعة للاقتصاد غير النفطي من خلال تشجيع النشاط المنتج في القطاع العام والخاص على حد سواء.

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي كآلية للتقليل من التبعية

لقد أخذ التنويع الاقتصادي حيزا كبيرا من الأهمية خاصة في السنوات الأخيرة، بعد أن أدركت البلدان العربية الريعية الخطر الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، يأتي في مقدمتها النفط مما جعلها تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصادياتها، حيث أصبحت تتصف بأحادية الاقتصاد وبالتالي تكون عُرضة لهزات عنيفة.

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي (مفهومه، أهدافه ومؤشراته)

أضحى موضوع التنويع الاقتصادي من المواضيع الجديرة بالاهتمام والدراسة لاسيما في ظل الانهيار المستمر لأسعار النفط ورغبة الجزائر في تقليل تبعيتها لقطاع المحروقات، فلجأت إلى تكريس اهتمامها بعدة قطاعات أملا في أن تكون بمنأى عن أي صدمات خارجية أخرى مستقبلا.

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

يختلف تعريف التنويع الاقتصادي باختلاف المجال المراد دراسته، وفي ما يلي سنقدم بعض التعاريف كالآتي:

يُعرف **التنويع الاقتصادي** على انه:" عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكبر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[1]".

ويُعرف **التنويع الاقتصادي** على أنه:" الوسيلة التي يُمكن من خلالها التقليل من مخاطر التركيز على قطاع اقتصادي واحد أو عدد قليل من القطاعات[2]".

وكتعرف شامل يُمكن القول أن **التنويع الاقتصادي**: " هو تقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل والاعتماد على عدة مصادر من شأنها أن تؤدي إلى تقليل المخاطر ".

[1] Mohamed Nasser Hamidato , Baqaas Alssafiah,**Economic diversification in Algeria**, Global journal of Economic and Business, Vol 02, N02, April 2017, p 76.

[2] Ahmed Zain Alabdin Ahmed, **The Role Of Diversification Strategies In The Economic Development For Oil Depended Countries: The Case Of UAE**, International Journal Of Business and Economic Development Vol 3, Number 1, March 2015, p 47.

الفرع الثاني: أهداف ومؤشرات التنويع الاقتصادي

يُعد التنويع الاقتصادي إحدى السياسات الهامة في عملية التنمية الاقتصادية، كما يُمثل أهم التحديات التي تُواجه الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على مورد اقتصادي ناضب تتأثر أسعاره وصادراته بالتطورات في أسواق النفط الخارجية. وعلى الرغم من وضع الخطط والبرامج الاقتصادية التي هدفت إلى التنويع الاقتصادي، إلا أن النفط لازال المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي وتمويل عمليات التنمية .

أولا:أهداف التنويع الاقتصادي

يهدف التنويع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه دون القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الأولية مثل قطاع الزراعة، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة، كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية. كما تهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين. وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة:[1] تثبيت النمو الاقتصادي، توسيع قاعدة الإيرادات، رفع القيمة المضافة القطاعية.

ثانيا: مُؤشرات التنويع الاقتصادي:

من المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي نذكر[2]:

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضًا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يُفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن؛

[1] ناجي التوني، **مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد 4، العدد 2 ، بيروت ،حزيران (يونيو) 2002 ، ص8.

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط" حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية(مجلس التعاون الخليجي)"**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 12.

- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط. ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛

❖ نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مُضللة، إذ يُمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته؛

- تطور إجمالي العمالة حسب القطاع. ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يُعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مُؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنًا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛
- مقاييس الإنتاجية، حيث يُمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

لتنويع الاقتصاد الجزائري وفك تبعيتة المطلقة لقطاع المحروقات يجب التركيز على خمسة محاور رئيسية[1]:

❖ إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المديين القريب والمتوسط، ودعم التنافسية وتنويع الاقتصاد في المدى المتوسط والبعيد؛

❖ تنمية رأس المال البشري ليصل إلى مستوى إطلاق عملية تنويع ناجحة؛

❖ إصلاح القطاع العام لرفع كفاءته وإنتاجيته لتحفيز تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات الوطنية فيه؛

[1] فاطمة فوقة، كلثوم مرقوم، **تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، السداسي الثاني 2016، ص 26.

- ❖ إصلاح القطاع الخاص وخلق جو تنافسي متنوع ليساهم في تنويع الصادرات والاقتصاد بصورة عامة وفي التطور التكنولوجي والتحول الصناعي، وفي خلق فرص العمل للمواطنين؛
- ❖ بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له مع التركيز على مبدأ التصنيع من أجل التنويع لخلق قطاع صناعات موجهة للتصدير ومحفزة للنمو على المدى البعيد.

المطلب الثاني: القطاعات المحفزة للنمو

للوقوف على أهم القطاعات التي يجب دعمها والتركيز عليها لتنويع الاقتصاد الجزائري نذكر ما يلي:

الفرع الأول: الصيد البحري

يُمثل قطاع[1] الصيد البحري وتربية المائيات إمكانيات هامة تمنح فرصا واسعة للتنويع الاقتصادي والتشغيل، وذلك من خلال واجهة بحرية طولها 1620 كلم، 60 ميناء وملجأ للصيد البحري، أسطول يضم 5034 قارب، وكذا 48000 مسجل بحري، ومعدل إنتاج سنوي للسمك الطازج يناهز 100000طن، 70%منها من الأصناف السطحية الصغيرة، تُمثل المناطق الساحلية ومُختلف السدود والحواجز المائية إمكانيات هامة لتطوير تربية الأسماك في مياه البحر والمياه العذبة.

حيث بادرت الحكومة الجزائرية بسياسة إعادة تأهيل وهيكلة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات الذي يُعتبر إستراتيجيا في تربية المائيات، ويتمتع القطاع بهامش نمو معتبر بالنظر إلى مساهمته المتواضعة في الناتج الداخلي الخام(بين 0.6% إلى 0.8 %حسب الأعوام) إذ يُمكن للصيد البحري وتربية المائيات أن يُساهم في النمو الوطني والتنمية المستديمة.ومن **أهم النتائج المنتظرة** نذكر:

[1] برنامج دعم تنويع الاقتصاد –قطاع الصيد البحري- متاح على: http://mpeche.gov.dz/، تاريخ الإطلاع: 2017/11/15(10:20)، ص 3.

- ❖ تقوية إمكانيات التأطير والتسيير اللازمة لترسيخ إستراتيجية خاصة بالقطاع، **غايتها** المساهمة في تحسين التخطيط والفعالية والدعم في المجال التشريعي والتنظيمي وتطوير أدوات المتابعة والتقييم وآليات تأطير ودعم مراقبة النشاطات؛
- ❖ ترقية وتثمين الشُعب: ويتعلق الأمر بترقية وتثمين شُعب الصيد البحري وتربية المائيات من الإنتاج إلى التسويق مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الحلقات من أجل إرضاء المستهلكين وحمايتهم؛
- ❖ تقوية قدرات التنظيمات المهنية، يشمل هذا الدعم الغرفة الجزائرية للصيد البحري وباقي الجمعيات المرتبطة بالقطاع، وتستفيد أيضا التجمعات القطاعية أو ما بين القطاعات (الصيادون ومربو الأسماك) من التقوية في العديد من المجالات (القوانين المؤسسة للمنظمات، مخططات الأعمال، الاستفادة من القروض، الجوانب الصحية ، التسويق).

الفرع الثاني: قطاع السياحة

إن ارتباط السياحة مع قطاعات عديدة اقتصادية واجتماعية، جعلت تحديد مفهومها يختلف حسب اختلاف التخصصات العلمية للجهات الدارسة لهذه الظاهرة، فبالنسبة للاقتصاديين تُعتبر نشاط اقتصادي فهي حاجة وسلعة في آن واحد، أما بالنسبة للاجتماعيين فهي عبارة عن هجرة وعلاقات إنسانية وعليه يُمكن تعريف السياحة على أنها:" عبارة عن مجموع الأنشطة البشرية التي تتعلق بالسفر، وصناعة تهدف إلى إشباع حاجات السائح[1]".

تُعتبر الجزائر من أهم الدول التي تتمتع بإمكانيات وقُدرات سياحية مُتنوعة تُؤهلها لتكون من أهم الأقطاب السياحية عل المستوى الدولي، حيث تُصنف اليونيسكو بعض الآثار على أنها تُراثا عالميا للبشرية، فالجزائر تتوفر على شريط ساحلي يُقدر بأكثر من 1200كم وصحراء تمتد على طول يتجاوز 2000كم وتتربع هذه الصحراء على مساحة 2171800 كم^2 وتتمتع الجزائر بجمال القمم الخضراء وتُطل على زرقة البحر

[1] Robert Lanquard, **Le Tourisme International**, Serie que saie-je ?, paris,puf, p12 .

بالإضافة إلى توفرها على العديد من أماكن السياحة العلاجية المتمثلة في الحمامات المعدنية، وهذا ما يجعل الجزائر تتوفر على كل أنواع السياحة[1]، وللوقوف على واقع السياحة في الجزائر ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2008–2016) الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات	324.5	266.4	219.1	208.3	196.4	230.3	239.5	235.2	248.5

المصدر: خالد النعيمي ، **السياحة في الجزائر واقع وآفاق** ، مجلة دراسات ، العدد 14 ،2016، ص201.

يتضح من خلال هذا الجدول أن الإيرادات السياحية للجزائر في تزايد من سنة إلى أخرى حيث نُسجل ارتفاع بـ 324.5مليون دولار عام 2008 لتخفض في سنة 2012 إلى 196.4مليون دولار ويُمكن أن يعود ذلك لتأثيرات من خارج الدولة كوجود اضطرابات سياسية أو تغيرات في أسعار صرف العملات والتغيرات المناخية لترتفع مرة أخرى إلى أن تصل في سنة 2013 إلى 230 مليون دولار، مع العلم أن السياحة تطورت نتيجة لتوفر عاملين مهمين: حرية انتقال الأشخاص والأموال، والتطور المذهل في وسائل النقل وخاصة النقل الجوى والذي سمح بربط أبعد المناطق، الأمر الذي انعكس على زيادة الإيرادات من العملة الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع المتعلقة بها، مما ينعكس أثره على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فالسياحة تمثل صادرات غير منظورة وعنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي.

الفرع الثالث: قطاع الطاقات المتجددة:

الطاقة المتجددة هي التي يتم توليدها منن الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة، وتتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية استغلالها المستمر دون أن يُؤدي ذلك إلى استنفاذ منبعها، لقد أصبح من الضروري على الجزائر البحث عن مصادر

[1] فاطمة فوقة، كلثوم مرقوم، مرجع سبق ذكره، ص 28.

أخرى للطاقة تحل محل الطاقة التقليدية تكون مُستدامة وغير مُضرة بالبيئة وذلك باستخدام تكنولوجيا تسمى التكنولوجيا الخضراء[1].

ومن خلال الجدول التالي يُمكن أن نُوضح مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030:

جدول رقم(17):مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030 الوحدة: ميغاواط

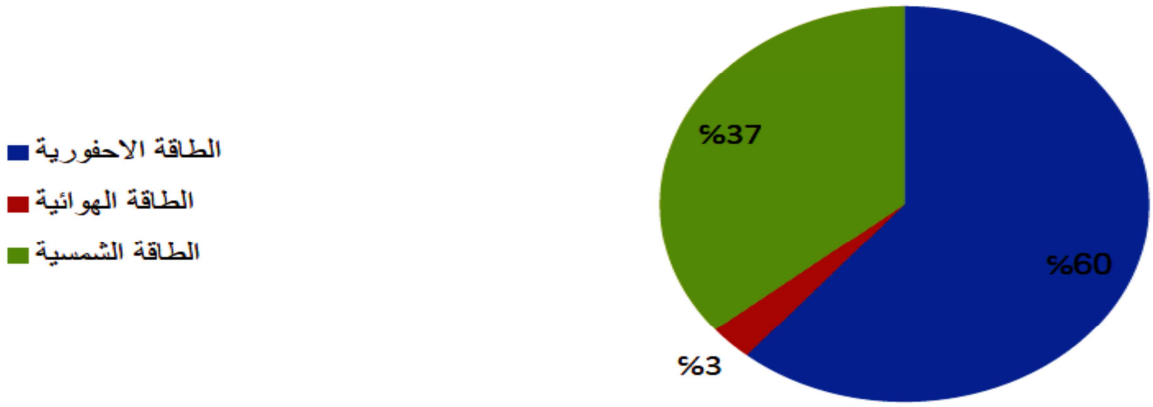
السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	110 ميغاواط	650 ميغاواط	2600 ميغاواط مخصصة للسوق الوطنية احتمالية تصديرها يقارب 2000 ميغاواط	12000 ميغاواط موجهة للسوق الوطنية 10000 ميغاواط مخصصة للتصدير

المصدر: رابح أوكيل، ريم خالدي، **الطاقة المتجددة إستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات– الجزائر نموذجا**– مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، يوم 29-30 نوفمبر 2016، ص 11.

إن هذا البرنامج يرُكز على الطاقة الشمسية الضوئية والطاقة الشمسية الحرارية، وكذا الطاقة الهوائية والتي تملك فيها الجزائر إمكانيات هائلة حيث من المنتظر أن يصل إنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية إلى 37% بحلول عام 2030 ويقدر أيضا أن تشارك الطاقة الهوائية بإنتاج 3% من إنتاج الكهرباء بحلول عام 2030، والشكل التالي يُوضح إنتاج الطاقة حسب المصدر خلال عام 2030.

[1] عبد القادر حميدي، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الصدمة البترولية**، مجلة معارف، العدد22، ج1، جامعة أكلي محند اولحاج-البويرة- جوان 2017،ص ص 465،466.

شكل رقم (06):إنتاج الطاقة حسب المصدر في الجزائر خلال عام 2030



المصدر: رابح أوكيل، ريم خالدي، مرجع سبق ذكره، ص12.

إن برنامج تطوير الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية يعتمد بصفة أساسية على تطوير مصادر الطاقة الشمسية بنوعيها الضوئية والحرارية والطاقة الهوائية حسب خطة عمل من 2011 إلى غاية 2030 وهو ما نُبرره من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (18): البرنامج المخطط لتطوير الطاقة الشمسية والهوائية للفترة(2011–2030) الوحدة: ميغاواط

السنوات	**من 2011إلى 2020**		**من 2021إلى 2030**	
الطاقة الشمسية الضوئية	800 ميغاواط		200 ميغاواط	
السنوات	**2013–2011**	**2020–2016**	**2023–2021**	**2030–2024**
الطاقة الشمسية الحرارية	انجاز مشروعين بقدرة 150 ميغاواط	إنجاز 04 مراكز بقدرة إنتاج تبلغ 1200 ميغاواط	إنجاز 500 ميغاواط	إنجاز 600 ميغاواط
السنوات	**2013–2011**	**2015–2014**	**2030–2016**	
الطاقة الهوائية	إنجاز أول مزرعة رياح بقدرة 10 ميغاواط بأدرار	إنجاز مزرعتين للرياح بقدرة 20 ميغاواط	إجراء دراسات لإيجاد مواقع مناسبة من أجل تركيب توربينات الهواء بقدرة 1700 ميغاواط	

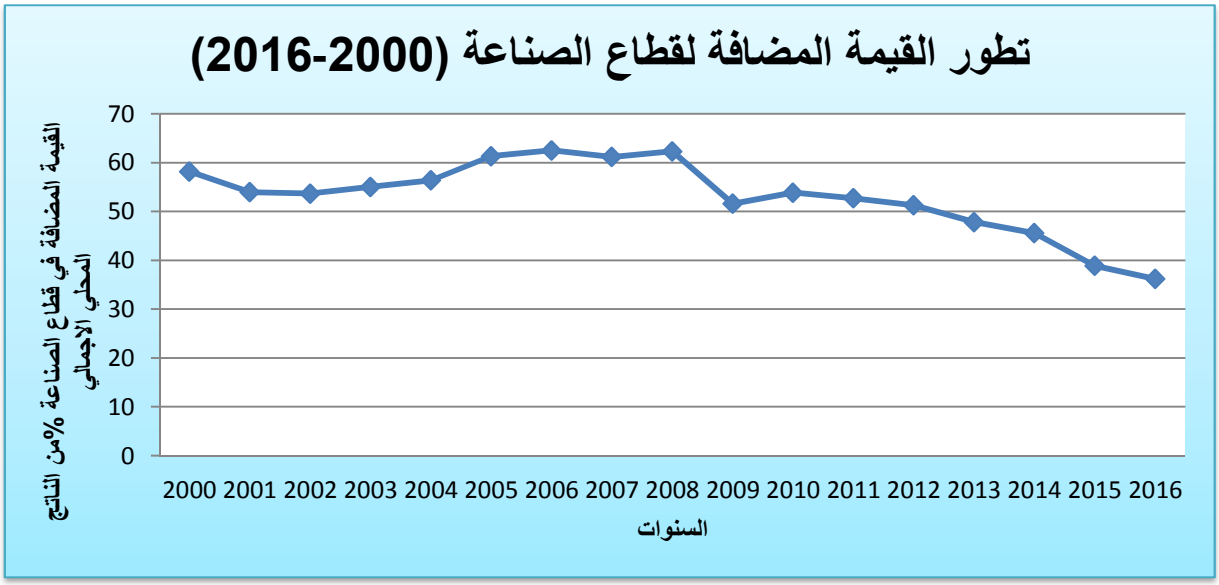
المصدر: رابح أوكيل، ريم خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الفرع الرابع: قطاع الصناعة

إن الهدف من التنمية الصناعية هو توسيع القاعدة الإنتاجية وكذا تخفيض الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر وحيد للدخل، وبالتالي تنويع الاقتصاد وجعله أكثر صمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات، وفي إطار النظرة الجديدة للاقتصاد الوطني التي سطرتها الحكومة تندرج جملة من الإجراءات تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وذلك من خلال ترشيد النفقات العمومية، تشجيع الإنتاج الوطني وتسهيل الاستثمار العمومي في مجموعة من القطاعات من أهمها: قطاع الصناعة، ترقية المنتوج الوطني في السوق الدولية، وجلب المستثمرين الأجانب، وتحسين مناخ الأعمال لتطوير المؤسسة وتطهير محيطها[1].

وعلى الرغم من البرامج السابقة والمبالغ المعتبرة التي كانت تخصص لتطوير القطاع الصناعي، إلا أنها كانت عبارة عن توسع في النفقات العامة الناتجة عن تراكم الموارد النقدية للمحروقات، ولم تكن استثمار إنتاجي وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(07): تطور مساهمة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2016)



المصدر: من إعدادالطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي الخاصة بالجزائر

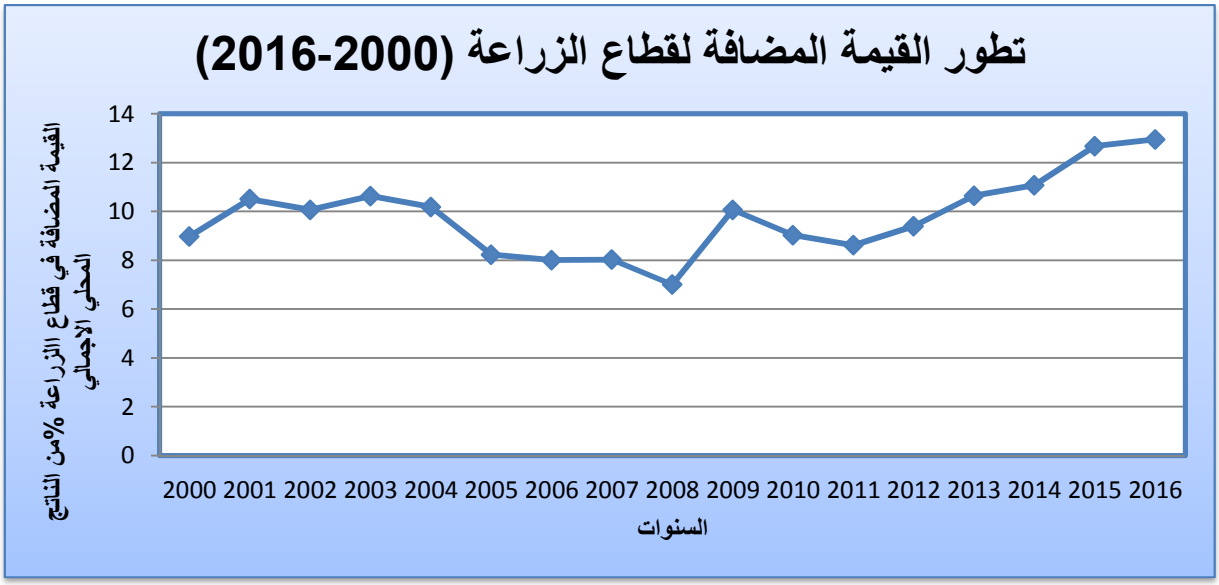
[1] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 04، ديسمبر 2015، ص 285

من خلال الشكل أعلاه نُلاحظ أن الصناعة في الجزائر تُساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي بنسب فاقت 50%خلال الفترة (2000-2013) لكن السنوات الأخيرة (2013-2016) نُلاحظ بداية انخفاض نسب مساهمة عوائد هذا القطاع وهذا راجع إلى الانخفاض الملاحظ والمحسوس في أسعار المحروقات على اعتبار أن اغلب الصناعات في الجزائر تتعلق بالصناعات الاستخراجية.

الفرع الخامس: قطاع الزراعة

تُعتبر التنمية الزراعية أحد جوانب التنمية الاقتصادية فمفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية، فقد عرفت التنمية الزراعية على أنها: كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، وتُحاول الجزائر كغيرها من دول العالم تطوير قطاع الزراعة لما لهذا القطاع من إستراتيجية في تطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة ولإبراز الدور الذي لعبته مُختلف السياسات التمويلية المقدمة من طرف الدولة الجزائرية لقطاع الزراعة نُدرج الشكل التالي والذي يُوضح تطور مُساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (2000-2016)[1].

شكل رقم(08): تطور مُساهمة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي الخاصة بالجزائر

[1] فاطمة فوقة، كلثوم مرقوم، مرجع سبق ذكره، ص 26.

يُعتبر الإنتاج الزراعي عُنصرا مُهما في الاقتصاد الوطني كونه يُمثل الركيزة الأساسية لتوفير الغذاء، إذ أن تحقيق الأمن الغذائي يعتمد بشكل أساسي على وفرة الإنتاج الزراعي، وتختلف تركيبة المحاصيل الزراعية من بلد إلى آخر حسب طبيعة المناخ من جهة وطبيعة الاستهلاك من جهة أخرى.

ومن خلال الشكل أعلاه يتضح أن النشاط الفلاحي حقق تطور ملحوظ من سنة 2000إلى غاية 2016 وهذا راجع للسياسات المنتهجة من طرف الدولة ضمن مُخططات البرامج الاستثمارية العمومية لتطوير هذا القطاع.

وعلى الرغم من مساهمة الزراعة في خلق القيمة المضافة للناتج المحلي بنسب تتراوح بين 8% و12% وبالتالي تعتبر هذه النسبة ضئيلة ولهذا يجب إيلاء اكبر لهذا القطاع من خلال[1]:

- ❖ إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية وتكثيف المنتوجات الفلاحية؛
- ❖ حماية الموارد الطبيعية (محاربة التصحر) عن طريق:
  - تكييف أنظمة الإنتاج لحماية الموارد الباطنية (مياه و تربة)؛
  - حماية الأحواض الملوثة وتحسين الغطاء الغابي؛
  - حماية السهوب، والتسيير العقلاني للمناطق الرعوية؛
  - تطوير الفلاحة الصحراوية وشبه الصحراوية .

المطلب الثالث: التداعيات والنتائج المحتملة للصدمات الخارجية

أثارت الصدمة النفطية الأخيرة 2014 قلق السياسيين والاقتصاديين على حد سواء، حيث حاولت منظمة الأوبك أن تحد من هذه الصدمة من خلال رفع سقوف الإنتاج في الدول الأعضاء إلى أعلى مستوياتها فضلا عن حث بقية الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك لفعل ذات الشيء، وقد استجابت مجموعة من الدول لذلك وكانت المملكة العربية السعودية من بين أبرز تلك الدول وعلى الرغم من كل تلك المحاولات إلا أن الأسعار ظلت خارج نطاق سيطرتها.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **استثمر في الجزائر،2010** ، متاح على: www.andi.dz

وفي ظل الإرباك الحاصل في السوق النفطية وما يلفها من غموض يتعلق بالعرض والطلب، يُمكن تحديد أهم التداعيات والنتائج المحتملة للصدمة الحالية كالآتي[1]:

الفرع الأول: المرض الهولندي (Dutch disease):

مع استمرار التقلبات الحادة والمتزايدة في أسعار النفط تتزايد المخاوف من احتمال ظهور ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية " **بالمرض الهولندي**"، وهو يشير إلى الآثار السلبية التي تفرزها الزيادات في الصادرات النفطية على القطاعين الزراعي والصناعي نتيجة لزيادة الإنفاق على السلع المحلية ونتيجة لانتقال عوامل الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدول المصدرة للنفط.

وتختلف حدة انتقال المرض الهولندي من دولة إلى أخرى حسب طول الفترة الزمنية للتغير أولا وحسب الخصائص الاقتصادية للدولة ثانيا، والتي يُمكن تحديد أهمها في ما يلي:

- طول الفترة الزمنية للتغير في العائدات، حيث تزداد حدة الآثار كلما طالت الفترة الزمنية (علاقة طردية)؛
- نسبة التغير في العوائد النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتكون العلاقة طردية (مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة)؛
- مدى توفر وتشغيل الأيدي العاملة، فكلما كانت البطالة قليلة زادت الآثار السلبية والعكس صحيح؛
- الميل الحدي للاستثمار الكلي وتكون العلاقة عكسية؛
- الميل الحدي للاستهلاك من سلع الخدمات والإنشاءات وتكون العلاقة طردية؛
- مدى تدخل الدولة لمكافحة آثار الصدمة النفطية، سواء عن طريق الدعم المباشر أو غير المباشر لتصحيح الانحرافات في هيكلة الإنتاج الناجم عن هذه الصدمة.

[1] باسم عبد الهادي حسن، **الصدمة النفطية الثالثة الأسباب والنتائج المحتملة**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 03، العدد 07، البنك المركزي العراقي، ص ص 135،136.

الفرع الثاني: التضخم الركودي (Stagelation):

إن حالة التضخم الركودي التي كانت شائعة في سبعينيات القرن الماضي تُثير القلق مرة أخرى، لاسيما أن التضخم الدولي أصبح أمرا لا مفر منه في السنوات الأخيرة إلى جانب ذلك فإن الدول الصناعية المستهلكة للنفط تُصر على عدم تخفيض الضرائب (حيث يُباع برميل النفط للمستهلك بحدود 130 دولار على الرغم من أنه يُشترى بأقل من 30 دولار)، وبالتالي فإن الصدمات النفطية ترفع التضخم حتى مع تقليل الطلب في الدول المتقدمة في حال أصر العمال على زيادة الأجور لغرض تعويض الارتفاع في قوائم الطاقة.

وفي هذا الاتجاه فقد أدت هذه الصدمة النفطية إلى ارتفاع الضغوط التضخمية في دول الاتحاد الأوروبي بمعدلات عالية لم تقل عن نسبة 2% طوال العام الماضي.

- ❖ تأثر مستوى النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المستهلكة للنفط بسبب تراجع الطلب العالمي؛
- ❖ يرى خبراء النفط أن الوصول إلى منتصف الاحتياطي النفطي سيحصل في الفترة (2015-2030) وفي نفس الاتجاه ترى وكالة الطاقة الدولية أن الكثير من حقول النفط خارج الشرق الأوسط سوف تصل إلى منتصف العمر في فترة قريبة، إلا أن ارتفاع الأسعار وبقاءها بمعدلات تزيد عن 40دولار سوف يُؤجل هذه التوقعات لسببين هما: زيادة الاستثمار في الاكتشافات النفطية وبالتالي زيادة حجم الاحتياطي النفطي أولا والسبب الثاني هو انخفاض حجم الطلب العالمي الأمر الذي سيؤدي بالنتيجة إلى التأخر في الوصول إلى منتصف الاحتياطي النفطي؛
- ❖ من المتوقع أن يتركز 85% من سكان العالم عام 2020 في الدول النامية مما سيؤدي إلى ارتفاع كثافة استخدام الطاقة وسيستمر ذلك خلال العقدين أو الأربعة عقود القادمة، لذا يعمل منتجو النفط على زيادة استثماراتهم في هذه المناطق من العالم التي تنمو اقتصاديا بشكل متلاحق؛
- ❖ لقد أثبتت هذه الصدمة النفطية أن تقلب أسعار النفط وعدم قابليتها للتنبؤ سيكون النمط الذي سيسود على المدى البعيد، وأن العوامل الجيوسياسية سيكون لها دور أكبر في تحديد الأسعار.

طرق معالجة الصدمات:

يمكن تلخيصها في إستراتيجيتين أساسيتين هما[1]:

- ❖ إدارة قاعدة الموارد النفطية بأسلوب أمثل وذلك ببذل الجهد لاستغلال النفط على الوجه السليم واتخاذ تدابير الإنتاج والاستهلاك معا، والتصرف الرشيد بالموارد المالية التي تحققها الصادرات النفطية وصياغة رُؤيا تتضمن آلية لتوظيف الموارد المالية التي تجمعت لديها جراء الصدمات النفطية الأخيرة؛
- ❖ رسم ملامح للتنمية البديلة طويلة الأمد والتي تنطلق من إستراتيجيتين:
  - تقتضي تقليل الاعتماد على النفط، عن طريق زيادة الاهتمام بالقطاعات الأخرى كالزراعة وتطوير التصنيع وتحقيق التكامل القطاعي في الهيكل الاقتصادي، حيث يُعتبر التكامل الاقتصادي بين البلدان النفطية وغير النفطية العربية شرطا أساسيا لنجاح هذه الإستراتيجية؛
  - إعادة تقييم خطط التنمية والإنفاق بشكل معتدل دون التطرق لردود الفعل حاليا أو مرحليا والتركيز على الدور الأساسي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في هذا الإطار.

[1] موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية– حالة البلدان العربية المصدرة للنفط–** المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016 ، ص 149.

خلاصة الفصل:

الصدمات البترولية تُعد ظاهرة تنتُج عند ارتفاع السعر وكذا عند انخفاضه، كما أن انعكاساتها تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب موقع البلد كونه مصدر أو مستورد، نامي أو متقدم، حجم استهلاكه، عدد شركاته الدولية الناشطة في المجال البترولي ...الخ علما أن المتأثر الأكبر بالصدمة البترولية في حالتي الانخفاض أو الارتفاع هي الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية في تمويل مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية.

عانى الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا ريعيا من صدمات خارجية نتيجة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وخير دليل على ذلك صدمة 1986 أين تدهورت معدلات التبادل، وارتفعت معدلات التضخم المستورد وتراجعت أسعار النفط بشكل كبير، وتسبب ذلك في انخفاض الصادرات وبالتالي إعاقة الحركة التنموية، إلا أن ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا للمسار التنموي في الجزائر الأمر الذي ساهم في تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية أهمها:ارتفاع معدلات الاستهلاك والاستثمار، انخفاض معدلات البطالة، ونسب المديونية الخارجية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، كما ولد الانخفاض المستمر لأسعار النفط منذ 2014 صدمة اقتصادية كبيرة كانت نعمة على اقتصاديات الدول المستوردة ونقمة على اقتصاديات الدول المصدرة وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتماد مفرط على مورد أحادي الجانب جعله أكثر عرضة للصدمات الخارجية، فأصبح يتصف بالاقتصاد الريعي التابع لقطاع المحروقات.

وعليه يُمكن القول أن هذه الصدمة ورغم آثارها السلبية، تمثل فُرصة كونها أظهرت القدرات الحقيقية للانطلاق الفعلي نحو اقتصاد إنتاجي متنوع يعزز الاستثمار في القطاع غير النفطي، وذلك ببذل الجهد والاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد، لإعادة هيكلة الاقتصاد وتفادي الصدمات المرتبطة بأسعار النفط.

الفصل الرابع:
النمذجة القياسية لأثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

يعرف العالم تغيرات وتطورات لابد من مواكبتها وإدخالها في مختلف القطاعات الاقتصادية سواء في ميدان التسيير أو المحاسبة أو التخطيط ويتطلب من الاختصاصي في أي مجال استعمال أدوات وأساليب حديثة ومعاصرة، ولابد له من المعرفة الجيدة لمبادئ هذه الأساليب والنظريات الممثلة أساسا في النظريات القياسية، والتي هي عبارة عن أداة مهمة في معالجة الظواهر الاقتصادية وتحليلها في صورة كمية طبقا لمناهج الاقتصاد القياسي.

وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد صغير مفتوح على العالم يتأثر بمحيط المالية الدولية، فإن هذه الدراسة تستهدف قياس أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1980-2017، ويزداد تأثير هذه المتغيرات بتنامي ظاهرة العولمة التي أدت إلى تحرير للمبادلات وحرية انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا من خلال الأساليب المتطورة للاتصالات وتبادل للمعلومات، ولعل الحديث عن تعرض الاقتصاد الجزائري للصدمات سواء كانت سلبية أو إيجابية ناتج أساسا عن الأثر الذي يُمكن أن تُخلفه التقلبات السعرية للنفط على الكثير من المؤشرات الكلية، و هو ما يستوجب منا دراسة هذا الأثر.

وعليه من خلال هذا العرض ارتأينا **تقسيم هذا الفصل** إلى:

المبحث الأول: تقديم النموذج ودراسة المتغيرات؛

المبحث الثاني: اختبار التكامل المشترك وتقدير النماذج.

المبحث الأول: تقديم النموذج ودراسة المتغيرات

سنحاول في هذا الجزء بناء نموذج قياسي يُوضح أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري، وذلك بناء على ما قدمته النظرية الاقتصادية وما هو موجود من وقائع ومعطيات حول الاقتصاد الوطني (الدراسات السابقة) مستعملين في ذلك نماذج تصحيح الخطأ (VECM).

المطلب الأول: عرض أدبيات الدراسات التجريبية السابقة

حققت العديد من الأوراق البحثية العلاقة بين صدمات أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي، ويُعزى ذلك الاختلاف إلى حجم العينة وطبيعة الدراسة وفترة الدراسة، ناهيك عن الاختلافات في الخصائص الاقتصادية التي تستجيب بها السلطات النقدية والمالية لصدمات أسعار النفط في كل من الدول والمتقدمة والنامية، ومن بين تلك الدراسات نذكر:

- ❖ **دراسة Riman وآخرون (2013)**: تهدف هذه الدراسة لاختبار أثر صدمة سعر النفط على الاستثمار المحلي في نيجيريا، باستخدام بيانات سلسلة زمنية تمتد على طول الفترة من 1970 ـ 2010، حيث التحليل القياسي الذي يختبر حساسية الاستثمار المحلي، الاستثمار العام، نصيب الفرد من الدخل والإنتاج الصناعي لصدمات سعر النفط، وباستعمال تقنيات دوال الاستجابة وتحليل التباين، توصلت النتائج إلى أن الاستثمار العام والخاص والإنتاج الصناعي يستجيبون سلبا لصدمة أسعار النفط.
- ❖ **دراسة Le Blanc And Menzie (2004)**: بعنوان هل يُنبأ ارتفاع أسعار النفط بالتضخم؟ تم تقدير أثر تغيرات أسعار النفط على التضخم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان، باستخدام نظرية مطورة ضمن إطار منحنى فيليبس، وقد أظهر التحليل الإحصائي وجود تأثير معتدل لأسعار النفط على معدل التضخم في الدول موضوع الدراسة، حيث أن ارتفاع سعر النفط بنسبة 10% سيؤدي إلى زيادة معدل التضخم بنسبة (0.1% إلى 0.8%) ، كما تبين أن حساسية التضخم للتغير في أسعار النفط تميل إلى أن تكون متقاربة في كافة الدول.

- ❖ **دراسة El Anshasy and Bradley (2012)**: بحثت هذه الدراسة تجريبيا في الدور الذي تلعبه أسعار النفط في تحديد السياسة المالية في البلدان المصدرة للنفط، وذلك اعتمادا على بيانات البانل لعينة من 16 دولة مصدرة للنفط خلال الفترة 1972 ـ 2007، واعتمادا على منهجيتي GMMو PMG للتقدير، قد بينت النتائج أنه في المدى الطويل ارتفاع أسعار النفط يؤثر بشكل كبير على الإنفاق الحكومي، بينما في المدى القصير الإنفاق الحكومي ارتفع بشكل أقل من الزيادات في عائدات النفط.
- ❖ **دراسة بوالشعور وتمري (2015)**: أثر أسعار النفط في السوق العالمي على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة أثر أسعار النفط على إجمالي الناتج المحلي والذي أُخذ كأحد المؤشرات الاقتصادية، وذلك باستخدام منهجية التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ خلال الفترة (1999ـ 2013)، وخلُصت الدراسة إلى أن سعر النفط له أثر بالغ على الاقتصاد الجزائري، واكتشفت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري عرضة للانهيار مع أبسط صدمة تمس أسعار النفط.
- ❖ **دراسة Mohsen Mehrara (2008)**: هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من آثار الصدمات النفطية على النشاط الاقتصادي في 13 دولة مصدرة للنفط(الجزائر، كولومبيا، الإكوادور، اندونيسيا، إيران، الكويت، ليبيا، المكسيك، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا)، وذلك باستخدام Dynamic Panal وبيانات سنوية تغطي الفترة 1965ـ 2004، وقد توصلت النتائج إلى أن صدمات عائدات النفط تؤثر على الناتج بطرق غير متماثلة، حيث يتأثر النمو بشكل سلبي بالصدمات النفطية السلبية، في حين أن الطفرات النفطية أو الصدمات النفطية الايجابية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط تلعب دورا محدودا في تعزيز النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: تقديم وتعريف المتغيرات

لمحاولة استنباط أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري، ارتأينا الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تمتد على طول الفترة (1980-2017) ليتم الحصول على ما قيمته 38 مشاهدة زمنية للمتغيرات (أسعار النفط، رصيد الميزان التجاري، النمو الاقتصادي، رصيد الميزانية العامة، البطالة، التضخم) والهدف من ذلك هو التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط والمتغيرات المذكورة أعلاه، وفيما يلي نقدم تعريف لكل متغيرة من متغيرات الدراسة:

الفرع الأول: تعريف المتغيرات ومصادرها

أولا: المتغيرات التابعة

❖ **النمو الاقتصادي:**

إن النمو الاقتصادي هو المرآة العاكسة للحالة الاستثمارية عموما للبلد ومظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي، وزيادته تعني زيادة في الطلب الكلي والمداخيل، ومُؤشر ذو أهمية كبيرة يُمكن من خلاله معرفة الوضعية الحقيقية للاقتصاد. علما أن الإحصائيات المتوفرة مُستمدة من (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الديوان الوطني للإحصائيات).

❖ **التضخم:** يُعتبر التضخم من بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهو مُعدل الزيادة في الأسعار خلال فترة زمنية معينة، ويُعتبر عادة مقياسا واسعا كالزيادة العامة في الأسعار أو الزيادة في تكلفة المعيشة في بلد ما، علما أن الإحصائيات المتوفرة مُستمدة من (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الديوان الوطني للإحصائيات).

❖ **البطالة:** تُمثل البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الصدمة الاقتصادية هي التزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثرو عليه. علما أن الإحصائيات المتوفرة مُستمدة من (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الديوان الوطني للإحصائيات).

❖ **الميزان التجاري:** يُعتبر من اهم مكونات ميزان المدفوعات وهو يسجل كافة البنود ذات الطابع المادي والخاصة بمجمل حركات السلع من صادرات وواردات الدولة من وإلى الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويُعبر عنه في العادة بالفرق بين الصادرات والواردات، وتُعد المحروقات عامل ذو أهمية كبيرة في تحديده فتغير أسعار المحروقات يُسبب فائض أو عجز يُمكن أن يُحدث تحسنا في الاقتصاد الوطني أو تدهورا، علما أن الإحصائيات مُستمدة من (الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية).

❖ **رصيد الميزانية:**

هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات العمومية والنفقات العمومية حيث يُعتبران من أدوات السياسة الاقتصادية وبالضبط من أدوات السياسة المالية، وهما من المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الوطني على اعتبار أن السياسة المالية أداة هامة في التأثير على النمو الاقتصادي الطويل الأجل من خلال تحقيق الكفاءة في توزيع الموارد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، حيث أن الإيرادات هي وجه من أوجه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تنظيمه، وهي عبارة عن سياسة متحكم فيها من قبل السلطات الجزائرية وهي أحد مصادر تمويل النفقات العامة وعادة ما تكون هذه الأخيرة أقل من النفقات العامة نتيجة قصور موارد الدولة، أما بالنسبة للنفقات العامة فهي سياسة الدولة لدعم النشاط الاقتصادي والتي تم الاعتماد عليها كسياسة مالية لدعم النمو الاقتصادي بداية من سنة 2001، حيث عرفت الميزانية تغيرات وافقت تلك التي حدثت مع أسعار البترول وذلك بسبب الجباية البترولية فكل ارتفاع في سعر البرميل يُؤدي إلى ارتفاع إيرادات الصادرات ومنه الرسوم المفروضة عليها.علما أن الإحصائيات مُستمدة من (الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير بنك الجزائر، صندوق النقد الدولي).

ثانيا: المتغيرات المستقلة

❖ **أسعار النفط:**

تُعد متغيرة أسعار النفط نوع من أنواع الصدمات الخارجية وتلعب دورا رئيسيا في إحداث تغيرات كبيرة على الجانب الاقتصادي انطلاقا من التقلبات التي تشهدها في سوق البترول العالمي وتُلقي بضلالها على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني داخلية منها وخارجية.كما يُتوقع وجود أثر سلبي لصدمات أسعار النفط

على الاقتصاد الجزائري، علما أن الإحصائيات مُستمدة من (الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية، التقارير السنوية لمنظمة الأوبك).

- **الكتلة النقدية:** هذه المتغيرة تُعبر عن السياسة الاقتصادية (السياسة النقدية) وهي مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية التي يتم إدارتها بواسطة البنك المركزي والخزينة العمومية.
- **الانفتاح التجاري:** يقيس لنا أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، ويُعبر عنه بالصادرات زائد الواردات على الناتج المحلي الإجمالي. ويُتوقع وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي.
- **الاستثمار المحلي:**

يُعد الاستثمار الركيزة الأساسية لتمويل اقتصاديات الدول النامية التي تُعاني من اختلال في موازين مدفوعاتها، وتخلف النظم الضريبة وافتقار التكنولوجيا، وهو استخدام رؤوس الأموال المحلية واستثمارها داخل الحدود الإقليمية للدولة، ويُتوقع وجود علاقة طردية بين الاستثمار والنمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما زاد تدفق المشاريع زادت أرباح البلد وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: تقديم النماذج

بعد حصر المتغيرات وتعريفها وتحديد المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة ومجموع المتغيرات المفسرة يُمكن التعبير عما سبق بالصيغة الرياضية التالية:

- **النموذج الأول:**

يتمثل النموذج الأول في أن النمو الاقتصادي مُفسر من قبل عدة متغيرات يُمكن حصر بعضها في المعادلة التالية:

$$PIB_r = f\left(Pet\ ,\ \frac{M2}{PIB}\ ,ouv\left(\frac{X+M}{PIB}\right)\ ,Inv,Inf,\ \varepsilon_i\right)$$

❖ **النموذج الثاني:**

يتمثل النموذج الثاني في أن الميزان التجاري مُفسر من قبل عدة متغيرات يُمكن حصر بعضها في المعادلة التالية:

$$\mathbf{BC=f\ (Pet\ ,\ \frac{M2}{PIB}\ ,ouv(\frac{X+M}{PIB})\ \ ,Inv,Inf,\ \varepsilon_i)}$$

❖ **النموذج الثالث:**

يتمثل النموذج الثالث في أن البطالة مُفسرة من قبل عدة متغيرات يُمكن حصر بعضها في المعادلة التالية:

$$\mathbf{CH=f\ (Pet\ ,\ \frac{M2}{PIB}\ ,ouv(\frac{X+M}{PIB})\ \ ,Inv,Inf,\ \varepsilon_i)}$$

❖ **النموذج الرابع:**

يتمثل النموذج الرابع في أن التضخم مُفسر من قبل عدة متغيرات يُمكن حصر بعضها في المعادلة التالية:

$$\mathbf{INF=f\ (Pet\ ,\ \frac{M2}{PIB}\ ,ouv(\frac{X+M}{PIB})\ \ ,Inv,\ \varepsilon_i)}$$

❖ **النموذج الخامس:**

يتمثل النموذج الخامس في أن رصيد الميزانية مُفسر من قبل عدة متغيرات يُمكن حصر بعضها في المعادلة التالية:

$$\mathbf{SB\ =f\ (Pet\ ,\ \frac{M2}{PIB}\ ,ouv(\frac{X+M}{PIB})\ \ ,Inv,Inf,\ \varepsilon_i)}$$

حيث أن:

i: يمثل رقم المشاهدات وهو يُعبر عن سنوات الفترة (1980-2017).

$\mathbf{PIB_R}$: النمو الاقتصادي(نسبة مئوية).

BC: الميزان التجاري مُقاسا بالمليار دينار

CH: معدل البطالة (نسبة مئوية)

INF: معدل التضخم (نسبة مئوية)

SB: رصيد الميزانية مُقاسا بالمليار دينار

PET:أسعار النفط (دولار للبرميل)

$\frac{M2}{PIB}$: الكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

$(\frac{X+M}{PIB})$**ouv**: الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

Inv: الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

ε_i: يُمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة.

المطلب الثالث: دراسة استقرارية السلاسل

تُمثل الخطوة الأولى في تحليل البيانات لاختبار ما إذا كانت المتغيرات المستخدمة مستقرة أم لا.

الفرع الأول: دراسة إستقرارية السلسلة $\mathbf{PIB_R}$

لدراسة استقرارية السلسلة نقوم بتحديد درجة التأخير (فترة التباطؤ) "P"، لمعرفة نوع الاختبار المطبق أي **ديكي فولر البسيط** (**DF**) أو **ديكي فولر المطور**(**ADF**) بالاعتماد على المعايير التالية: **AKAIKE و SCHWARZ** أو تعظيم معيار المعقولية العظمى **LOG LIKELIHOOD** كما هو مُبين في الجدول التالي:

جدول رقم (19):تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة PIB_R

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIHOOD
P=0	4.5579	4.6885	-81.32174
P=1	4.5579	4.6885	-81.32174
P=2	4.5579	4.6885	-81.32174

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=0، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر البسيط(DF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(20):نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة PIB_R

النماذج	المعلمات	PIB_R	
		T.cal	T.tab
النموذج الثالث	الجذر الأحادي (Φ)	-4.1879	-3.54
	مركبة الاتجاه العام(b)	0.7817	2.79
	الثابت (c)	1.7176	3.11
النموذج الثاني	الجذر الأحادي (Φ)	-4.1441	-2.94
	الثابت (c)	3.2423	2.54
النموذج الأول	الجذر الأحادي (Φ)	-2.2994	-1.95

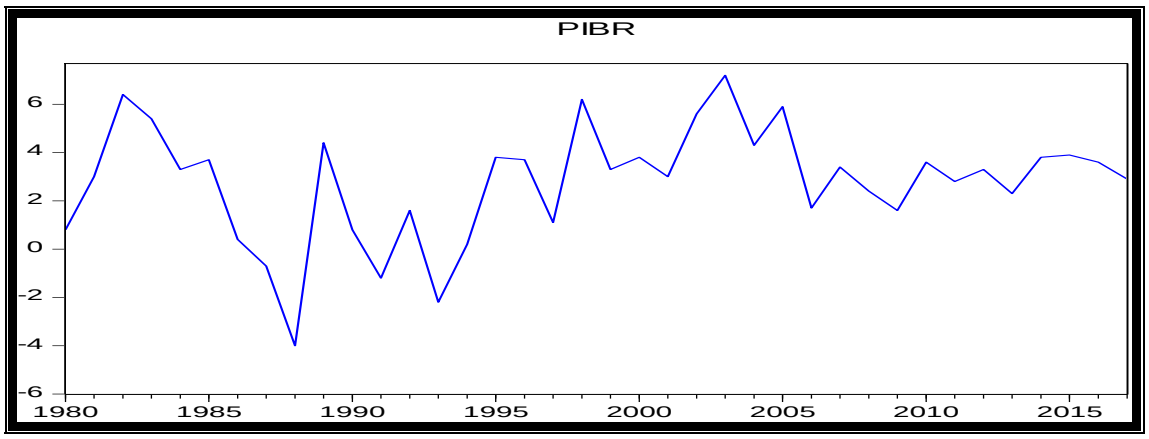
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم05).

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة PIB_R أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة PIB_R، فالقيمة المحسوبة لهذا الأخير أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نرفض الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي وجود الثابت في السلسلة.

- القيمة المحسوبة للجذر الأحادي أقل من القيمة المجدولة في النماذج (3،2،1) عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نرفض الفرضية العدمية H0 أي عدم وجود جذر أحادي، وبالتالي فإن السلسلة مستقرة والشكل التالي يُوضح ذلك:

شكل رقم(09): دراسة استقرارية السلسلة PIB_R



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9.

الفرع الثاني: دراسة إستقرارية السلسلة BC

لدراسة استقرارية السلسلة نقوم بتحديد درجة التأخير (فترة التباطؤ) "P"، لمعرفة نوع الاختبار المطبق أي **ديكي فولر البسيط** (**DF**) أو **ديكي فولر المطور**(**ADF**) بالاعتماد على المعايير التالية: **AKAIKE** و **SCHWARZ** أو تعظيم معيار المعقولية العظمى **LOG LIKELIHOOD** كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (21):تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة BC

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIHOOD
P=0	15.7174	15.8480	-287.7732
P=1	15.7174	15.8480	-287.7732
P=2	15.7174	15.8480	-287.7732

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=0، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر البسيط(DF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(22):نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة BC

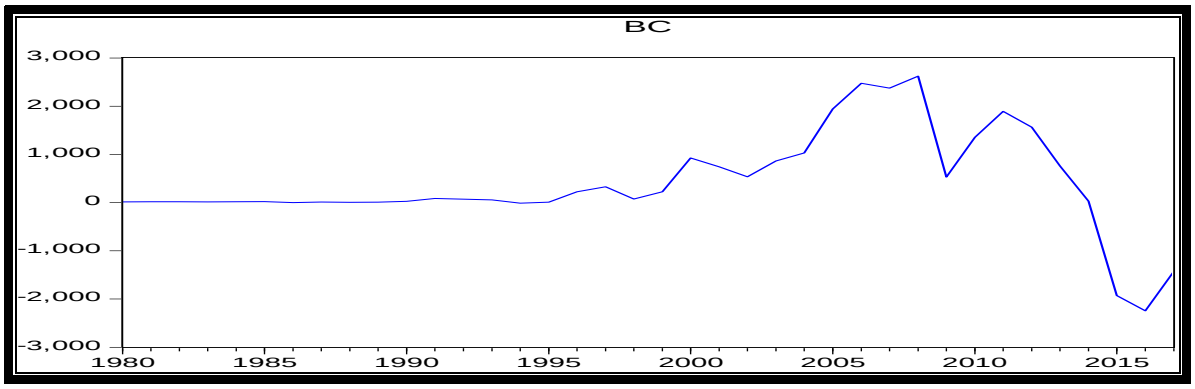
النماذج	المعلمات	BC	
		T.cal	T.tab
النموذج الثالث	الجذر الأحادي (Φ)	-1.13	-3.54
	مركبة الاتجاه العام(b)	-0.74	2.79
	الثابت (c)	0.74	3.11
النموذج الثاني	الجذر الأحادي (Φ)	-1.38	-2.94
	الثابت (c)	0.21	2.54
النموذج الأول	الجذر الأحادي (Φ)	-1.44	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم05)

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة **BC** أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة **BC**، فالقيمة المحسوبة لهذا الأخير أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي عدم وجود الثابت في السلسلة.
- القيمة المحسوبة للجذر الأحادي أكبر من القيمة المجدولة في النماذج (3،2،1) عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نقبل الفرضية العدمية H0 أي وجود جذر أحادي، وبالتالي فإن السلسلة غير مستقرة وهي من نوع DS والشكل التالي يُوضح ذلك:

شكل رقم (10): دراسة استقرارية السلسلة BC



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9.

ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الفرق من الدرجة الأولى فتصبح السلسلة من الشكل:

$$DBC=BC-BC(-1)$$

ثُم باختبار جذر الوحدة مرة أخرى وهذا بعد أن نحدد عدد التأخيرات اللازمة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(23): تحديد درجة التأخير P للسلسلة DBC

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIHOOD
P=0	15.7833	15.9152	-281.0997
P=1	15.7833	15.9152	-281.0997
P=2	15.7833	15.9152	-281.0997

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=0، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر البسيط(DF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(24):نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة DBC

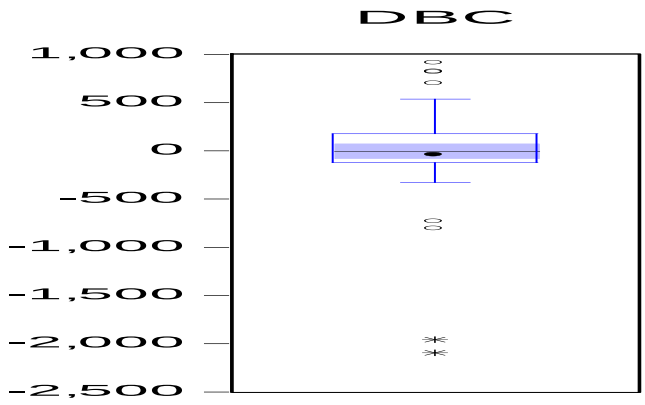
النماذج	المعلمات	DBC	
		T.cal	T.tab
النموذج الثالث	الجذر الأحادي (Φ)	-5.25	-3.54
	مركبة الاتجاه العام(b)	-0.96	2.79
	الثابت (c)	0.70	3.11
النموذج الثاني	الجذر الأحادي (Φ)	-5.18	-2.94
	الثابت (c)	-0.33	2.54
النموذج الأول	الجذر الأحادي (Φ)	-5.24	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم05)

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة **DBC** أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة **DBC**، فالقيمة المحسوبة لهذا الأخير أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي عدم وجود الثابت في السلسلة.
- القيمة المحسوبة للجذر الأحادي أقل من القيمة المجدولة في النماذج (3،2،1) عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نرفض الفرضية العدمية H0 أي عدم وجود جذر أحادي، وبالتالي فإن السلسلة مستقرة والشكل التالي يُوضح ذلك:

شكل رقم (11): دراسة استقرارية السلسلة DBC



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9.

الفرع الثالث: دراسة إستقرارية السلسلة CH

لدراسة استقرارية السلسلة نقوم بتحديد درجة التأخير (فترة التباطؤ) "P"، لمعرفة نوع الاختبار المطبق أي **ديكي فولر البسيط** (**DF**) أو **ديكي فولر المطور**(**ADF**) بالاعتماد على المعايير التالية: **AKAIKE** و**SCHWARZ** أو تعظيم معيار المعقولية العظمى **LOG LIKELIHOOD** كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (25):تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة CH

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIHOOD
P=0	4.3772	4.5078	-77.9788
P=1	4.3367	4.5126	-74.0612
P=2	4.3367	4.5168	-74.0612

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE** و**SCHWAR** هي:P=0، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر البسيط**(**DF**) ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(26):نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة CH

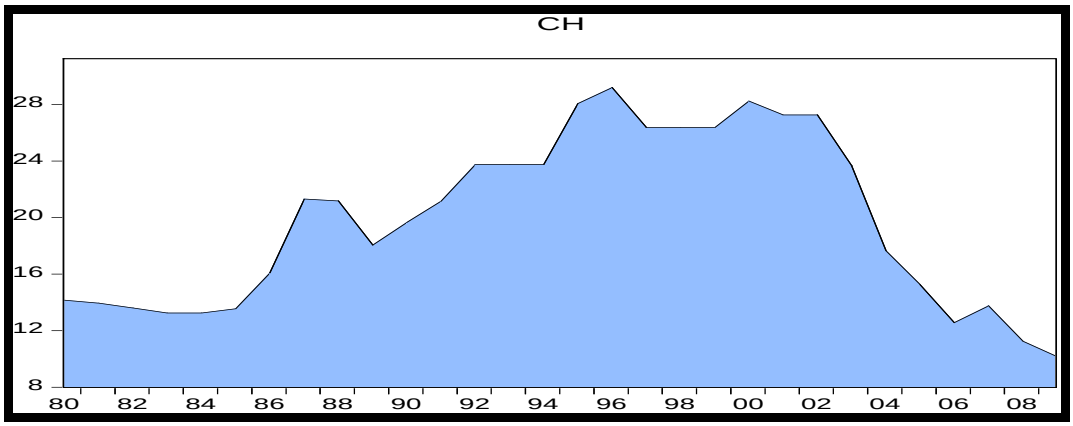
النماذج	المعلمات	CH	
		T.cal	T.tab
النموذج الثالث	الجذر الأحادي (Φ)	-1.29	-3.54
	مركبة الاتجاه العام(b)	-1.70	2.79
	الثابت (c)	1.68	3.11
النموذج الثاني	الجذر الأحادي (Φ)	-0.82	-2.94
	الثابت (c)	0.71	2.54
النموذج الأول	الجذر الأحادي (Φ)	-0.45	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم05).

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة **CH** أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة **CH**، فالقيمة المحسوبة لهذا الأخير أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي عدم وجود الثابت في السلسلة.
- القيمة المحسوبة للجذر الأحادي أكبر من القيمة المجدولة في النماذج(3،2،1) عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نقبل الفرضية العدمية H0 أي وجود جذر أحادي، وبالتالي فإن السلسلة غير مستقرة وهي من نوع DS والشكل التالي يُوضح ذلك:

شكل رقم (12): دراسة استقرارية السلسلة CH



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الفرق من الدرجة الأولى فتصبح السلسلة من الشكل:

$$DCH=CH-CH_{(-1)}$$

جدول رقم(27): تحديد درجة التأخير P للسلسلة DCH

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIHOOD
P=0	4.3665	4.4984	-75.5975
P=1	4.3665	4.4984	-75.5975
P=2	4.3665	4.4984	-75.5975

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=0، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر البسيط(DF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(28):نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة DCH

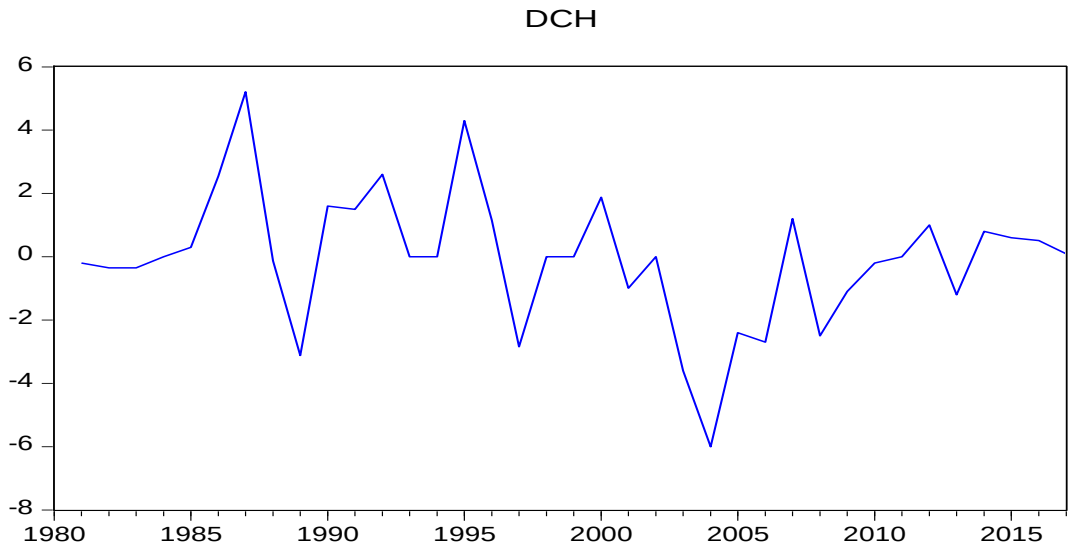
النماذج	المعلمات	DCH	
		T.cal	**T.tab**
النموذج الثالث	الجذر الأحادي (Φ)	-4.28	-3.54
	مركبة الاتجاه العام(b)	-1.02	2.79
	الثابت (c)	0.85	3.11
النموذج الثاني	الجذر الأحادي (Φ)	-4.15	-2.94
	الثابت (c)	-0.11	2.54
النموذج الأول	الجذر الأحادي (Φ)	-4.21	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم05)

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة **DCH** أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة **DCH**، فالقيمة المحسوبة لهذا الأخير أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي عدم وجود الثابت في السلسلة.
- القيمة المحسوبة للجذر الأحادي أقل من القيمة المجدولة في النماذج(3،2،1) عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نرفض الفرضية العدمية H0 أي عدم وجود جذر أحادي، وبالتالي فإن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى والشكل التالي يُوضح ذلك.

شكل رقم (13): دراسة استقرارية السلسلة DCH



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

الفرع الرابع: دراسة إستقرارية السلسلة INF

لدراسة استقرارية السلسلة نقوم بتحديد درجة التأخير (فترة التباطؤ) "P"، لمعرفة نوع الاختبار المطبق أي **ديكي فولر البسيط (DF)** أو **ديكي فولر المطور(ADF)** بالاعتماد على المعايير التالية: **AKAIKE و SCHWARZ** أو تعظيم معيار المعقولية العظمى **LOG LIKELIHOOD** كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (29):تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة INF

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIHOOD
P=0	6.0863	6.2169	-109.5970
P=1	6.0863	6.2169	-109.5970
P=2	6.0863	6.2169	-109.5970

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=0، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر البسيط(DF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(30):نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة INF

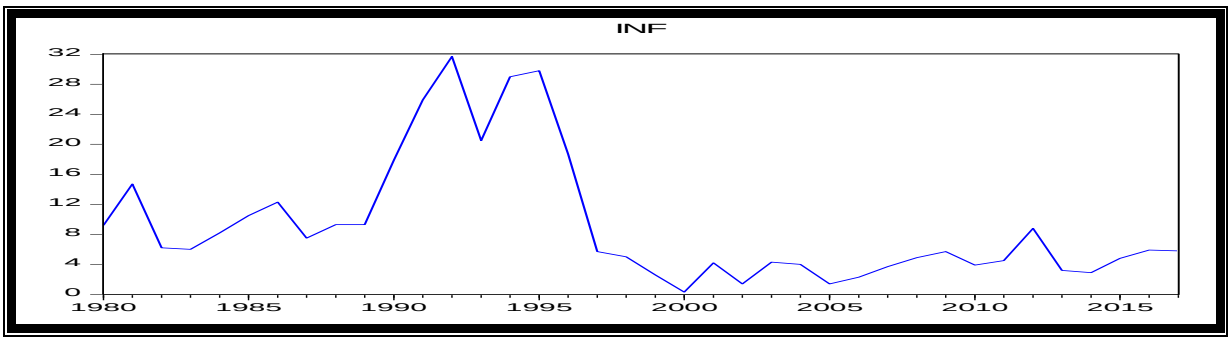
النماذج	المعلمات	INF	
		T.cal	T.tab
النموذج الثالث	الجذر الأحادي (Φ)	-2.10	-3.54
	مركبة الاتجاه العام(b)	-1.07	2.79
	الثابت (c)	1.58	3.11
النموذج الثاني	الجذر الأحادي (Φ)	-1.82	-2.94
	الثابت (c)	1.28	2.54
النموذج الأول	الجذر الأحادي (Φ)	-1.28	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم05)

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة **INF** أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة **INF** ، فالقيمة المحسوبة لهذا الأخير أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي عدم وجود الثابت في السلسلة.
- القيمة المحسوبة للجذر الأحادي أكبر من القيمة المجدولة في النماذج (3،2،1) عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نقبل الفرضية العدمية H0 أي وجود جذر أحادي، وبالتالي فإن السلسلة غير مستقرة وهي من نوع DS والشكل التالي يُوضح ذلك.

شكل رقم (14): دراسة استقرارية السلسلة INF



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الفرق من الدرجة الأولى فتصبح السلسلة من الشكل:

$$DINF=INF-INF_{(-1)}$$

جدول رقم(31): تحديد درجة التأخير P للسلسلة DINF

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIHOOD
P=0	6.2059	6.3379	-108.7077
P=1	6.2059	6.3379	-108.7077
P=2	6.2059	6.3379	-108.7077

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=0، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر البسيط(DF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(32):نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة DINF

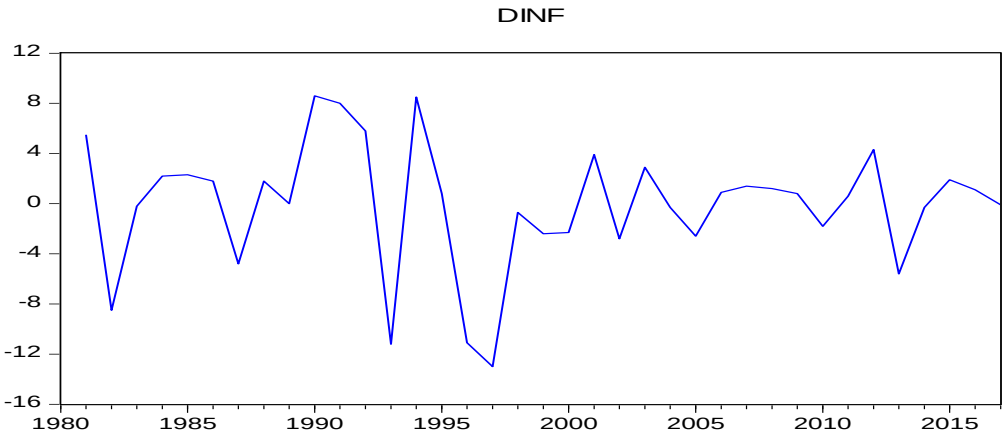
النماذج	المعلمات	DINF	
		T.cal	T.tab
النموذج الثالث	الجذر الأحادي (Φ)	-5.76	-3.54
	مركبة الاتجاه العام(b)	0.11	2.79
	الثابت (c)	-0.23	3.11
النموذج الثاني	الجذر الأحادي (Φ)	-5.86	-2.94
	الثابت (c)	-0.28	2.54
النموذج الأول	الجذر الأحادي (Φ)	-5.93	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم05)

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة **DINF** أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة **DINF**، فالقيمة المحسوبة لهذا الأخير أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي عدم وجود الثابت في السلسلة.
- القيمة المحسوبة للجذر الأحادي أقل من القيمة المجدولة في النماذج (3،2،1) عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نرفض الفرضية العدمية H0 أي عدم وجود جذر أحادي، وبالتالي فإن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى والشكل التالي يُوضح ذلك:

شكل رقم (15): دراسة استقرارية السلسلةDINF



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9.

الفرع الخامس: دراسة إستقرارية السلسلة SB

لدراسة استقرارية السلسلة نقوم بتحديد درجة التأخير (فترة التباطؤ) "P"، لمعرفة نوع الاختبار المطبق أي **ديكي فولر البسيط (DF)** أو **ديكي فولر المطور(ADF)** بالاعتماد على المعايير التالية: **AKAIKE و SCHWARZ** أو تعظيم معيار المعقولية العظمى **LOG LIKELIHOOD** كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (33):تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة SB

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIHOOD
P=0	15.5478	15.6784	-284.6346
P=1	15.4236	15.5996	-273.6265
P=2	15.4236	15.5996	-273.6265

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=1، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر المطور (ADF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(34):نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة SB

النماذج	المعلمات	SB	
		T.cal	T.tab
النموذج السادس	الجذر الأحادي (Φ)	-2.96	-3.53
	مركبة الاتجاه العام(b)	-1.26	2.79
	الثابت (c)	0.76	3.11
النموذج الخامس	الجذر الأحادي (Φ)	-2.66	-2.94
	الثابت (c)	-0.69	2.54
النموذج الرابع	الجذر الأحادي (Φ)	-2.59	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم05).

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة **SB** أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة **SB**، فالقيمة المحسوبة لهذا الأخير أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي عدم وجود الثابت في السلسلة.

- القيمة المحسوبة للجذر الأحادي أقل من القيمة المجدولة في النموذج الرابع عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نرفض الفرضية العدمية H0 أي عدم وجود جذر أحادي، وبالتالي فإن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

الفرع السادس: دراسة إستقرارية السلسلة PET

لدراسة استقرارية السلسلة نقوم بتحديد درجة التأخير (فترة التباطؤ) "P"، لمعرفة نوع الاختبار المطبق أي **ديكي فولر البسيط (DF)** أو **ديكي فولر المطور(ADF)** بالاعتماد على المعايير التالية: **AKAIKE و SCHWARZ** أو تعظيم معيار المعقولية العظمى **LOG LIKELIHOOD** كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (35):تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة PET

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIHOOD
P=0	8.1263	8.2569	-147.3377
P=1	8.1263	8.2569	-147.3377
P=2	8.1263	8.2569	-147.3377

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=0، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر البسيط(DF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(36):نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة PET

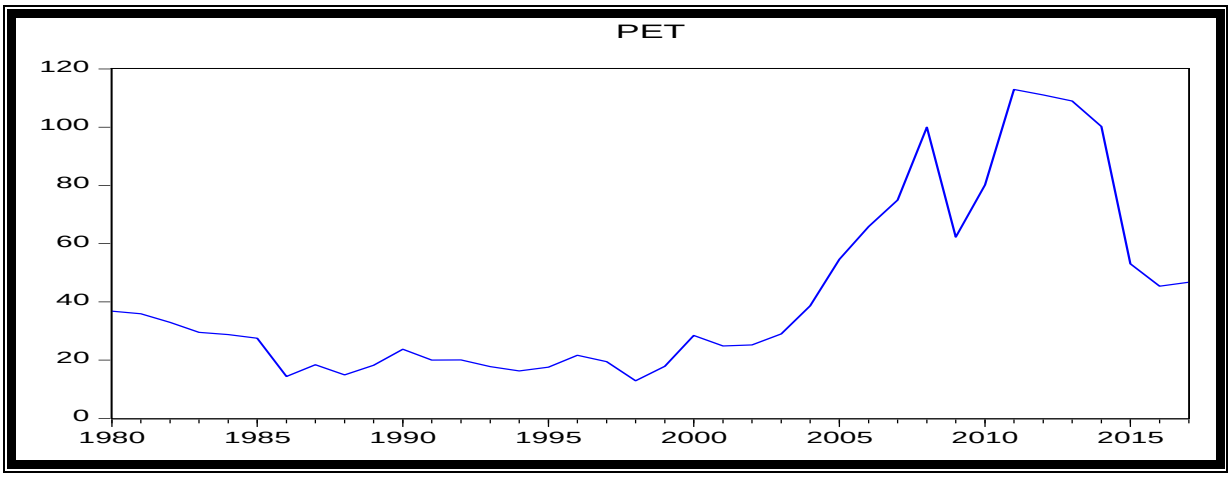
النماذج	المعلمات	PET	
		T.cal	T.tab
النموذج الثالث	الجذر الأحادي (Φ)	-1.88	-3.54
	مركبة الاتجاه العام(b)	1.30	2.79
	الثابت (c)	0.25	3.11
النموذج الثاني	الجذر الأحادي (Φ)	-1.35	-2.94
	الثابت (c)	1.16	2.54
النموذج الأول	الجذر الأحادي (Φ)	-0.69	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم05).

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة**PET** أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة **PET**، فالقيمة المحسوبة لهذا الأخير أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي عدم وجود الثابت في السلسلة.
- القيمة المحسوبة للجذر الأحادي أكبر من القيمة المجدولة في النماذج (3،2،1) عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نقبل الفرضية العدمية H0 أي وجود جذر أحادي، وبالتالي فإن السلسلة غير مستقرة وهي من نوع DS والشكل التالي يُوضح ذلك:

شكل رقم (16): دراسة استقرارية السلسلة PET



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الفرق من الدرجة الأولى فتصبح السلسلة من الشكل:

$$DPET=PET-PET(-1)$$

جدول رقم(37): تحديد درجة التأخير P للسلسلة DPET

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIHOOD
P=0	8.2555	8.3875	-145.6004
P=1	8.2555	8.3875	-145.6004
P=2	8.2555	8.3875	-145.6004

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=0، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر البسيط(DF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(38):نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة DPET

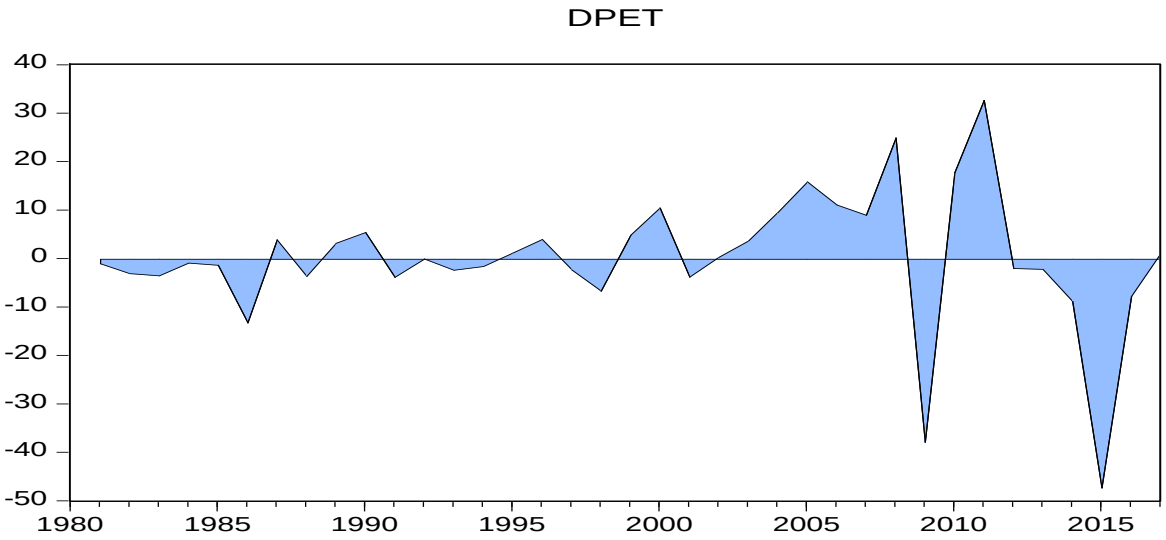
النماذج	المعلمات	DPET	
		T.cal	**T.tab**
النموذج الثالث	الجذر الأحادي (Φ)	-5.47	-3.54
	مركبة الاتجاه العام(b)	-0.04	2.79
	الثابت (c)	0.09	3.11
النموذج الثاني	الجذر الأحادي (Φ)	-5.55	-2.94
	الثابت (c)	0.12	2.54
النموذج الأول	الجذر الأحادي (Φ)	-5.63	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم05)

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة DPET أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة DPET، فالقيمة المحسوبة لهذا الأخير أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي عدم وجود الثابت في السلسلة.
- القيمة المحسوبة للجذر الأحادي أقل من القيمة المجدولة في النماذج (3،2،1) عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نرفض الفرضية العدمية H0 أي عدم وجود جذر أحادي، وبالتالي فإن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى والشكل التالي يُوضح ذلك:

شكل رقم (17): دراسة استقرارية السلسلة DPET



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9.

الفرع السابع: دراسة إستقرارية السلسلة $\frac{M2}{PIB}$

لدراسة استقرارية السلسلة نقوم بتحديد درجة التأخير (فترة التباطؤ) "P"، لمعرفة نوع الاختبار المطبق أي **ديكي فولر البسيط (DF)** أو **ديكي فولر المطور(ADF)** بالاعتماد على المعايير التالية: **AKAIKE و SCHWARZ** أو تعظيم معيار المعقولية العظمى **LOG LIKELIHOOD** كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (39):تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة $\frac{M}{PIB}$

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIHOOD
P=0	7.2177	7.3483	-130.5275
P=1	7.2177	7.3483	-130.5275
P=2	7.2177	7.3483	-130.5275

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=0، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر البسيط (DF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(40):نتائج اختبار ديكي فولر المبسط(DF) للسلسلة $\frac{M2}{PIB}$

النماذج	المعلمات	$\frac{M2}{PIB}$	
		T.cal	T.tab
النموذج الثالث	الجذر الأحادي (Φ)	-4.88	-3.53
	مركبة الاتجاه العام(b)	-1 .25	2.79
	الثابت (c)	3.61	3.11
النموذج الثاني	الجذر الأحادي (Φ)	-4.68	-2.94
	الثابت (c)	3.96	2.54
النموذج الأول	الجذر الأحادي (Φ)	-2 .10	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم05).

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة $\frac{M}{PIB}$ أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة $\frac{M}{PIB}$، فالقيمة المحسوبة لهذا الأخير أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نرفض الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي وجود الثابت في السلسلة.
- القيمة المحسوبة للجذر الأحادي أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نرفض الفرضية العدمية H0 أي عدم وجود جذر أحادي، وبالتالي فإن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

الفرع الثامن: دراسة استقرارية السلسلة Ouv

لدراسة استقرارية السلسلة نقوم بتحديد درجة التأخير (فترة التباطؤ) "P"، لمعرفة نوع الاختبار المطبق أي **ديكي فولر البسيط** (**DF**) أو **ديكي فولر المطور**(**ADF**) بالاعتماد على المعايير التالية: **AKAIKE و SCHWARZ** أو تعظيم معيار المعقولية العظمى **LOG LIKELIHOOD** كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (41):تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة Ouv

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIHOOD
P=0	6.0653	6.1959	-109.2083
P=1	5.9994	6.1753	-103.9893
P=2	5.9994	6.1753	-103.9893

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=1، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر المطور (ADF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(42):نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة Ouv

النماذج	المعلمات	Ouv	
		T.cal	T.tab
النموذج السادس	الجذر الأحادي (Φ)	-2.10	-3.53
	مركبة الاتجاه العام(b)	1.46	2.79
	الثابت (c)	1.81	3.11
النموذج الخامس	الجذر الأحادي (Φ)	-1.52	-2.94
	الثابت (c)	1.44	2.54
النموذج الرابع	الجذر الأحادي (Φ)	-0.57	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم05).

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة**Ouv** أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة **Ouv** فالقيمة المحسوبة لهذا الأخير أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي عدم وجود الثابت في السلسلة.

- القيمة المحسوبة للجذر الأحادي أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نقبل الفرضية العدمية H0 أي وجود جذر أحادي، وبالتالي فإن السلسلة غير مستقرة وهي من نوع DS.

ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الفرق من الدرجة الأولى فتصبح السلسلة من الشكل:

$$Douv=ouv-ouv_{(-1)}$$

جدول رقم (43):تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة Douv

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIHOOD
P=0	6.17 37	6.3057	-108.1279
P=1	6.17 37	6.3057	-108.1279
P=2	6.17 37	6.3057	-108.1279

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=0، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر المبسط (DF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(44):نتائج اختبار ديكي فولر المبسط(DF) للسلسلة Douv

النماذج	المعلمات	Douv	
		T.cal	T.tab
النموذج الثالث	الجذر الأحادي (Φ)	-4.66	-3.53
	مركبة الاتجاه العام(b)	0.31	2.79
	الثابت (c)	-0.40	3.11
النموذج الثاني	الجذر الأحادي (Φ)	-4.71	-2.94
	الثابت (c)	-0.27	2.54
النموذج الأول	الجذر الأحادي (Φ)	-4.77	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم05).

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة **Douv** أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة **Douv**فالقيمة المحسوبة لهذا الأخير أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي عدم وجود الثابت في السلسلة.
- القيمة المحسوبة للجذر الأحادي أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نرفض الفرضية العدمية H0 أي عدم وجود جذر أحادي، وبالتالي فإن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى .

الفرع التاسع: دراسة استقرارية السلسلة Inv

لدراسة استقرارية السلسلة نقوم بتحديد درجة التأخير (فترة التباطؤ) "P"، لمعرفة نوع الاختبار المطبق أي **ديكي فولر البسيط** (**DF**) أو **ديكي فولر المطور**(**ADF**) بالاعتماد على المعايير التالية: **AKAIKE و SCHWARZ** أو تعظيم معيار المعقولية العظمى **LOG LIKELIHOOD** كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (45):تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة Inv

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIHOOD
P=0	4.9165	5.0471	-87.95
P=1	4.9165	5.0471	-87.95
P=2	4.9165	5.0471	-87.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=0، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر البسيط** (**DF**) ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(46):نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة Inv

النماذج	المعلمات	Inv	
		T.cal	T.tab
النموذج الثالث	الجذر الأحادي (Φ)	-0.34	-3.53
	مركبة الاتجاه العام(b)	2.28	2.79
	الثابت (c)	-0.26	3.11
النموذج الثاني	الجذر الأحادي (Φ)	-0.003	-2.94
	الثابت (c)	0.14	2.54
النموذج الأول	الجذر الأحادي (Φ)	0.76	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم05).

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة**Inv** أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة **Inv** فالقيمة المحسوبة لهذا الأخير أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي عدم وجود الثابت في السلسلة.
- القيمة المحسوبة للجذر الأحادي أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نقبل الفرضية العدمية H0 أي وجود جذر أحادي، وبالتالي فإن السلسلة غير مستقرة وهي من نوع DS .

ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الفرق من الدرجة الأولى فتصبح السلسلة من الشكل:

$$Dinv = inv - inv_{(-1)}$$

جدول رقم (47):تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة Dinv

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIHOOD
P=0	4.9420	5.0739	-85.95
P=1	4.8644	5.0421	-81.1273
P=2	4.8644	5.0421	-81.1273

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=1، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر المطور (ADF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(48):نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة Dinv

النماذج	المعلمات	Dinv	
		T.cal	T.tab
النموذج السادس	الجذر الأحادي (Φ)	-5.16	-3.53
	مركبة الاتجاه العام(b)	1.91	2.79
	الثابت (c)	-1.35	3.11
النموذج الخامس	الجذر الأحادي (Φ)	-4.63	-2.94
	الثابت (c)	0.72	2.54
النموذج الرابع	الجذر الأحادي (Φ)	-4.61	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم05).

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة**Dinv** أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة **Dinv** فالقيمة المحسوبة لهذا الأخير أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي عدم وجود الثابت في السلسلة.

- القيمة المحسوبة للجذر الأحادي أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نرفض الفرضية العدمية H0 أي عدم وجود جذر أحادي، وبالتالي فإن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

وبعد دراسة استقرارية السلاسل تم التوصل إلى أن:

$$PIBr \rightarrow I(\mathbf{0}) \;/\; PET \rightarrow (1) \;/\; M2 \rightarrow (\mathbf{0}) \;/\; OUV \rightarrow (\mathbf{1}) \;/INV \rightarrow (\mathbf{1}) \;/INF \rightarrow (\mathbf{1})$$
$$CH \rightarrow (\mathbf{1}) \;/SB \rightarrow (\mathbf{0}) \;/BC \rightarrow (\mathbf{1})$$

المطلب الرابع: دراسة علاقات الارتباط والسببية بين المتغيرات

سنقوم في هذا المطلب بتحليل معطيات الدراسة من خلال علاقات الارتباط والسببية، وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews9، قصد التعرف على قوة واتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات.

❖ **النموذج الأول:** $\mathbf{PIB_r = f\left(Pet\ ,\ \frac{M2}{PIB}, ouv\left(\frac{X+M}{PIB}\right)\ ,Inv, Inf,\ \varepsilon_i\right)}$

أولا:علاقة الارتباط بين المتغيرات

جدول رقم (49): علاقة الارتباط بين المتغيرات بالنسبة للنموذج الأول

	PIBR	PET	M2	OUV	INV	INF
PIBR	1	0.15179266	0.08806773	0.43392867	0.03175982	-0.42420046
PET	0.15179266	1	-0.12313271	0.70308859	0.32134468	-0.41406724
M2	0.08806773	-0.12313271	1	0.08243386	-0.43145661	0.05867209
OUV	0.43392867	0.70308859	0.08243386	1	0.05332278	-0.4174126
INV	0.03175982	0.32134468	-0.43145661	0.05332278	1	-0.08108835
INF	-0.42420046	-0.41406724	0.05867209	-0.4174126	-0.08108835	1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

نُلاحظ من خلال الجدول رقم (49) المبين لمعاملات الارتباط بين المتغيرات المدروسة أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين **PIBR** و**PET** بمعنى أن الزيادة في أسعار النفط تؤدي إلى الزيادة في النمو لكن بنسب بسيطة، ونفس الشيء بالنسبة للانفتاح الاقتصادي أي أنه توجد علاقة طردية ضعيفة بين **PIBR** و **OUV** أي أن الزيادة في الانفتاح تؤدي إلى الزيادة في النمو وهي نتيجة ايجابية اقتصاديا، في حين نسجل ارتباط طردي

ولكن ضعيف بين PIBR وM2 ، وبين PIBR وINV على التوالي 0.08 و0.03، بينما نُسجل ايضا ارتباط عكسي ضعيف بين PIBR وINF أي أن الزيادة في معدل التضخم تُؤدي إلى انخفاض النمو.

ثانيا: دراسة السببية بين المتغيرات

نظريا يُمكن القول أن توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية يُعطي عناصر انعكاس جد مناسبة لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، أما عمليا فإنه ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية والجدول التالي يوضح نتائج اختبار السببية لـ **Granger** بين متغيرات الدراسة (التأخير بسنة واحدة).

جدول رقم (50):نتائج تطبيق برنامج اختبار Granger للسببية بين المتغيرات

الفرضيات	statistic.F	Proba	الملاحظات
Pet لا يسبب pibr	0.1315	0.7191	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نقبل فرضية عدم وجود
Pibr لا يسبب pet	0.4766	0.4946	علاقة سببية ثنائية بين Pet وPibr عند مستوى معنوية 5%
M2 لا يسبب pibr	1.0166	0.3204	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نقبل فرضية عدم وجود
Pibr لا يسبب m2	0.0216	0.8838	علاقة سببية ثنائية بينM2 وPibr عند مستوى معنوية 5%
Ouv لا يسبب pibr	4.5604	0.0400	وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من Ouv اتجاه pibr
Pibr لا يسبب ouv	0.3213	0.5745	
Inv لا يسبب pibr	0.0569	0.8129	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نقبل فرضية عدم وجود
Pibr لا يسبب inv	0.0265	0.8715	علاقة سببية ثنائية بينInv وPibr عند مستوى معنوية 5%
Inf لا يسبب pibr	2.5547	0.1192	عدم وجود علاقة سببية منinf اتجاهPibr مع وجود علاقة
Pibr لا يسبب inf	4.6377	0.0385	سببية من Pibr اتجاه inf

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 .

❖ النموذج الثاني: $\mathbf{BC=f\ (Pet\ ,\ \frac{M2}{PIB}\ ,ouv(\frac{X+M}{PIB})\ ,Inv,Inf,\ \varepsilon_i)}$

أولا: علاقة الارتباط بين المتغيرات

جدول رقم (51): علاقة الارتباط بين المتغيرات بالنسبة للنموذج الثاني

	BC	PET	M2	OUV	INV	INF
BC	1	0.47485838	0.31095627	0.55543208	-0.55296714	-0.25867546
PET	0.47485838	1	-0.12313271	0.70308859	0.32134468	-0.41406724
M2	0.31095627	-0.12313271	1	0.08243386	-0.43145661	0.05867209
OUV	0.55543208	0.70308859	0.08243386	1	0.05332278	-0.4174126
INV	-0.55296714	0.32134468	-0.43145661	0.05332278	1	-0.08108835
INF	-0.25867546	-0.41406724	0.05867209	-0.4174126	-0.08108835	1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

نُلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة طردية ضعيفة بين BC وPET وبين BCو M2 على التوالي 0.47و0.31، بينما نسجل وجود علاقة ارتباط طردية متوسط بين **BC** و **OUV** بمعنى أن زيادة الانفتاح الاقتصادي تؤدي إلى زيادة أو تحسن في الميزان التجاري، في حين نسجل ارتباط عكسي متوسط بين INV وBC بينما نسجل ارتباط عكسي ضعيف بين INF وBC بمعنى أي زيادة في التضخم تؤدي إلى انخفاض في الميزان التجاري وهي نتيجة مقبولة اقتصاديا.

ثانيا: دراسة السببية بين المتغيرات

جدول رقم (52):نتائج تطبيق برنامج اختبار Granger للسببية بين المتغيرات

الفرضيات	statistic.F	Proba	الملاحظات
Pet لا يسبب bc	9.2924	0.0044	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نرفض فرضية Pet لا يسبب bc عند مستوى معنوية 5%، ونقبل فرضية bc لا يسببpet .
bc لا يسبب pet	3.6383	0.0649	
M2 لا يسبب bc	0.1528	0.6983	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية ثنائية بينM2 و bc عند مستوى معنوية 5%
bc لا يسبب m2	0.6403	0.4291	
Ouv لا يسبب bc	0.0268	0.8707	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية ثنائية بينOuv و bc عند مستوى معنوية 5%
bc لا يسبب ouv	1.8899	0.1782	
Inv لا يسبب bc	2.5496	0.1196	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية ثنائية بينInv و bc عند مستوى معنوية 5%
bc لا يسبب inv	2.3374	0.1356	
Inf لا يسبب bc	0.0016	0.9678	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية ثنائية بين Inf و bc عند مستوى معنوية 5%
bc لا يسبب inf	0.1251	0.7257	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 .

❖ **النموذج الثالث:** $\mathbf{CH=f\left(Pet\ ,\ \frac{M2}{PIB}\ ,ouv\left(\frac{X+M}{PIB}\right)\ ,Inv,Inf,\ \varepsilon_i\right)}$

أولا: علاقة الارتباط بين المتغيرات

جدول رقم (53): علاقة الارتباط بين المتغيرات بالنسبة للنموذج الثالث

	CH	PET	M2	OUV	INV	INF
CH	1	-0.67522255	0.32626714	-0.44366196	-0.63552567	0.26696636
PET	-0.67522255	1	-0.12313271	0.70308859	0.32134468	-0.41406724
M2	0.32626714	-0.12313271	1	0.08243386	-0.43145661	0.05867209
OUV	-0.44366196	0.70308859	0.08243386	1	0.05332278	-0.4174126
INV	-0.63552567	0.32134468	-0.43145661	0.05332278	1	-0.08108835
INF	0.26696636	-0.41406724	0.05867209	-0.4174126	-0.08108835	1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود ارتباط عكسي متوسط بين PET وCH ،وبين OUV و CH وبين INV و CH على التوالي 0.67-، 0.44-، 0.63- بمعنى أي تحسن في أسعار النفط أو زيادة في

الانفتاح والاستثمار تؤدي إلى انخفاض لمعدل البطالة وهي نتائج مقبولة اقتصاديا، بينما نسجل ارتباط طردي ضعيف بين M2 وCH وبين INFوCH على التوالي: 0.32، 0.26.

ثانيا: دراسة السببية بين المتغيرات

جدول رقم (54):نتائج تطبيق برنامج اختبار Granger للسببية بين المتغيرات

الفرضيات	statistic.F	Proba	الملاحظات
Pet لا يسبب ch	6.5015	0.0155	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نرفض فرضية Pet لا يسبب ch عند مستوى معنوية 5%، ونقبل فرضية ch لا يسبب pet .
ch لا يسبب pet	0.0270	0.8703	
M2 لا يسبب ch	0.6088	0.4406	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية ثنائية بينM2 و ch عند مستوى معنوية 5%
ch لا يسبب m2	2.2670	0.1414	
Ouv لا يسبب ch	6.9095	0.0128	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نرفض فرضية Ouv لا يسبب ch عند مستوى معنوية 5%، ونقبل فرضية ch لا يسبب Ouv .
ch لا يسبب ouv	3.3499	0.0760	
Inv لا يسبب ch	2.4539	0.1265	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية ثنائية بينInv و ch عند مستوى معنوية 5%
ch لا يسبب inv	3.0432	0.0901	
Inf لا يسبب ch	0.4710	0.4971	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية ثنائية بين Inf و ch عند مستوى معنوية 5%
ch لا يسبب inf	0.1950	0.6615	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 .

❖ **النموذج الرابع:** $\mathbf{INF=f\ (Pet\ ,\ \frac{M2}{PIB}\ ,ouv(\frac{X+M}{PIB})\ \ ,Inv\ ,\ \varepsilon_i)}$

أولا: علاقة الارتباط بين المتغيرات

جدول رقم (55): علاقة الارتباط بين المتغيرات بالنسبة للنموذج الرابع

	INF	PET	M2	OUV	INV
INF	1	-0.41406724	0.05867209	-0.4174126	-0.08108835
PET	-0.41406724	1	-0.12313271	0.70308859	0.32134468
M2	0.05867209	-0.12313271	1	0.08243386	-0.43145661
OUV	-0.4174126	0.70308859	0.08243386	1	0.05332278
INV	-0.08108835	0.32134468	-0.43145661	0.05332278	1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

نُلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود ارتباط عكسي ضعيف بين PET وINF ، وبين OUV وINF على التوالي:0.41- ، 0.41-، بمعنى أي زيادة في أسعار النفط والانفتاح تؤدي إلى انخفاض التضخم، بينما نسجل ارتباط عكسي ضيف بين INV وINF ، في حين نسجل ارتباط طردي ضعيف بين M2وINF.

ثانيا: دراسة السببية بين المتغيرات

جدول رقم (56):نتائج تطبيق برنامج اختبار Granger للسببية بين المتغيرات

الفرضيات	statistic.F	Proba	الملاحظات
Pet لا يسبب inf	0.1640	0.6880	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نقبل فرضية Pet لا يسبب inf عند مستوى معنوية 5%، ونقبل فرضية inf لا يسبب pet .وبالتالي لا توجد علاقة متبادلة بين المتغيرين
inf لا يسبب pet	0.8139	0.3733	
M2 لا يسبب inf	0.5526	0.4623	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية ثنائية بينM2 و inf عند مستوى معنوية 5%
inf لا يسبب m2	0.0161	0.8995	
Ouv لا يسبب inf	0.8996	0.3496	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية ثنائية بين Ouv و inf عند مستوى معنوية 5%
inf لا يسبب ouv	1.0995	0.3026	
Inv لا يسبب inf	0.0011	0.9734	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية ثنائية بينInv وinf عند مستوى معنوية 5%
inf لا يسبب inv	1.4184	0.2419	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 .

❖ **النموذج الخامس:** $SB=f\left(Pet, \frac{M2}{PIB}, ouv\left(\frac{X+M}{PIB}\right), Inv, Inf, \varepsilon_i\right)$

أولا: علاقة الارتباط بين المتغيرات

جدول رقم (57): علاقة الارتباط بين المتغيرات بالنسبة للنموذج الخامس

	SB	PET	M2	OUV	INV	INF
SB	1	-0.25610463	0.40824722	-0.01579789	-0.68628895	0.02042024
PET	-0.25610463	1	-0.12313271	0.70308859	0.32134468	-0.41406724
M2	0.40824722	-0.12313271	1	0.08243386	-0.43145661	0.05867209
OUV	-0.01579789	0.70308859	0.08243386	1	0.05332278	-0.4174126
INV	-0.68628895	0.32134468	-0.43145661	0.05332278	1	-0.08108835
INF	0.02042024	-0.41406724	0.05867209	-0.4174126	-0.08108835	1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتباط عكسي ضعيف بين PET وSB وارتباط عكسي ضعيف بين OUV و SBوارتباط عكسي متوسط بين INV وSB ، بينما نسجل ارتباط ضعيف بين M2 وSB وارتباط طردي ضعيف بين INF وSB .

ثانيا: دراسة السببية بين المتغيرات

جدول رقم (58):نتائج تطبيق برنامج اختبار Granger للسببية بين المتغيرات

الفرضيات	statistic.F	Proba	الملاحظات
Pet لا يسبب SB	8.6974	0.0057	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نرفض فرضية Pet لا يسبب SB عند مستوى معنوية 5%، ونرفض فرضيةSB لا يسبب pet .أي توجد علاقة متبادلة بين المتغيرين.
SB لا يسبب pet	5.7497	0.0221	
M2 لا يسبب SB	1.6458	0.2082	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية ثنائية بينM2 و SB عند مستوى معنوية 5%
SB لا يسبب m2	10.3966	0.2484	
Ouv لا يسبب SB	0.7136	0.4042	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية ثنائية بين Ouv و SB عند مستوى معنوية 5%
SB لا يسبب ouv	1.3794	0.2484	
Inv لا يسبب SB	0.9960	0.3253	وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من SB اتجاه inv
SB لا يسبب inv	6.6010	0.0148	
Inf لا يسبب SB	0.3277	0.5708	من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية ثنائية بين Inf و SB عند مستوى معنوية 5%
SB لا يسبب inf	0.0270	0.8704	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 .

المبحث الثاني: اختبار التكامل المشترك وتقدير النماذج

بعد دراستنا لكل السلاسل الزمنية، وذلك من خلال اختبار استقراريتها وجدنا أن بعضها مستقرة بعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى، ومنه فهناك إمكانية وجود شعاع تكامل مشترك بين هذه السلاسل في المدى الطويل وهذا ما سنتطرق إليه في ما يلي:

المطلب الأول: تقدير النماذج

أولا: تحديد درجة التأخير المثلى للمسار VAR.(النموذج الأول)

يتم اختيار درجة تأخير مسار **VAR** اعتمادا على معايير **AKAIKE وSCHWAR** ، حيث أن الاختيار يتم وفق أدنى قيمة إحصائية لهذين المعيارين، أو معيار المعقولية العظمى المقابل لدرجة التأخير المقبولة، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(59): تحديد درجة تأخير مسار VAR (النموذج الأول)

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIGOO
P=1	4.4160	4.7208	-74.6975
P=2	4.4951	4.8470	-72.9126
P=3	4.5664	4.9663	-70.9129

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9.

من خلال قراءة بسيطة للجدول وبالاعتماد على المعيارين **AKAIKE** و SCHWAR يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى هي:P=1 ، لأنه يقابل أقل قيمة بالنسبة للمعيارين.

❖ تقدير النموذجVAR وتحليل النتائج

يُكتب نموذج الانحدار الذاتي VAR للمتغيرات محل الدراسة (أسعار النفط، الكتلة النقدية، الانفتاح التجاري، الاستثمار، التضخم) ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام، وباستعمال برنامج Eviews تحصلنا على المعادلة التالية التي سنركز من خلالها على طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط:

$$PIBr = \underset{(-1.68)}{-5.81} + \underset{(0.27)}{0.04pibr\,(-1)} - \underset{(-2.24)}{0.03pet} + \underset{(0.56)}{0.02m2} + \underset{(2.93)}{0.14ouv} + \underset{(1.17)}{0.07inv} - \underset{(-1.83)}{0.09inf}$$

$R^2 = 0.39$ F=3.32 n=37

- **من الناحية الإحصائية:**

من خلال المعادلة المتعلقة بالنمو الاقتصادي يُمكن إعطاء الملاحظات التالية:

- معامل التحديد $R^2 = 0.39$ وهو يدل على أن النمو الاقتصادي مفسّر من قبل المتغيرات المستقلة بنسبة 39% أما الباقي فهو 61% والتي تُعبر عن الأخطاء العشوائية.
- كما أن قيمة فيشر الإحصائية المحسوبة مُساوية لـ 3.32 وهي أكبر من القيمة المجدولة 2.69 وهذا يدل على أن النموذج مقبول.

- **من الناحية الاقتصادية:**

- وجود ثابت سالب وهو يُمثل قيمة ابتدائية للنمو الاقتصادي في غياب المتغيرات الأخرى، كما أن قيمة ستيودنت غير معنوية.
- وجود علاقة سالبة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي لأنه حسب هذين المتغيرين عندما يتم وضع الميزانية العمومية – خاصة في جانب الاستثمارات – كلما كانت القيمة مرتفعة يُؤدي ذلك إلى ارتفاع الإنتاج المحلي الذي يُؤدي إلى ارتفاع الناتج الداخلي الذي يُعبر عن النمو الاقتصادي.
- تُشير العلاقة بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي إلى أنه كلما ارتفعت الكتلة النقدية بوحدة واحدة سوف يُؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام بـ 0.02، على اعتبار أن هذه العلاقة تتجه من

النقود إلى الناتج الداخل الخام، وأن التغير في العرض النقدي هو سبب التقلبات في الأسعار والإنتاج والعمالة.

- بالنسبة للانفتاح التجاري فإن إشارته موجبة مما يدل على أن العلاقة طردية بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، حيث إذا تغير الانفتاح التجاري بوحدة واحدة فإن نمو الناتج الداخلي الخام سوف يتغير بـ 0.14 مما يعني هذا التغير مقبول من الناحية الاقتصادية، لأن هذا النمو متأت من القطاع النفطي وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.
- بالنسبة للاستثمار فإن إشارته موجبة مما يدل على أن العلاقة طردية بين النمو الاقتصادي والاستثمار، إذ أن الرفع من معدل النمو الاستثماري وتامين فرص العمل يساعدان على تنشيط الحياة الاقتصادية وهذا ما فعلته النظرية الكلاسيكية حيث قامت بتخفيض أجور العمال لتنشيط الطلب على الإنتاج، أما النظرية الكينزية فاتخذت إجراء مُعاكس تمثل في ارتفاع الأجور النقدية ومن ثم زيادة الطلب الكلي الأمر الذي يساعد في زيادة تشغيل العمالة نتيجة زيادة الاستثمار الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- بالنسبة للتضخم فإن إشارته سالبة مما يدل على أن العلاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والتضخم، حيث إذا تغير التضخم بوحدة واحدة فإن نمو الناتج الداخلي الخام سوف يتغير بـ 0.09.

التضخم عند المعدلات المنخفضة يكون له آثار ايجابية على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة أسعار المنتجات تعمل على زيادة أرباح الشركات مما يزيد من التحصيل الضريبي للحكومة ويؤدي ذلك إلى رفع عجلة النمو ويحدث العكس في حالة معدلات التضخم مرتفعة.

ثانيا: تحديد درجة التأخير المثلى للمسار VAR.(النموذج الثاني)

بالاستعانة ببرنامج Eviews وباستخدام عدة معايير تم تحديد درجة التأخير المثلى كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(60): تحديد درجة تأخير مسار VAR (النموذج الثاني)

LOG LIKELIGOO	SCHWARZ	AKAIKE	المعيار / درجة التأخير
-275.2425	15.4635	15.2023	P=1
-267.9069	15.5805	15.2726	P=2
-260.7906	15.7149	15.3594	P=3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9.

وبالاعتماد على المعيارين **AKAIKE** و SCHWAR يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى هي P=1 ، لأنه يقابل أقل قيمة بالنسبة للمعيارين.

❖ اختبار التكامل المشترك

هناك عدة اختبارات لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) منها اختبار جوهانسن، إن اختبارات التكامل المشترك تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، كما أن هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة ما إذا كان حجم عينة الدراسة (عدد المشاهدات) صغيرا، وعليه سنقوم بإجراء اختبار جوهانسن Johansen لاختبار وجود شعاع تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة في المدى الطويل في ما يلي:

جدول رقم(61): نتائج اختبار التكامل بطريقة johansen (النموذج الثاني)

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة الذاتية	اختبار إحصائية الأثر		اختبار إحصائية القيمة العظمى	
			القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة الحرجة	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة
r=0	r>0	0.6313	85.4377	69.8188	35.9219	33.8768
r=1	r>1	0.5192	49.5158	47.8561	26.3634	27.5843
r=2	r>2	0.2834	23.1524	29.7970	12.0012	21.1316
r=3	r>3	0.1474	11.1511	15.4947	5.7420	14.2646
r=4	r>4	0.1395	5.4090	3.8414	5.4090	3.8414

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم06).

يتضح لنا من خلال الجدول أن كلا الإحصائيتين (إحصائية الأثر وإحصائية القيمة العظمى) أعطت نفس النتيجة حيث تم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج عن مستوى معنوية 5% لأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة بالنسبة للفرضية r=0 ، وتؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات(المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في الأجل الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها) كما ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة وطويلة المدى.

❖ تقدير النموذج VECM:

$$\mathbf{BC} = \underset{(0.25)}{0.35} + \underset{(-3.04)}{-11.15\,(-1)} + \underset{(2.45)}{36.04\text{inv}\,(-1)} + \underset{(5.07)}{28.35\text{inf}(-1)} - 4445.47 + \underset{(0.45)}{0.23DBC(-1)} + \underset{(2.33)}{1.05DBC(-2)} - \underset{(-2.47)}{46.37\text{DPET}(-1)} - \underset{(-2.42)}{58.24\text{DPET}(-2)} + \underset{(0.47)}{10.90\text{DOUV}(-1)} + \underset{(0.25)}{6.37\text{DOUV}(-2)} - \underset{(-1.16)}{92.50\text{Dinv}(-1)} - \underset{(0.36)}{25.78\text{Dinv}(-2)} + \underset{(0.28)}{6.17\text{Dinf}(-1)} + \underset{(0.50)}{10.50\text{Dinf}(-2)} + \underset{(0.90)}{98.57}$$

$\mathbf{R^2 = 0.38}$ **F= 0.38** **n= 35**

بما أن معامل الإرجاع موجب وغير معنوي فإننا في هذه الحالة سنتبع المسار VAR

❖ تقدير النموذج VAR وتحليل النتائج

من خلال تقدير المعادلات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي سنقوم بإجراء بعض التعليقات حول معنوية وإشارة المعلمات، بالإضافة إلى المؤشرات الإحصائية المستخدمة لتقييم النموذج، إلا أننا سنركز على طبيعة العلاقة بين الميزان التجاري وباقي المتغيرات وعلى الخصوص علاقته بأسعار النفط. وفيما يلي المعادلة التالية:

$$BC = \underset{(-1.42)}{-136.41} + \underset{(6.02)}{1.10bc(-1)} - \underset{(-3.47)}{19.97pet(-1)} + \underset{(1.81)}{22.51ouv(-1)} + \underset{(1.07)}{31.11inv(-1)} - \underset{(-0.82)}{9.43inf(-1)}$$

$R^2 = 0.79$ $\quad F = 23.40$ $\quad n = 37$

من خلال ملاحظة بيانات النموذج يتضح أن المعادلة مقبولة من **الناحية الإحصائية** وهذا راجع لكون الميزان التجاري مشروح بصفة جيدة وهو ما أكده:

- معامل التحديد $R^2 = 0.79$ وهو يدل على أن الميزان التجاري مفسّر من قبل المتغيرات المستقلة بنسبة 79%، أما الباقي فهو 21% والتي تُعبر عن الأخطاء العشوائية.
- كما أن قيمة فيشر الإحصائية المحسوبة مُساوية لـ 23.40 وهي أكبر من القيمة المجدولة 2.92 وهذا يدل على أن النموذج مقبول.

– من الناحية الاقتصادية:

- وجود ثابت سالب وهو يُمثل قيمة ابتدائية للميزان التجاري في غياب المتغيرات الأخرى،كما أنه غير معنوي بالنظر لقيمة ستيودنت.
- في ما يخص متغيرة سعر البترول فإنها ترتبط سلبيا بالميزان التجاري عند التأخير الأول وهو ما يُؤيد وجهة النظر الكينزية حيث أن الزيادة في أسعار النفط تُؤثر على رصيد الميزان التجاري (ارتفاع سعر البترول بنسبة 1% يُكرس العجز التجاري بنسبة 0.29%) من منطلق أنها تعمل على زيادة حجم الناتج الداخلي الخام وهو الشيء الذي يُشجع المقيمين على زيادة استيراداتهم من السلع والخدمات أي زيادة حجم الواردات الشيء الذي يُؤثر سلبا على رصيد الميزان التجاري.

- بالنسبة للانفتاح التجاري عند التأخير الأول، فإن إشارته موجبة مما يدل على أن العلاقة طردية بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري مما يعني هذا التغير مقبول من الناحية الاقتصادية.أي أنه كلما زاد حجم التجارة الخارجية خاصة الصادرات منها زادت فرص المستثمر في الإنتاج والتوزيع من خلال التصدير إلى الأسواق العالمية، حيث ترتفع الإيرادات المتحققة من التصدير مما يكون حافزا على جذب الاستثمارات والسبب يعود إلى أن رؤوس الأموال أصبحت تتحرك بحرية وتنتقل من بلد إلى آخر.
- في ما يخص الاستثمار فإنه يرتبط طرديا مع الميزات التجاري عند التأخير الأول، حيث إذا تغير الاستثمار بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بـ 31.11 مما يعني هذا التغير مقبول من الناحية الاقتصادية.
- عند التأخير الأول هناك علاقة عكسية بين التضخم والميزان التجاري،حيث إذا تغير التضخم بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بـ 9.43، ويظهر ذلك من خلال أن التضخم يمارس تأثيره السلبي على الصادرات من خلال ما يُباشره من زيادة في نفقات الإنتاج في القطاعات المنتجة للتصدير، تزداد أسعار هذه السلع مقارنة بالسلع في الدول الأخرى وهو الأمر الذي يضعف من القوة التنافسية لصادرات الدولة في الأسواق الخارجية.أما عن أثر التضخم على الواردات فإن زيادة أسعار المنتجات المحلية قد تدفع المجتمع إلى استبدالها بسلع مستوردة أرخص مما يُؤدي إلى زيادة الواردات.

ثالثا: تحديد درجة التأخير المثلى للمسار VAR.(النموذج الثالث)

يتم اختيار درجة تأخير مسار **VAR** اعتمادا على معايير **AKAIKE وSCHWAR** ، حيث أن الاختيار يتم وفق أدنى قيمة إحصائية لهذين المعيارين، أو معيار المعقولية العظمى المقابل لدرجة التأخير المقبولة، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(62): تحديد درجة تأخير مسار VAR .(النموذج الثالث)

LOG LIKELIGOO	SCHWARZ	AKAIKE	المعيار / درجة التأخير
- 99.9108	5.9861	5.7249	P=1
-96.4212	6.0535	5.7456	P=2
-93.9458	6.1809	5.8254	P=3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9.

من خلال قراءة بسيطة للجدول وبالاعتماد على المعيارين **AKAIKE** و SCHWAR يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى هي:P=1 ، لأنه يقابل أقل قيمة بالنسبة للمعيارين.

❖ **اختبار التكامل المشترك**

جدول رقم(63): نتائج اختبار التكامل بطريقة johansen.(النموذج الثالث)

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة الذاتية	اختبار إحصائية الأثر		اختبار إحصائية القيمة العظمى	
			القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة
r=0	r>0	0.5966	63.9717	69.8188	32.6885	33.8768
r=1	r>1	0.2740	31.2831	47.8561	11.5289	27.5843
r=2	r>2	9.1929	19.7542	29.7970	7.7188	21.1316
r=3	r>3	0.1632	12.0353	15.4947	6.4159	14.2646
r=4	r>4	0.1445	5.6194	3.8414	5.6194	3.8414

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم06).

يتضح لنا من خلال الجدول أن كلا الإحصائيتين (إحصائية الأثر وإحصائية القيمة العظمى) أقل من القيمة الحرجة وعليه نقبل الفرضية العدمية القائلة بأن رتبة المصفوفة تؤول إلى الصفر، وبالتالي لا داعي للمرور إلى اختبار أن رتبة المصفوفة تؤول إلى الواحد لأنه من الخطوة الأولى اتضح عدم وجود تكامل مشترك بين

متغيرات النموذج عند مستوى معنوية 5%، أي عدم وجود علاقة توازنية في المدى البعيد،أي أنهما يبتعدان كثيرا عن بعضهما البعض في المدى الطويل، أي لا تظهر سلوكا متشابها وعليه نتبع المسار VAR.

❖ تقدير النموذجVAR وتحليل النتائج

من خلال تقدير المعادلات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي سنقوم بإجراء بعض التعليقات حول معنوية وإشارة المعلمات، بالإضافة إلى المؤشرات الإحصائية المستخدمة لتقييم النموذج، إلا أننا سنركز على طبيعة العلاقة بين التضخم وباقي المتغيرات وعلى الخصوص علاقته بأسعار النفط. وفيما يلي المعادلة التالية:

$$CH = \underset{(4.30)}{40.16} + \underset{(1.24)}{0.20ch(-1)} - \underset{(-1.24)}{0.04pet(-1)} - \underset{(0.56)}{0.198ouv(-1)} - \underset{(-2.82)}{0.43inv(-1)} - \underset{(-0.27)}{0.02inf(-1)}$$

$R^2 = 0.70$ F=15.08 n=37

- **من الناحية الإحصائية:**

من خلال ملاحظة بيانات النموذج يتضح أن المعادلة مقبولة من **الناحية الإحصائية** وهذا راجع لكون معدلات البطالة مشروحة بصفة جيدة وهو ما أكده:

- معامل التحديد $R^2 = 0.70$ وهو يدل على أن معدلات البطالة مفسّرة من قبل المتغيرات المستقلة بنسبة 70%، أما الباقي فهو 30% والتي تُعبر عن الأخطاء العشوائية.
- كما عن قيمة فيشر الإحصائية المحسوبة مُساوية لـ 15.08 وهي أكبر من القيم المجدولة 2.69 وهذا يدل على أن النموذج مقبول.

- **من الناحية الاقتصادية:**

- وجود ثابت موجب وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهو يُمثل قيمة ابتدائية لمعدل البطالة لكنه غير معنوي بالنظر لقيمة ستيودنت.
- عند التأخير الأول وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة، باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يُمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها

على تشجيع الاستثمارات ومن تم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري، فقد كان للتحسن الملحوظ في أسعار النفط منذ 1973 تم في نهاية السبعينات دورا هاما في تمويل الاستثمارات الضخمة التي شرعت فيها الجزائر في مخططاتها لتلك الفترة، خاصة وأن قطاع المحروقات قد حُضي بنسبة أكبر من إجمالي الاستثمارات.

- عند التأخير الأول وجود علاقة سالبة بين معدل البطالة والانفتاح التجاري، حيث إذا تغير الانفتاح التجاري بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سوف يتغير بـ 0.198، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية لأن تحرير التجارة الخارجية وتحرير حساب رأس المال يُؤدي إلى توسيع الأسواق ومن ثم زيادة معدلات التبادل الخارجي ومن ثم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات الدخول الأمر، الذي يُساعد على خلق فرص عمل جديدة وبالتالي التقليل من معدلات البطالة.
- سلبية العلاقة بين معدل البطالة والاستثمار عند التأخير الأول منطقية فبزيادة الدخل والاستثمارات تخلق مشاريع جديدة مما ينتج عنها طلب زائد على القوى العاملة، وبطبيعة الحال ستنخفض معدلات البطالة وذلك وفقا للنظرية الكينزية والماركسية.

- عند التأخير الأول وجود علاقة سالبة بين معدل البطالة ومعدل التضخم فعند ارتفاع الطلب الكلي مثلاً فإن المنتج يعمل على زيادة حجم الإنتاج مما يعمل على توظيف عناصر إنتاج أكثر (انخفاض معدل البطالة) ومن ثم ترتفع أجور هؤلاء العمال مما يعمل على ارتفاع تكلفة الإنتاج والتي تنعكس بالتالي على ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم). أي أن العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية.

رابعا: تحديد درجة التأخير المثلى للمسار VAR (النموذج الرابع)

يتم اختيار درجة تأخير مسار **VAR** اعتمادا على معايير **AKAIKE وSCHWAR** ، حيث أن الاختيار يتم وفق أدنى قيمة إحصائية لهذين المعيارين، أو معيار المعقولية العظمى المقابل لدرجة التأخير المقبولة، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(64): تحديد درجة تأخير مسار VAR (النموذج الرابع)

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIGOO
P=1	24.5141	25.3848	-433.5110
P=2	24.8775	26.4610	-411.7962
P=3	24.8671	27.1779	-383.1747

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9.

من خلال قراءة بسيطة للجدول وبالاعتماد على المعيارين **AKAIKE** و **SCHWAR** يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى هي: P=1 ، لأنه يقابل أقل قيمة بالنسبة للمعيارين.

جدول رقم(65): نتائج اختبار التكامل بطريقة johansen(النموذج الرابع)

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة الذاتية	اختبار إحصائية الأثر		اختبار إحصائية القيمة العظمى	
			القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة
r=0	r>0	0.5066	44.6240	47.8561	25.4387	27.5843
r=1	r>1	0.2022	19.1853	29.7970	8.1346	21.1316
r=2	r>2	0.1602	11.0506	15.4947	6.2878	14.2646
r=3	r>3	0.1239	4.7627	3.8414	4.7627	3.8414

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 (انظر الملحق رقم06).

يتضح لنا من خلال الجدول أن كلا الإحصائيتين (إحصائية الأثر وإحصائية القيمة العظمى) أقل من القيمة الحرجة وعليه نقبل الفرضية العدمية القائلة بأن رتبة المصفوفة تؤول إلى الصفر، وبالتالي لا داعي للمرور إلى اختبار أن رتبة المصفوفة تؤول إلى الواحد لأنه من الخطوة الأولى اتضح عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج عند مستوى معنوية 5%، أي عدم وجود علاقة توازنية في المدى البعيد،أي أنهما يبتعدان كثيرا عن بعضهما البعض في المدى الطويل، أي لا تظهر سلوكا متشابها وعليه نتبع المسار VAR.

❖ تقدير النموذج VAR وتحليل النتائج

من خلال تقدير المعادلات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي سنقوم بإجراء بعض التعليقات حول معنوية وإشارة المعلمات، بالإضافة إلى المؤشرات الإحصائية المستخدمة لتقييم النموذج، إلا أننا سنركز على طبيعة العلاقة بين التضخم وباقي المتغيرات وعلى الخصوص علاقتها بأسعار النفط. وفيما يلي المعادلة التالية:

$$INF = \underset{(0.92)}{7.68} + \underset{(7.05)}{0.78inf(-1)} + \underset{(0.26)}{0.01pet(-1)} - \underset{(-0.86)}{0.10ouv(-1)} - \underset{(-0.09)}{0.01inv(-1)}$$

$R^2 = 0.68$ $\quad$ $F = 17.41$ $\quad$ $n = 37$

- معامل التحديد $R^2 = 0.68$ وهو يدل على أن معدلات التضخم مفسّرة من قبل المتغيرات المستقلة بنسبة 68%، أما الباقي فهو 32 %والتي تُعبر عن الأخطاء العشوائية.
- كما عن قيمة فيشر الإحصائية المحسوبة مُساوية لـ 17.41 وهي أكبر من القيم المجدولة 2.69 وهذا يدل على أن النموذج مقبول.

– من الناحية الاقتصادية:

- وجود ثابت موجب وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهو يُمثل قيمة ابتدائية لمعدل التضخم لكنه غير معنوي بالنظر لقيمة ستيودنت.
- بالنسبة لمعامل متغيرة أسعار النفط نلاحظ أن إشارتها موجبة، مما يعني وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والتضخم عند التأخير الأول، فأسعار النفط تنعكس على تكاليف الإنتاج وبالتالي على أسعار المنتجات النهائية، وبالنسبة للدول التي تستورد هذه المنتجات فإنها تستورد معها التضخم، مما يُؤدي إلى التأثير على المستوى العام للأسعار لأن البترول يدخل كمادة أولية في الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات وتُعتبر أسعاره تكاليف بالنسبة لإنتاج هذه القطاعات.
- بالنسبة لمعامل الانفتاح التجاري نلاحظ أن إشارته سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري والتضخم عند التأخير الأول، حيث إذا زاد الانفتاح التجاري بوحدة واحدة فإن

- التضخم سوف ينخفض بـ 0.10. أي أنه كلما كان البلد أكثر انفتاحا زادت التأثيرات السلبية الناشئة من انخفاض العملة، ومن ثم سيكون هناك القليل من التوسع النقدي غير المتوقع الأمر الذي يُؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد المحلي.
- بالنسبة لمعامل الاستثمار نلاحظ أن إشارته سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الاستثمار والتضخم عند التأخير الأول، حيث إذا زاد الاستثمار بوحدة واحدة فإن التضخم سوف ينخفض بـ 0.01، ذلك أن انخفاض المداخيل الحقيقية خلال فترة التضخم سيؤدي إلى انخفاض الادخار، لأن معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الاستهلاك من السلع التي تتزايد أسعارها، لكن يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار، وهذا بدوره يُؤدي إلى انخفاض الاستثمار.

خامسا: تحديد درجة التأخير المثلى للمسار VAR (النموذج الخامس)

بالاستعانة ببرنامج Eviews وباستخدام عدة معايير تم تحديد درجة التأخير المثلى كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(66): تحديد درجة تأخير مسار VAR (النموذج الخامس)

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIGOO
P=1	15.6116	15.9164	-282.8116
P=2	15.3740	15.7259	-268.7329
P=3	15.4195	15.8195	-260.8424

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9.

من خلال قراءة بسيطة للجدول وبالاعتماد على المعيارين **AKAIKE** و SCHWAR يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى هي p=2 لأنه يقابل أقل قيمة بالنسبة للمعيارين.

❖ تقدير النموذج VAR وتحليل النتائج

من خلال تقدير المعادلات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي سنقوم بإجراء بعض التعليقات حول معنوية وإشارة المعلمات، بالإضافة إلى المؤشرات الإحصائية المستخدمة لتقييم النموذج، إلا أننا سنركز على طبيعة العلاقة بين ورصيد الميزانية وباقي المتغيرات وعلى الخصوص أسعار النفط. وفيما يلي المعادلة التالية:

$$SB = \underset{(0.66)}{662} + \underset{(2.87)}{0.53sb(-1)} - \underset{(-2.53)}{0.55sb(-2)} - \underset{(-0.19)}{1.68pet(-1)} - \underset{(-1.44)}{13.63pet(-2)} - \underset{(-2.23)}{24.33m2(-1)} + \underset{(1.02)}{10.45m2(-2)} - \underset{(-0.97)}{19.44ouv(-1)} + \underset{(2.28)}{49.65ouv(-2)} - \underset{(-1.80)}{92.14inv(-1)} + \underset{(0.86)}{36.78inv(-2)} + \underset{(1.61)}{27.18inf(-1)} - \underset{(-1.95)}{32.66inf(-2)}$$

$R^2 = 0.78$ $\quad F = 7.11$ $\quad n = 36$

- معامل التحديد $R^2 = 0.78$ وهو يدل على أن رصيد الميزانية مفسّر من قبل المتغيرات المستقلة بنسبة 78%، أما الباقي فهو 22% والتي تُعبر عن الأخطاء العشوائية.
- كما عن قيمة فيشر الإحصائية المحسوبة مُساوية لـ 7.11 وهي أكبر من القيمة المجدولة 2.69 وهذا يدل على أن النموذج مقبول.

– من الناحية الاقتصادية:

- وجود ثابت موجب وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهو يُمثل قيمة ابتدائية لرصيد الميزانية لكنه غير معنوي بالنظر لقيمة ستيودنت.
- ظهرت علاقة موجبة بين رصيد الميزانية والتأخير الأول لها، بينما ظهرت علاقة سالبة بين التأخير الثاني، في حين ظهرت علاقة سالبة بين رصيد الميزانية والتأخيرين الأول والثاني لسعر النفط وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية لأن الجباية البترولية مرتبطة بشكل كبير بأسعار النفط المتعلقة بالسنة التي سبقتها والجباية متعلقة بالسنة التي سبقتها فتحديد قيمتها يتم وفق هذه المعايير.

- ظهرت علاقة سالبة بين رصيد الميزانية والتأخير الأول للكتلة النقدية بينما ظهرت علاقة موجبة بين رصيد الميزانية والتأخير الثاني للكتلة النقدية، تفسير ذلك يعود إلى أن زيادة الإيرادات(رصيد الميزانية موجب) تصاحبها زيادة في الإحتياطات ومنه زيادة الكتلة النقدية في المدى الطويل.
- ظهرت علاقة سالبة بين رصيد الميزانية والتأخير الأول للانفتاح التجاري بينما ظهرت علاقة موجبة بين رصيد الميزانية والتأخير الثاني للانفتاح التجاري
- ظهرت علاقة سالبة بين رصيد الميزانية والتأخير الأول للاستثمار بينما ظهرت علاقة موجبة بين رصيد الميزانية والتأخير الثاني للاستثمار، على اعتبار أن الجزائر تعتمد في إعداد الميزانية العامة للدولة اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية، ويتم تقسيم ميزانية الدولة إلى عدة قطاعات منها الموجهة للاستثمار، وأن مبالغ الاستثمار في الجزائر ترتفع قيمتها بارتفاع قيمة الجباية البترولية ولا تتأثر ببعض القيم المنخفضة رغم الانخفاض المستمر لقيمة الجباية البترولية، وتفسير ذلك يعود إلى اهتمام الدولة بقطاع الاستثمار وتخصيص مبالغ مُرتفعة سعيا منها في رفع معدلات الإنتاج قصد تقليص فاتورة الاستيراد والعمل على رفع نسبة الصادرات خارج المحروقات.
- ظهرت علاقة موجبة بين رصيد الميزانية والتأخير للتضخم بينما ظهرت علاقة سالبة بين رصيد الميزانية والتأخير الثاني للتضخم، يعن ذلك أنه في حالة ارتفاع معدل التضخم لسنة ما فيتوقع أن يستمر هذا الارتفاع في السنة المقبلة والعكس في حالة الانخفاض ويرجع هذا التغير إلى توجهات النشاط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة هذا بالنسبة للمؤخرة الأولى، أما بالنسبة للمؤخرة الثانية فإن ارتفاع معدل التضخم في سنة ما يتوقع أن يكون له تأثير عكسي بعد سنتين أي أنها تتراجع معدلات التضخم نتيجة لتدخل الحكومة لمعالجة الاختلال الحاصل من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة والبرامج المسطرة.

المطلب الثاني: تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

إن نماذج الانحدار الذاتي VAR والنماذج الشعاعية لتصحيح الخطأ VECM تسمح بتحليل الصدمات العشوائية، وهذا من خلال قياس أثر التغير المفاجئ (صدمة) في متغير ما على باقي المتغيرات الأخرى، ومن خلال دوال الاستجابة سنقوم بتطبيق صدمات في الفترة الأولى ثم نقوم بدراسة أثره على باقي

المتغيرات على مدى 10 سنوات، حيث سنكتفي بدراسة أثر صدمة أسعار النفط على بقية المتغيرات الأخرى.

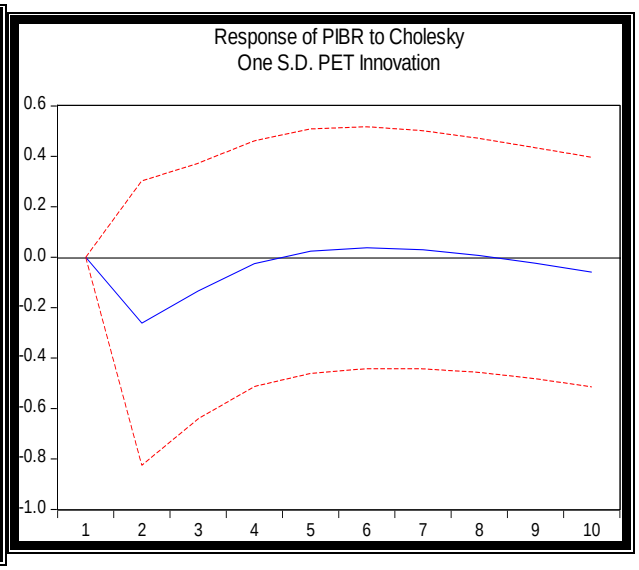
النموذج الأول:

يسمح لنا تحليل الصدمات ودوال الاستجابة من معرفة أثر التغير المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي التغيرات الأخرى، والشكل التالي يُبرز أهم التطورات الحاصلة في معدل نمو الناتج الداخلي الخام في حالة إحداث صدمة على كل من البترول، الكتلة النقدية، الانفتاح التجاري، الاستثمار، التضخم خلال 10 فترات، إلا أننا سنركز على الأثر الذي تُحدثه صدمة في أسعار النفط على معدل نمو الناتج الداخلي الخام كما يلي:

شكل رقم (18): استجابة معدل نمو الناتج الداخلي الخام لصدمة في أسعار النفط

Period	
1	0.000000 (0.00000)
2	-0.261311 (0.28186)
3	-0.134347 (0.25353)
4	-0.025718 (0.24346)
5	0.023815 (0.24226)
6	0.037678 (0.23979)
7	0.029269 (0.23599)
8	0.006734 (0.23199)
9	-0.024109 (0.22889)
10	-0.058970 (0.22759)

Cholesky Ordering: PI
Standard Errors: Analy



المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج Eviews9.

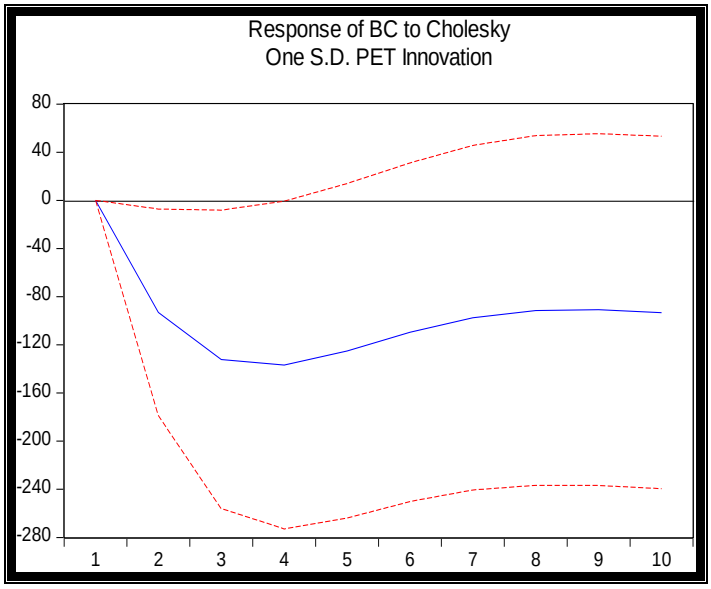
من خلال تطبيقنا لصدمة هيكلية ايجابية في أسعار النفط بمقدار انحراف معياري واحد في الفترة T=1 على النمو الاقتصادي، وحسب تقديرات دوال الاستجابة الممتدة على 10 سنوات لاحظنا أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام بقي على حاله خلال نفس الفترة لكن هناك تغير سلبي في الأمد القصير (الفترة الثانية والثالثة واالرابعة) والأمد الطويل (الفترة التاسعة والعاشرة) أما الأمد المتوسط فهناك تأثير ايجابي وهذا يعني أن

أي تغير يحدث في أسعار النفط– زيادة أو نقصان– يؤثر على متغيرة معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة المدروسة فقط، ويُعزى هذا التأثير إلى الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وهذا التذبذب راجع إلى التقلبات المستمرة في مداخيل المحروقات والتي تكون مُتقلبة بفعل تقلب الأسعار الدولية، وهو الأمر الذي يُفسر عدم قدرة الجزائر على رفع التحدي المتمثل في فك ارتباط الاقتصاد الجزائري ونموه عن مداخيل البترول، مما يجعله في مواجهات مفتوحة ومُحتملة في مختلف الصدمات الخارجية.

النموذج الثاني:

شكل رقم (19): استجابة الميزان التجاري لصدمة في أسعار النفط

Period	
1	0.000000 (0.00000)
2	-93.05273 (42.8673)
3	-132.1413 (61.9534)
4	-136.8760 (68.0865)
5	-125.0637 (69.4649)
6	-109.5407 (70.3368)
7	-97.52542 (71.5549)
8	-91.51314 (72.5827)
9	-90.83191 (73.0622)
10	-93.22323 (73.1893)
Cholesky Ordering: BC Standard Errors: Analy	



المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج Eviews9.

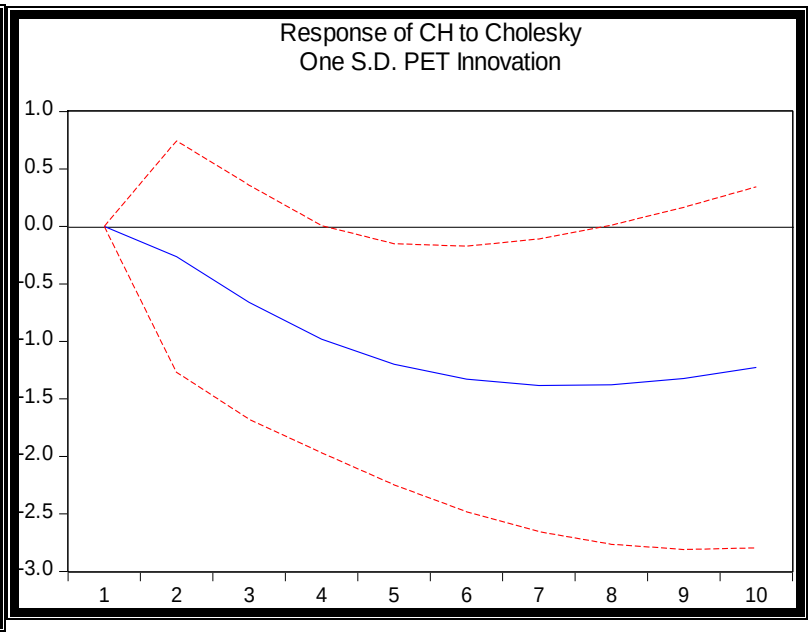
من خلال تطبيقنا لصدمة هيكلية ايجابية في أسعار النفط بمقدار انحراف معياري واحد في الفترة T=1 على الميزان التجاري، وحسب تقديرات دوال الاستجابة الممتدة على 10 سنوات، لاحظنا أن الميزان التجاري بقي على حاله خلال نفس الفترة، لكن هناك تغير سلبي في باقي الفترات، وهذا يعني أن أي تغير يحدث في أسعار النفط– زيادة أو نقصان– يُؤثر على متغيرة الميزان التجاري تأثير سلبي خلال الفترة المدروسة فقط، وبالتالي يُمكن القول أن أي صدمة في أسعار النفط يكون لها أثر سلبي على الميزان التجاري في المدى القصير والمتوسط والطويل، ويُعزى هذا التأثير السلبي إلى هشاشة الميزان التجاري أمام الصادرات من المحروقات التي

تشهد تقلصا من حيث الحجم في ظرف يتميز باستمرار ارتفاع حصيلة الواردات، على اعتبار أن الميزان التجاري يُعد مُؤشر لصحة الاقتصاد في الغالب.

النموذج الثالث:

شكل رقم (20): استجابة معدلات البطالة لصدمة في أسعار النفط

Period	
1	0.000000
	(0.00000)
2	-0.262865
	(0.50326)
3	-0.659838
	(0.50889)
4	-0.980877
	(0.49375)
5	-1.199238
	(0.52408)
6	-1.327722
	(0.57740)
7	-1.382736
	(0.63658)
8	-1.377590
	(0.69351)
9	-1.322668
	(0.74388)
10	-1.226609
	(0.78544)
Cholesky Ordering: CH	
Standard Errors: Analy	



المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج Eviews9.

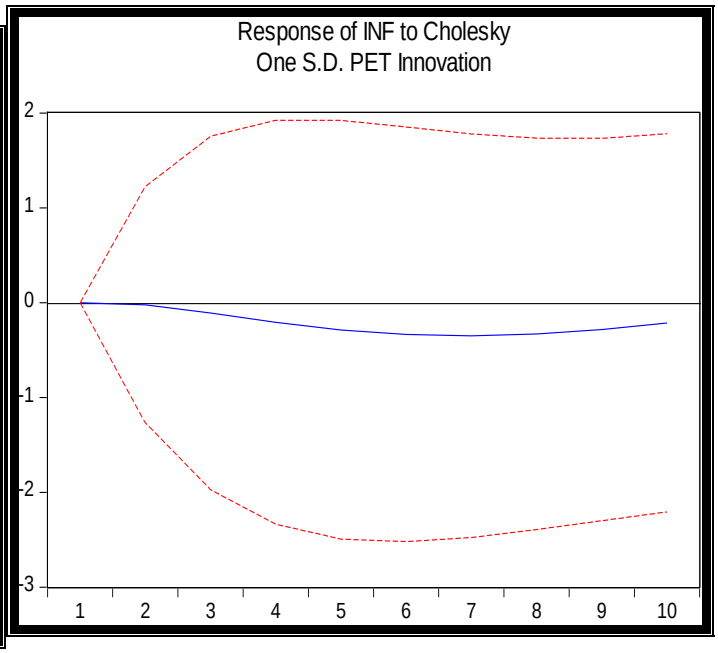
نُلاحظ أنه عند تطبيقنا لصدمة هيكلية ايجابية في أسعار النفط بمقدار انحراف معياري واحد، الفترة الأولى على معدل البطالة، وحسب تقديرات دوال الاستجابة الممتدة على 10 سنوات، لاحظنا أن معدل البطالة بقي على حاله خلال نفس الفترة، لكن هناك تغير سلبي في باقي الفترات، وهذا يعني أن أي تغير يحدث في أسعار النفط– زيادة أو نقصان– يُؤثر على متغيرة معدل البطالة تأثير سلبي خلال الفترة المدروسة فقط.

وبالتالي يُمكن القول أن أي صدمة في أسعار النفط يكون لها أثر سلبي على معدلات البطالة في الأمد القصير والمتوسط والطويل، وهذا راجع للدور الكبير الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد حجم الإيرادات العامة للدولة، أي أنه كلما كانت أسعار البترول مرتفعة كلما زادت إيرادات الميزانية وبالتالي تحفيز الدولة على القيام بالاستثمارات العمومية، والعكس صحيح.

النموذج الرابع:

شكل رقم (21): استجابة معدلات التضخم لصدمة في أسعار النفط

Period	
1	0.000000 (0.00000)
2	-0.022669 (0.62221)
3	-0.110238 (0.93143)
4	-0.208046 (1.06525)
5	-0.287649 (1.10345)
6	-0.336271 (1.09332)
7	-0.350330 (1.06360)
8	-0.331481 (1.03187)
9	-0.284207 (1.00813)
10	-0.214344 (0.99680)
Cholesky Ordering: IN Standard Errors: Analy	



المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج Eviews9.

نُلاحظ أنه عند تطبيقنا لصدمة هيكلية ايجابية في أسعار النفط بمقدار انحراف معياري واحد، الفترة الأولى على معدل التضخم، وحسب تقديرات دوال الاستجابة الممتدة على 10 سنوات، لاحظنا أن معدل التضخم بقي على حاله خلال نفس الفترة، لكن هناك تغير سلبي في باقي الفترات، وهذا يعني أن أي تغير يحدث في أسعار النفط– زيادة أو نقصان– يُؤثر على متغيرة معدل التضخم تأثير سلبي خلال الفترة المدروسة فقط.

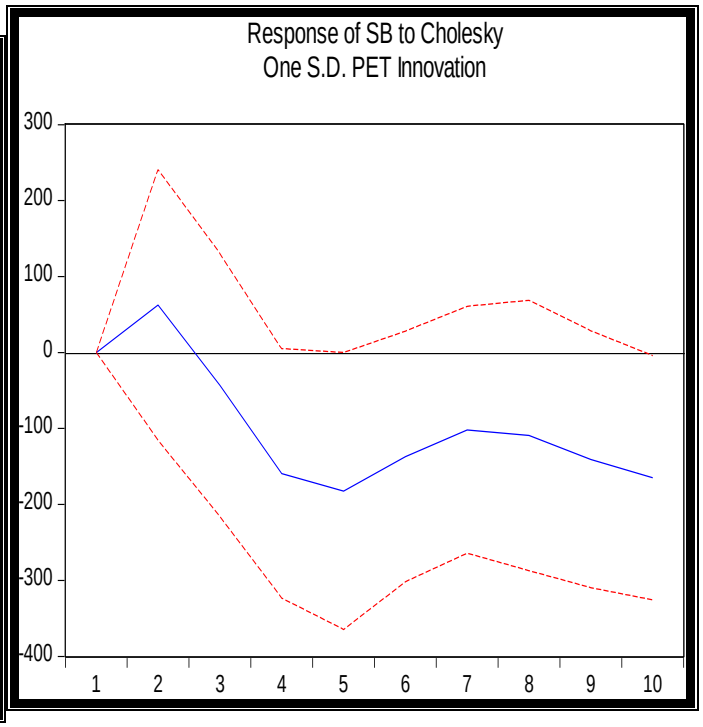
وبالتالي يُمكن القول أن أي صدمة في أسعار النفط يكون لها أثر سلبي على معدلات التضخم في الأمد القصير والمتوسط والطويل.

النموذج الخامس:

شكل رقم (22): استجابة رصيد الميزانية لصدمة في أسعار النفط

Period	
1	0.000000 (0.00000)
2	62.48860 (89.1659)
3	-43.01726 (86.6138)
4	-159.2278 (82.1022)
5	-182.4806 (91.1483)
6	-136.9019 (82.5144)
7	-101.8200 (81.2337)
8	-109.2685 (89.0441)
9	-140.6698 (84.5915)
10	-165.0501 (80.3316)

Cholesky Ordering: SB
Standard Errors: Analy



المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج Eviews9.

نُلاحظ أنه عند تطبيقنا لصدمة هيكلية ايجابية في أسعار النفط بمقدار انحراف معياري واحد، الفترة الأولى على رصيد الميزانية، وحسب تقديرات دوال الاستجابة الممتدة على 10 سنوات، لاحظنا أن رصيد الميزانية بقي على حاله خلال نفس الفترة، لكن هناك تغير ايجابي في الفترة الأولى أما باقي الفترات فهناك تأثير سلبي، وهذا يعني أن أي تغير يحدث في أسعار النفط– زيادة أو نقصان– يُؤثر على متغيرة رصيد الميزانية تأثير سلبي خلال الفترة المدروسة فقط.

وبالتالي يُمكن القول أن أي صدمة في أسعار النفط يكون لها أثر ايجابي على رصيد الميزانية في الأمد القصير جدا (الفترة الأولى) وأثر سلبي على المدى المتوسط والطويل، على اعتبار أن الجزائر تعتد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانيتها العامة، وأن سلوك هذه الأخيرة يتطور تبعا لسلوك تطور العائدات النفطية.

المطلب الثالث: تحليل التباين

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مُساهمة كل مُتغيرة في تباين خطأ التنبؤ، ومن خلال جداول تحليل التباين نلاحظ ما يلي:

النموذج الأول:

جدول رقم(67): تفكيك مكونات تباين الخطأ المتوقع (النموذج الأول)

Period	S.E.	PIBR	PET	M2	OUV	INV	INF
1	2.069485	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.195508	89.63466	1.416598	0.121546	5.431664	0.028203	3.367329
3	2.288084	82.95430	1.649043	0.438017	8.984453	0.120553	5.853637
4	2.351261	79.16037	1.573580	0.656267	10.67157	0.446731	7.491479
5	2.398616	76.62300	1.521919	0.764290	11.51039	0.961505	8.618900
6	2.435465	74.80370	1.500147	0.811689	11.90296	1.595492	9.386018
7	2.464094	73.48256	1.479599	0.822691	12.04360	2.278922	9.892625
8	2.486059	72.52385	1.454304	0.815328	12.04340	2.951893	10.21123
9	2.502836	71.81971	1.444151	0.804436	11.97044	3.567501	10.39376
10	2.515927	71.27563	1.484097	0.801796	11.86864	4.092226	10.47761
Period	S.E.	PIBR	PET	M2	OUV	INV	INF
1	13.68021	0.383939	99.61606	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	18.48808	0.310562	94.77428	2.880979	1.708499	0.139206	0.186469
3	21.96078	0.235998	91.24096	4.280668	3.312918	0.474842	0.454618
4	24.70770	0.270449	88.05940	5.026977	4.795753	1.030441	0.816983
5	26.96301	0.387887	85.07482	5.451429	6.043176	1.813964	1.228722
6	28.82599	0.572154	82.30003	5.666649	7.009472	2.802953	1.648744
7	30.34899	0.804929	79.74604	5.739129	7.705050	3.957249	2.047597
8	31.56927	1.068043	77.41887	5.716490	8.163696	5.227633	2.405265
9	32.52138	1.344519	75.32452	5.634814	8.426978	6.560070	2.709094
10	33.24206	1.618778	73.47070	5.522522	8.537889	7.897897	2.952211

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج Eviews9.

يتضح من خلال الجدول أن الخطأ المعياري(S.E) لخطأ التنبؤ للنمو الاقتصادي (المتغير التابع) في السنة الأولى كان يُساوي إلى 2.06 ثم يرتفع مع الزمن ليصل إلى 2.51 في السنة العاشرة، ويُعزى الارتفاع في قيمة الخطأ المعياري لاشتماله آثار عدم التأكد للتنبؤ في الفترات السابقة للمتغيرات المستقلة في النموذج، كما نُلاحظ أيضا أن تباين خطأ التنبؤ للنمو الاقتصادي بنسبة 100% في السنة الأولى بدأ يتناقص ليصل إلى 71.27% في السنة العاشرة، مما يعني أن الصدمات في النمو الاقتصادي تُفسر التباين في خطأ التنبؤ لهذا

الأخير في الأجل القصير أكبر منها في الأجل الطويل، ومن جانب آخر فإن PET تُساهم في تباين خطأ التنبؤ في الأجل القصير (السنة الأولى بنسبة 99.61% السنة العاشرة 73.47%).

بحيث نجد PIB_R تتسبب بـ 89.63% في تباين الخطأ لتنبئها، وبـ 1.41% في تباين خطأ PET، في حين نجد أن PET تسبب بـ 94.77 % في تباينها بينما بـ 0.31 في تباين PIB_R.

النموذج الثاني:

جدول رقم(68): تفكيك مكونات تباين الخطأ المتوقع (النموذج الثاني)

Period	S.E.	BC	PET	OUV	INV	INF
1	515.6297	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	629.8305	94.86879	2.182785	1.806192	0.601679	0.540554
3	690.4389	85.57232	5.479299	6.381520	0.702826	1.864031
4	738.6906	75.46764	8.220298	11.96557	0.708584	3.637908
5	784.9521	66.87896	9.818410	16.17166	1.816428	5.314542
6	829.5465	60.53953	10.53485	17.97849	4.434782	6.512355
7	870.8040	56.25476	10.81452	17.81778	7.987696	7.125243
8	908.0778	53.56088	10.96053	16.69428	11.55275	7.231554
9	942.2454	52.00537	11.10933	15.50864	14.38737	6.989285
10	975.1139	51.21178	11.28700	14.80096	16.12538	6.574884
Period	S.E.	BC	PET	OUV	INV	INF
1	12.99815	81.98608	18.01392	0.000000	0.000000	0.000000
2	17.29773	84.23817	14.01130	0.527978	1.002516	0.220033
3	20.05646	83.24875	11.38143	2.469246	2.044638	0.855930
4	22.12444	80.07780	9.623625	5.942251	2.403349	1.952975
5	23.85407	75.71952	8.379019	10.27973	2.200801	3.420927
6	25.39324	70.98301	7.446073	14.52616	1.966017	5.078744
7	26.78312	66.43142	6.722944	17.96919	2.139265	6.737181
8	28.01528	62.37975	6.156248	20.33887	2.867532	8.257601
9	29.06961	58.94473	5.718265	21.70990	4.062448	9.564659
10	29.93627	56.11968	5.399027	22.31441	5.537098	10.62978

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج Eviews9.

يتضح من خلال الجدول أن الخطأ المعياري(S.E) لخطأ التنبؤ لـ BC (المتغير التابع) في السنة الأولى كان يُساوي إلى 515.62 ثم يرتفع مع الزمن ليصل إلى 975.11 في السنة العاشرة، ويُعزى الارتفاع في قيمة الخطأ المعياري لاشتماله آثار عدم التأكد للتنبؤ في الفترات السابقة للمتغيرات المستقلة في النموذج، كما نُلاحظ أيضا أن تباين خطأ التنبؤ لـ BC بنسبة 100% في السنة الأولى بدأ يتناقص ليصل إلى

51.21% في السنة العاشرة، مما يعني أن الصدمات فيBC تُفسر التباين في خطأ التنبؤ لهذا الأخير في الأجل القصير أكبر منها في الأجل الطويل، ومن جانب آخر فإن PET تُساهم في تباين خطأ التنبؤ في الأجل القصير (السنة الأولى بنسبة 18.01% السنة العاشرة 5.39%).

بحيث نجد BC تتسبب بـ 94.86% في تباين الخطأ لتنبئها، وبـ 2.18% في تباين خطأ PET، في حين نجد أن PET تسبب بـ 14.01 % في تباينها بينما بـ 84.23 في تباين BC، ومنه نستنتج أن أي صدمة في PET يكون لها أثر كبير على BC من أثر الصدمة في BC على PET.

النموذج الثالث:

جدول رقم(69): تفكيك مكونات تباين الخطأ المتوقع (النموذج الثالث)

Period	S.E.	CH	PET	OUV	INV	INF
1	3.770941	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	4.055951	90.08750	0.420029	4.358830	5.053478	0.080167
3	4.326581	79.20632	2.694995	9.310252	8.716933	0.071496
4	4.606843	69.86238	6.910446	13.29405	9.717431	0.215692
5	4.900734	61.74014	12.09457	16.30553	9.210811	0.648955
6	5.207666	54.70372	17.21113	18.51038	8.223044	1.351728
7	5.519059	48.74997	21.60071	20.06275	7.350563	2.236001
8	5.823344	43.83997	24.99853	21.09384	6.860303	3.207353
9	6.109603	39.87664	27.39764	21.71352	6.822405	4.189804
10	6.369248	36.73231	28.91824	22.01339	7.206627	5.129433
Period	S.E.	CH	PET	OUV	INV	INF
1	13.64919	3.319406	96.68059	0.000000	0.000000	0.000000
2	18.26978	5.133379	93.31894	1.184878	0.181478	0.181327
3	21.40441	5.335522	90.17422	3.428579	0.482032	0.579649
4	23.86880	5.014655	86.92113	5.897813	0.984547	1.181858
5	25.92814	4.598293	83.63748	8.065524	1.759644	1.939056
6	27.67691	4.218235	80.44310	9.729256	2.827292	2.782115
7	29.15242	3.904248	77.41892	10.87513	4.159701	3.641999
8	30.37495	3.655009	74.61528	11.57131	5.697418	4.460975
9	31.36326	3.461292	72.06691	11.91168	7.364210	5.195908
10	32.14051	3.313006	69.80104	11.99160	9.076734	5.817622

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج Eviews9.

يتضح من خلال الجدول أن الخطأ المعياري(S.E) لخطأ التنبؤ لـ CH (المتغير التابع) في السنة الأولى كان يُساوي إلى 3.77 ثم يرتفع مع الزمن ليصل إلى 6.36 في السنة العاشرة، ويُعزى الارتفاع في قيمة الخطأ

المعياري لاشتماله آثار عدم التأكد للتنبؤ في الفترات السابقة للمتغيرات المستقلة في النموذج، كما نُلاحظ أيضا أن تباين خطأ التنبؤ لـ CH بنسبة 100% في السنة الأولى بدأ يتناقص ليصل إلى 36.73% في السنة العاشرة، مما يعني أن الصدمات فيCH تُفسر التباين في خطأ التنبؤ لهذا الأخير في الأجل القصير أكبر منها في الأجل الطويل، ومن جانب آخر فإن PET تُساهم في تباين خطأ التنبؤ في الأجل القصير (السنة الأولى بنسبة 96,86% السنة العاشرة 69.80%).

بحيث نجد CH تتسبب بـ 90.08% في تباين الخطأ لتنبئها، وبـ 0.42% في تباين خطأ PET، في حين نجد أن PET تسبب بـ 93.31% في تباينها بينما بـ 5.13%في تباين CH.

النموذج الرابع:

جدول رقم(70): تفكيك مكونات تباين الخطأ المتوقع (النموذج الرابع)

Period	S.E.	INF	PET	OUV	INV
1	5.043982	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	6.400333	99.54242	0.001254	0.454043	0.002286
3	7.147042	98.70819	0.024797	1.265056	0.001956
4	7.623287	97.66130	0.096275	2.228984	0.013441
5	7.955906	96.52471	0.219115	3.197048	0.059126
6	8.202785	95.39446	0.374181	4.073001	0.158363
7	8.392862	94.34272	0.531659	4.804055	0.321569
8	8.541624	93.41728	0.663905	5.370109	0.548707
9	8.658127	92.64173	0.753909	5.773842	0.830514
10	8.748435	92.01782	0.798454	6.032712	1.151019
Period	S.E.	INF	PET	OUV	INV
1	13.49549	0.507302	99.49270	0.000000	0.000000
2	17.94210	0.919037	97.59612	1.469532	0.015316
3	21.02343	1.584620	94.37667	3.922283	0.116430
4	23.47359	2.495307	90.54176	6.583501	0.379428
5	25.52456	3.597668	86.55048	9.001693	0.850156
6	27.26345	4.817572	82.67101	10.97283	1.538593
7	28.72757	6.078894	79.04994	12.44462	2.426544
8	29.93864	7.313366	75.76402	13.44535	3.477267
9	30.91658	8.464036	72.85244	14.04080	4.642718
10	31.68511	9.485690	70.33466	14.31154	5.868106

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج Eviews9.

يتضح من خلال الجدول أن الخطأ المعياري(S.E) لخطأ التنبؤ لـ INF (المتغير التابع) في السنة الأولى كان يُساوي إلى 5.04 ثم يرتفع مع الزمن ليصل إلى 8.74 في السنة العاشرة، ويُعزى الارتفاع في قيمة الخطأ المعياري لاشتماله آثار عدم التأكد للتنبؤ في الفترات السابقة للمتغيرات المستقلة في النموذج، كما نُلاحظ أيضا أن تباين خطأ التنبؤ لـ INF بنسبة 100% في السنة الأولى بدأ يتناقص ليصل إلى 92.04% في السنة العاشرة، مما يعني أن الصدمات في INF تُفسر التباين في خطأ التنبؤ لهذا الأخير في الأجل القصير أكبر منها في الأجل الطويل، ومن جانب آخر فإن PET تُساهم في تباين خطأ التنبؤ في الأجل القصير (السنة الأولى بنسبة 99.49% السنة العاشرة 70.33%).

بحيث نجدINF تتسبب بـ 99.54% في تباين الخطأ لتنبئها، وبـ 0.001% في تباين خطأ PET، في حين نجد أن PET تسبب بـ 97.59% في تباينها بينما بـ 0.91%في تباين INF .

النموذج الخامس:

جدول رقم(71): تفكيك مكونات تباين الخطأ المتوقع (النموذج الخامس)

Period	S.E.	SB	PET	M2	OUV	INV	INF
1	421.6078	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	553.8947	77.40710	1.272762	7.401244	0.671523	7.966817	5.280552
3	579.7242	72.03877	1.712481	8.656021	0.951347	11.11641	5.524972
4	657.3330	65.69163	7.199668	7.895575	3.577689	9.268612	6.366828
5	721.2381	56.77652	12.38176	8.175013	4.989298	8.167908	9.509494
6	742.9795	53.73724	15.06292	7.764947	4.745288	8.490517	10.19909
7	760.9941	52.61887	16.14842	7.589262	5.193570	8.690838	9.759041
8	778.1577	50.74106	17.41567	7.325769	6.042162	8.406979	10.06836
9	796.0331	48.52806	19.76507	7.093304	6.272131	8.090035	10.25141
10	819.9649	46.17894	22.67989	7.182767	6.051942	8.036577	9.869883
Period	S.E.	SB	PET	M2	OUV	INV	INF
1	11.70081	0.263782	99.73622	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	17.43227	19.83130	77.39754	1.182433	0.029467	0.035518	1.523740
3	22.17294	15.24738	76.16941	4.689895	0.042932	1.035340	2.815046
4	24.51079	12.52868	77.34042	5.009735	1.158910	1.640564	2.321690
5	26.53948	11.28841	74.53636	4.398491	3.853737	2.708723	3.214279
6	28.64385	9.692767	70.42659	3.990532	5.956577	4.809525	5.124008
7	30.87634	8.869136	66.61583	4.250320	6.446335	7.882207	5.936177
8	33.05300	8.681872	63.21693	4.943896	6.235686	11.11263	5.808977
9	34.84175	8.421144	60.41571	5.462894	6.104443	14.04335	5.552461
10	36.20341	8.030971	57.95491	5.658384	6.267183	16.61578	5.472768

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج Eviews9.

يتضح من خلال الجدول أن أن الخطأ المعياري(S.E) لخطأ التنبؤ لـ SB (المتغير التابع) في السنة الأولى كان يُساوي إلى 421.60 ثم يرتفع مع الزمن ليصل إلى 819.96 في السنة العاشرة، ويُعزى الارتفاع في قيمة الخطأ المعياري لاشتماله آثار عدم التأكد للتنبؤ في الفترات السابقة للمتغيرات المستقلة في النموذج، كما نُلاحظ أيضا أن تباين خطأ التنبؤ لـ SB بنسبة 100% في السنة الأولى بدأ يتناقص ليصل إلى 46.17% في السنة العاشرة، مما يعني أن الصدمات في SB تُفسر التباين في خطأ التنبؤ لهذا الأخير في الأجل القصير أكبر منها في الأجل الطويل، ومن جانب آخر فإن PET تُساهم في تباين خطأ التنبؤ في الأجل القصير (السنة الأولى بنسبة 99.73% السنة العاشرة 57.95%).

بحيث نجد SB تتسبب بـ 77.40% في تباين الخطأ لتنبئها، وبـ 1.27% في تباين خطأ PET، في حين نجد أن PET تسبب بـ 77.39% في تباينها بينما بـ 19.83%في تباين SB .

- **تحليل تباين خطأ تنبؤ المتغيرات الأخرى**: بخصوص تحليل تباين خطأ التنبؤ في المتغيرات المتبقية يتضح أن معظم التقلبات الظرفية لجميع المتغيرات في المدى القصير والطويل على حد سواء تتعلق بصدمات في المتغيرات نفسها بنسبة كبيرة.

خلاصة الفصل:

هدف هذا الفصل إلى قياس أثر الصدمات الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية للفترة 1980_2017 وبعد إجراء الاختبارات اللازمة والضرورية لتحقيق هذا الهدف، توصلت الدراسة القياسية إلى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

في البداية يُمكن القول أننا قمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات، وتوصلنا إلى أنها غير مستقرة من نفس الدرجة، الأمر الذي دفع بنا إلى إضافة متغيرات صورية أخرى، ومن ثم قمنا بدراسة علاقات الارتباط والسببية بين المتغيرات وتوصلنا إلى وجود ارتباط طردي وعكسي ضعيف ومتوسط مع عدم وجود علاقة سببية ثنائية بين المتغيرات، الأمر دفع بنا إلى التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وبعد إجراء اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسن تم التوصل إلى عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك، مما تطلب منا اللجوء إلى استخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR) لنحصل على نتائج إحصائية واقتصادية مقبولة.

كما تبين لنا بأن حدوث صدمة هيكلية في أسعار النفط يكون لها أثر سلبي تقريبا على كل المتغيرات خاصة على المدى البعيد، أما عن تحليل التباين للمتغيرات بينت أن أسعار النفط تُساهم بنصيب كبير نسبيا بالمقارنة مع بقية المتغيرات الأخرى في تفسير التباين في الميزان التجاري، يليه رصيد الميزانية، معدل البطالة...

الخاتمة

نتيجة لسلسلة التحولات التي شهدها الاقتصاد الجزائري وجملة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية إلا أنها أُعتبرت هيكلية لم تُثبت فعاليتها وكفاءتها في إخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية للعائدات النفطية، حيث عانى باعتباره اقتصادا ريعيا من صدمات خارجية نتيجة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وخير دليل على ذلك صدمة 1986 أين تدهورت معدلات التبادل، وارتفعت معدلات التضخم المستورد وتراجعت أسعار النفط بشكل كبير، وتسبب ذلك في انخفاض الصادرات وبالتالي إعاقة الحركة التنموية، وقد أدت هذه الانعكاسات إلى لجوء الجزائر إلى إبرام مفاوضات واتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، لتتبنى سياستهما وقبول شروطهما الأمر الذي سمح باستعادة التوازنات الكلية للاقتصاد، ويرجع الفضل في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط والتسديد المسبق للمديونية.

لكن حالات الاستقرار والانتعاش لم تدم طويلا، فقد أربكت الصدمة النفطية2014 الاقتصاد الجزائري وأدخلته في دوامة من المشاكل الداخلية الخارجية ولم يكن أمامه مفر من التكيف معها لكي يُمكنه الاستفادة من ايجابياتها أو على الأقل تفادي سلبياتها، حيث اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لإيجاد بدائل إستراتيجية رائدة لهذا القطاع من اجل دعم الاقتصاد الوطني، لأن الارتقاء بهذه القطاعات (الصيد البحري، السياحة، الصناعة، الفلاحة، الطاقات المتجددة...إلخ) تُعد من أهم الخيارات لمواجهة صدمة انهيار أسعار النفط من ناحية وضمان التنمية المستدامة من ناحية أخرى، حيث يُمكن القول أن الجزائر تمتلك الكثير من الإمكانات الطبيعية والمؤسساتية والمالية وقادرة على جعل بلدها بلدا قادرا على منافسة الدول الرائدة في هذه المجالات، وفي سبيل تعزيز مكانتها الاقتصادية بين الدول بات عليها ضرورة التخطيط الجيد لهذه القطاعات، لأن جميع الاستراتيجيات المتبعة لم تثبت نجاعتها في إخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات، وبناء اقتصاد جديد يهدف لتحسين أداء القطاعات الإنتاجية وزيادة الاستثمار في القطاع الخاص المنتج.

❖ **اختبار الفرضيات:**

على ضوء ما توصلنا إليه يُمكن اختبار الفرضيات السابقة كما يلي:

- ✓ الفرضية **الأولى** غير صحيحة (H_1) : ترى هذه الفرضية أن كِبر حجم الصدمات الخارجية من أهم الأسباب الرئيسية لتقلبات الاقتصاد الكلي وعدم استقراره في البلدان النامية التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة، لأنها غالبا ما تتجاوز نطاق تحكمها.
- ✓ الفرضية **الثانية** صحيحة (H_0): ترى هذه الفرضية أن عدم تحقيق أهداف برامج التنمية يعود إلى التسيير العشوائي للمخططات وعدم وجود إطارات ذوي خبرة في هذا المجال والاعتماد على نموذج الصناعات المصنعة، والسبب وراء فشل الإصلاحات الذاتية هو سبب مالي وهذا راجع للصدمة النفطية 1986من ناحية، ومن ناحية أخرى يعود إلى نوعية البرامج في حد ذاتها تلك المبرمة مع صندوق النقد الدولي والخاصة بالفترة 1989-1998، أما بالنسبة لبرامج الإنعاش الاقتصادي فإن الاهتمام كان منصبا على البنى التحية وتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز...إلخ؛
- ✓ الفرضية **الثالثة** صحيحة (H_0): ترى هذه الفرضية أن الصدمتين النفطيتين 1986 و 2014 آثارت انعكاسات وخيمة على الاقتصاد الجزائري التي انهار اقتصادها وأدخلها في دوامة من المشاكل الخارجية والداخلية، حيث نقلت العديد من المؤشرات من حالة التوازن أو الفائض إلى حالة العجز من ارتفاع للمديونية، ومعدلات التضخم، ومعدلات البطالة وتدهور الصادرات...إلخ.
- ✓ الفرضية **الرابعة** غير صحيحة (H_1): ترى هذه الفرضية بعدم وجود علاقة سببية ثنائية بين المتغيرات، وها ما يُؤكده معامل الارتباط الذي ظهر في شكل ارتباط عكسي وطردي متوسط، أما عن استجابة المتغيرات لصدمة في أسعار النفط فإن جميع المتغيرات تأثرت تأثيرا سلبيا خاصة على المدى الطويل، وها راجع لاعتماد الاقتصاد الجزائري على مورد أحادي الجانب.

❖ **النتائج المتوصل إليها:**

- **نتائج الجانب النظري:**

✓ اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع واحد يُعرض اقتصاده للهزات والصدمات، وهذا ما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات خارج النفط، وبالتالي فإن هذه الصدمات تزداد حدتها بزيادة ارتباطها بالعالم بشكل عام وزيادة ارتباطها بالدولة مصدر الصدمة بشكل خاص؛

✓ إن دراسة وتحليل تطور أداء الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2000، أوضح التباين الشديد وتدهور للمؤشرات الاقتصادية وهذا تزامنا مع الصدمة النفطية 1986، غير أنه تمكن من استعادة مؤشراته الاقتصادية بعد تطبيقه لبرامج الإصلاح الاقتصادي، لتعرف الفترة 2001-2014 تطبيقا لسياسة مالية توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي أين عرفت المؤشرات الاقتصادية تحسنا ملحوظا، لتشهد صدمة أخرى بدءا من سنة 2014 لتلقي بضلالها على كاهل الاقتصاد الجزائري وبالتالي إعاقة الحركة التنموية؛

✓ إن الاستقرار في سوق النقط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي العالمي، ويرجع مصدر الزيادة في العرض إلى ارتفاع الإنتاج من النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لتطور تقنيات استخراجه، أما مصدر ضعف الطلب فيرجع إلى حالة الركود في الاقتصاد العالمي في أوروبا وتباطؤه في الصين؛

✓ تنويع الاقتصاد وتحقيق النمو المستدام يرتبط بدور الدولة في النشاط الاقتصادي وبمدى قدرتها على توجيه السوق وإدارته وذلك بالاستخدام الأمثل والفعال لرأس المال البشري من خلال الاهتمام بالتعليم الجيد والتدريب الكفء، وتعزيز التنافسية من خلال الانفتاح على التطور التكنولوجي ونشره على مختلف القطاعات الاقتصادية المعززة للنمو.

- **نتائج الجانب التطبيقي:**

بغرض إعطاء بعد كمي للموضوع تم مُعالجتة من زاوية القياس الاقتصادي باستخدام النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ(VECM)، وتقنية أشعة الانحدار الذاتي(VAR)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يُمكن تلخيصها على النحو التالي:

- ✓ عدم وجود علاقة سببية ثنائية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%؛
- ✓ أشارت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة سببية تتجه من أسعار النفط إلى الميزان التجاري، ولا توجد علاقة سببية عكسية بينهما؛
- ✓ تُشير النتائج أيضا إلى وجود علاقة سببية تتجه من أسعار النفط إلى معدلات البطالة، ولا توجد علاقة سببية عكسية بينهما؛
- ✓ عدم وجود أي علاقة سببية بين أسعار النفط ومعدلات التضخم؛
- ✓ وجود علاقة سببية تتجه من أسعار النفط إلى رصيد الميزانية، وعدم وجود علاقة سببية عكسية بينهما.
- ✓ حدوث صدمة هيكلية ايجابية في أسعار النفط على النمو الاقتصادي يكون لها أثر سلبي على المدى القصير والطويل وأثر ايجابي على المدى المتوسط، ويعود ذلك لارتباط الاقتصاد الجزائري الوثيق بقطاع المحروقات والتقلبات المستمرة لأسعار النفط في الأسواق الدولية؛
- ✓ حدوث صدمة هيكلية ايجابية في أسعار النفط على الميزان التجاري يكون لها أثر سلبي على المدى القصير والمتوسط والطويل، ويُعزى هذا التأثير السلبي إلى هشاشة الميزان التجاري أمام الصادرات من المحروقات التي تشهد تقلصا من حيث الحجم في ظرف يتميز باستمرار ارتفاع حصيلة الواردات.
- ✓ حدوث صدمة هيكلية ايجابية في أسعار النفط على معدلات البطالة يكون لها أثر سلبي على المدى القصير والمتوسط والطويل، وهذا راجع للدور الكبير الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد حجم الإيرادات العامة للدولة، أي أنه كلما كانت أسعار البترول مرتفعة كلما زادت إيرادات الميزانية وبالتالي تحفيز الدولة على القيام بالاستثمارات العمومية، والعكس صحيح.
- ✓ حدوث صدمة هيكلية ايجابية في أسعار النفط على معدلات التضخم يكون لها أثر سلبي على المدى القصير والمتوسط والطويل،

- ✓ حدوث صدمة هيكلية ايجابية في أسعار النفط على رصيد الميزانية يكون لها أثر ايجابي على المدى القصير جدا، وأثر سلبي على المدى المتوسط والطويل، ويعود ذلك إلى أن الجزائر تعتد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانيتها العامة، وأن سلوك هذه الأخيرة يتطور تبعا لسلوك تطور العائدات النفطية.
- أما في ما يتعلق بالتباين فنجد أن أسعار النفط تتسبب في تباين PIBRبـ 0.31% و بـ 84.23 في تباين BC، بـ 5.13%في تباين CH، و بـ 0.91%في تباين INF، و بـ 19.83%في تباين SB، وهذا يعني أن أي صدمة في PET يكون لها أثر كبير على BC من أثر الصدمة في BC على PET، أما بخصوص تحليل تباين خطأ التنبؤ في المتغيرات المتبقية يتضح أن معظم التقلبات الظرفية لجميع المتغيرات في المدى القصير والطويل على حد سواء تتعلق بصدمات في المتغيرات نفسها بنسبة كبيرة.

❖ **الاقتراحات:**

- ✓ ضرورة اتخاذ السلطات النقدية والمالية إجراءات وتدابير للتنبؤ بالصدمات العالمية وآثارها في المدى القصير والمتوسط والطويل، والاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال مع الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات الداخلية والخارجية، وذلك من خلال توفير بيئة اقتصادية وسياسية سليمة، مع التزام مبادئ الشفافية والأخذ بعين الاعتبار الظروف والمتطلبات الخاصة بكل بلد، إذ أن الإستراتيجية التي تصلح لبلد ما ربما لا تصلح لبلد آخر؛
- ✓ ضرورة إعداد سياسة اقتصادية شاملة ومتكاملة لمواصلة عملية تكييف البرامج من اجل إنعاش نشاطات قطاع الزراعة والصناعة والطاقات المتجددة...إلخ بهدف الوصول إلى تنمية اقتصادية دائمة ومتوازنة؛
- ✓ الاستثمار في الصناديق السيادية في ظل الانخفاض المحسوس لأسعار النفط، مع إرساء شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص وتكوين رأس مال وطني لتقليل التبعية النفطية؛
- ✓ بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحاضرة والمستقبلية بعيدا عن القطاع النفطي من شأنه تشجيع القطاعات المنتجة للقيمة المضافة، مما يزيد من قدرة البلدان النامية على تحمل الصدمات الخارجية التي تنتشر من خلال الصلات التجارية؛

- ✓ ضرورة حماية اقتصاد البلد من التعرض للصدمات الخارجية عن طريق تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، مع تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية.

❖ **آفاق البحث:**

تم التطرق في هذه الدراسة إلى أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة، ويُثير هذا الموضوع العديد من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتّوسع.

ولهذا الغرض نقترح مجموعة من المواضيع التي نراها مُكملة لموضوع بحثنا وجديرة بالدراسة نذكر منها:

- ✓ أثر الصدمات الخارجية على مكونات الناتج المحلي الإجمالي –دراسة تحليلية قياسية–
- ✓ الصدمات الخارجية بين نعمة ونقمة الموارد "دراسة عينة مختارة من الدول المصدرة والمستوردة للنفط"؛
- ✓ سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ودورها في الحد من آثار الصدمات الخارجية.

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. إبراهيم الكراسنة ، **سياسة سعر الصرف دور البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية ،أبو ظبي، 11-2006/06/22.
2. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2002.
3. أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
4. أحمد هني، **المديونية**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992.
5. أزاد احمد سعدون الدوسكي، سمير فخري نعمة الوائلي، **انعكاسات السياسة النقدية والمالية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003**، مركز الدراسات الاقليمية، كلية دهوك.
6. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ط3، د م ج، بن عكنون، الجزائر، 2008.
7. بوكبوس سعدون، **الإقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962- 1989، 1990- 2005)**،ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012.
8. توماس ماير وأخرون، ترجمة: أحمد عبد الخالق وأحمد بديع، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ط1 ، الرياض، السعودية، 2002.
9. جمال خطيب شذا، صعفق الركيبي، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، ط1، دار مجدلاوي، عمان، الاردن، 2008.
10. رشيد سالمي، **عرض الاقتصاد الجزائري والعولمة**، المطبوعة الأولى، 2012/2011.
11. سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، دط، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006.
12. سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، دط، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006.
13. سهيل حسين الفتلاوي، **العولمة وآثارها في الوطن العربي**، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
14. سيد طه البدوي، **مبادئ العلاقات الاقتصادية** الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009-2010.
15. السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دط، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.
16. ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011.

17.عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.

18.عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**،ط1، مجموعة النيل العربية، 2003.

19.عبد المنعم السيد علي ،نزار سعيد الدين، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

20.عدنان داود العذاري، جواد كاظم البكري، **اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية من 1955–2004 باستخدام نموذج كالدور**، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2010.

21.غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2006.

22.فتحي أحمد الخولي، **اقتصاديات النفط**، ط2، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 1992.

23.مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

24.محسن أحمد الخضري، **العولمة الإجتياحية**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001.

25.محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

26.محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

27.محمد رضا الداعوق، **العولمة: تداعياتها، وآثارها، وسبل معالجتها**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005.

28.محمود بن عصمان، **مدخل في الاقتصاد** الحديث، دار وائل للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.

29.معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، 2005.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

✓ **أطروحات الدكتوراه:**

1. حميدة أوكيل، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–**أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس-، 2016/2015.
2. عبد القادر خليل، **محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990–2006**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،- فرع اقتصاد قياسي- جامعة الجزائر، 2008/2007.
3. عبد الله بالوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005/2004.
4. عبد الله محمد العاضي، **الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط، غير منشورة، جامعة دمشق، 2007.
5. علي العمري، **الاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات الحديثة للأسواق النفطية العالمية دراسة تطبيقية (1990–2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2017/2016.
6. عيسى شقبقب، **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970– 2005**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكمي، جامعة بن يوسف بن خدة، 2009/2008.
7. محمد سعودي، **أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر(1990–2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص :نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.
8. مسعود دراوسي،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2001**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر،2006.

✓ **رسائل الماجستير:**

1. أسامة روبين القلعاوي، **تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة، دراسة قياسية تحليلية (1969–1996)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 1999.

ثالثا: المجلات العلمية والمقالات

1. اتحاد مصارف الكويت، **مخاطر تراجع سعر النفط**، مجلة المصارف، العدد 135، السلسلة الخامسة عشر، الكويت، فيفيري 2015.
2. أحمد غريبي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 04، لأكتوبر 2010.
3. باسم عبد الهادي حسن، **الصدمة النفطية الثالثة الأسباب والنتائج المحتملة**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 03، العدد 07، البنك المركزي العراقي.
4. بغداد كربالي، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد08، جامعة محمد خيضر بسكرة جانفي 2005.
5. بن رمضان أنيسة، **تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 09، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، جويلية 2015.
6. جمال سويح، عطا الله بن طيرش ، **تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مارس 2017.
7. جيهان محمد السيد، إيناس فهمي حسين، **أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري**، بحوث اقتصادية عربية، العدد11، 2015.
8. حاكمي بوفحص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر– المغرب– تونس**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة وهران، الجزائر.
9. خالد النعيمي ، **السياحة في الجزائر واقع وآفاق** ، مجلة دراسات ، العدد 14 ،2016.
10. خديجة خالدي، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، جامعة تلمسان.
11. داودي الطيب، **تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية**، مجلة المفكر، العدد3، جامعة محمد خيضر بسكرة.
12. رشيد بوكساني، أمينة مزيان، **الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، ديسمبر 2011.
13. زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001 ـ 2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017.

14.السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 04، ديسمبر 2015.

15.طالب حسين فارس الكريطي، **فاعلية السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية في المملكة العربية السعودية للمدة(1990–2012)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد17، دون سنة نشر.

16.عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طجين، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2008**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،2012.

17.عبد القادر حميدي، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الصدمة البترولية**، مجلة معارف، العدد22، الجزء الأول، جامعة أكلي محند اولحاج-البويرة- جوان 2017.

18.عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 15، العدد1، سلسلة العلوم الإنسانية2013.

19.فاروق خلف، **نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصاديين مابين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد12، جامعة حمة لخضر الوادي، جانفي 2016.

20.فاطمة فوقة، كلثوم مرقوم، **تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، السداسي الثاني 2016.

21.مالك الأخضر، الطاهر بعلة، **انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 4.

22.محمد سعودي، **المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02، العدد 11 ، 2014.

23.محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

24.مصطفى جاب الله، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات ـحالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد09، المجلد 01، جامعة الوادي، جوان 2016.

25.مصطفى جاب الله، مصطفى جاب الله، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات ـحالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد09، المجلد 01، جامعة الوادي، جوان 2016.

26.مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، **أثر الصدمات الاقتصادية في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980–2011)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثاني، العدد 07.

27.موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية– حالة البلدان العربية المصدرة للنفط–** المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016.

28. ناجي التوني، **مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد 4، العدد 2 ، بيروت، حزيران (يونيو) 2002.

29. ناصر سعيدي، **خيارات نظم سعر الصرف من المنظور التاريخي ودروس للبلدان العربية**، مجلة جسر التنمية، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

30. نافارو بيتر، **ابتكر ميزتك التنافسية وانجح**، مجلة خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال، العدد 04، القاهرة، فيفري 2011.

31. نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف– الجزائر،2012.

رابعا:الملتقيات والمؤتمرات

1. أحمد بوريش، **تحليل أسباب وانعكاسات الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري وتداعياتها بين مخاطر انهيار أسعار النفط وحتمية ايجاد الحلول والبدائل**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له " المخاطر والحلول، جامعة الدكتور يحي فارس– المدية– يومي 7–2015/10/8.
2. بو عبد الله ودان، **تأثير تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول"، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، يومي 7–2015/10/8.
3. حمد خليل فياض، خالد علي الزائدي، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام**، بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة حول: الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة المنعقدة بطرابلس، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، المنظمة العالمية للطاقة بنغاري، طرابلس، يوم 2009/01/20.
4. رابح أوكيل، ريم خالدي، **الطاقة المتجددة إستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات– الجزائر نموذجا**– مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، يوم 29–30 نوفمبر 2016.
5. سهيلة بغنة، **صندوق ضبط الموارد كآلية لاحتواء تقلبات أسعار النفط في الجزائر(بين حتمية المواجهة وإشكالية التكيف)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له " المخاطر والحلول، جامعة الدكتور يحي فارس– المدية– يومي 7–2015/10/8.

6. شريفة بوالشعور، زينة تمري، **تقدير الأثر القصير والطويل المدى لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ**، المؤتمر الدولي الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، سطيف، الجزائر، 2015.

7. صالح صالحي، عبد الحليم غربي، **كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف- يومي: 20-21 أكتوبر 2009.

8. علي العمري، شهرزاد بورداش، **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط، ودور الدراسات الاستشرافية في وضع معالمه المستقبلية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند اولحاج- البويرة- يومي 29و30 نوفمبر 2016.

9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط" حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية(مجلس التعاون الخليجي)"**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

10. مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ورقة بحث مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، يوم 14 ماي 2015.

11. مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07|08 آفريل 2008.

12. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **آفاق بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والتخفيف من أثرها في التجارة والتنمية**، جنيف 16-17 آفريل 2013.

خامسا: التقارير والدراسات والندوات:

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية**، الأمم المتحدة، بيروت، 2015/2014.

2. ملخص تقرير نبني 2020، **خمسينية الاستقلال: دروس ورؤيا لجزائر 2020**، 26 جانفي 2013.

3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، 2010.

4. وزارة الأشغال العمومية، **خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية**، حصيلة 2005 ـ 2009، برنامج 2010 ـ 2014، نوفمبر 2009.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية:**

A–LES LIVRES :

1. Benissad Hocine, **Restructuration et réformes économiques (1979- 1993)**. OPU, Alger, 1994.
2. Bodi Zvi, Rame Alese, and Marcus A, Tanj, **Essentials of Investment**, 5th ed McGraw- Hill, USA,2003.
3. Choukri Benzarour, **Macroeconomic policies for structural adjustment policies**, MPRA paper N 14980 , Algiers university, may 2009.
4. GUAINO Henri, **Mythes et réalités de la mondialisation**, un dossier documentaire de CNES, la mondialisation, Juin 1990.
5. Hocine benissad ,**la reforme économique en Algérie**, OPU, Algérie, 1991.
6. Jean-Pierre Favennec,***5 Exploration et Gestion de la* raffinerie** ,Éditions Technip, *Paris, 2009.*
7. John Baffes et All**, The great plunge in oil prices: causes, consequences and policy responses**, policy research note, world bank groupe, USA,2015.
8. John ,M ,Bavoun, Marka, **Macroeconomics**, addition- Wesley publishing company.
9. Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, **le capitalisme de l'état algérien**, Paris, 1977.
10. Michal R , Darby, **Intermediat Macroeconomics**, international student edition, MCGRAW- hill , KOGAKUSHA.LTD, university of California. Los Angeles, 1979 .
11. Noël Amenc , **Les cours du pétrole et les spéculateurs**, EDHEC , Nice , 2008.
12. Quarterly Bulletin, **Business Cycles and Their Impact On The South African** Economy,Unity In Diversity,Decembre 2012 .
13. Robert Lanquard, **Le Tourisme International**, Serie que saie-je ?, paris.
14. Vendula Hynkova , **Business Cycle Theory**, Investments In Education Development, University Of Defense.

B- les articles:

1. Ahmed Zain Alabdin Ahmed, **The Role Of Diversification Strategies In The Economic Development For Oil Depended Countries: The Case Of UAE**, International Journal Of Business and Economic Development Vol 3, Number 1, March 2015.
2. Amany A, EL Anshasya, Michael D, Bradley, **Oil prices and the fiscal policy response in oil-exporting countries**, Journal of policy Modeling, Vol34, 2012.
3. Boukhari Abdlhamid, Bouhoreira Abbas, **The Role Of Central Banks in Achieving Macroeconomic Stabily " Cas Of Algerian Economy**", Global journal Of Economic and business, Vol.2, N.1, February 2017.
4. Dominiqe Badillo, **projections alimentaires et developpement agricole**, analyse des priorités agro-alimentaires de l'Algerie à partir d'une étude prospective , monde en développement , vol 29, 1980.

5. H.B.Riman, **Assymetric Effect Of Oil Price Shocks On Exchange Rate Volatility And Domestic Investment In Nigeria**, Bristish Journal Of Economic Management and Trade, 2013,Vol 03, N04.
6. Mohamed Nasser Hamidato , Baqaas Alssafiah,**Economic diversification in Algeria**, Global journal of Economic and Business, Vol 02, N02, April 2017.
7. Mohsen Mehrara, **Reconsidering The Resource curse in oil- exporying countries**,Energy Policy, vol37,2009.
8. Nouriel Roubini, Brad Setser, **The Effects Of The Recent Oil Price Shock On The U.S.and Global Economy**,Working Paper Series,University College,Oxford, Augest 2004.
9. P.loungani, **Oil price shocks and the Dispersion Hypothesis**, Review of Economics and Statistics, Vol 58,1986.

C- Les Rapport :

1. AlGERIA, **INTERNATIONAL MONETARY FUND**, IMF Country Report No.17/141, June 2017.
2. Bettina Peters, Bernhard Dachs, **Firm Grawth, Innovation and the Business Cycle,** ZEW, Austrian Institute Of Technology, Background Report For The 2014 Competitiveness Report.
3. LeBlanc, M, and Mmenize D, **Do High Oil Prices Presage Inflation? The Evidence From G-5 Countries**, Santa Crus: Santa cruz Cener For Inernational Economics,2004.
4. Rapport annuels de la banque d'Algérie(2000-2015).

❖ **مواقع الانترنت:**

1. http://globalization.Kof.ethz.ch.
2. http://www.ieo-imf-org/external/pubs/ft/weo/2013/02/pdf/suma.
3. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيزه**، متاح على : http://iefpedia.com/arab/wp، تاريخ الاطلاع: 2016/05/18.(12:05).
4. برنامج دعم تنويع الاقتصاد –قطاع الصيد البحري- متاح على: http://mpeche.gov.dz/، تاريخ الإطلاع: 2017/11/15.(10:20).
5. رجاء خضير عبود موسى الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الاقتصادية**، متاح على: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359، تاريخ الاطلاع: 2017/02/21 .(09:25)

6. طارق خاطر وآخرون، **دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001– 2014 في تحقيق اقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية**، متاح على: http://www.researchgate.net ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/10 (06:20).

7. عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، جامعة جيجل، 2015. متاح على: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness.

8. عبد الحميد مرغيت، **الدورات الاقتصادية (مع إشارة خاصة إلى حالة البلدان المصدرة للسلع الأولية)**، متاح على: http://iefpedia.com/arab/wp-content/upload.pdf، تاريخ الاطلاع: 2017/02/21 (09:25).

9. كمال عايشي، **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**، جامعة باتنة، الجزائر متاح على : http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/59/3/experience.pdf، تاريخ الاطلاع:03 مارس 2017، ص ص 8-9.

10. محمد صالح سلمان، **قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980– 2005) دراسة قياسية**، بغداد، متاح على :http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359 ، تاريخ الإطلاع: 2017/01/29، 08:19.

11. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **استثمر في الجزائر،2010** ، متاح على: ***www.andi.dz***.

12. أسامة نجوم، **قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015، متاح على : https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-، تاريخ الاطلاع : 2018/09/30 (11:30).

-الملاحق-

ملحق رقم (01): تطور معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي للفترة (1980 ـ 2017)

تطور معدلات التضخم للفترة (1980–2017) الوحدة:%

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل التضخم	9.2	14.7	6.2	6	8.2	10.5	12.3	7.5	9.3	9.3
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	17.9	25,9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5,7	5	2.6
السنوات	متوسط 2000– 2012					2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	3.8					3.3	2.9	4.8	5.9	4.8

تطور معدلات البطالة للفترة (1980–2017) الوحدة:%

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدلات البطالة	14.19	13.99	13.64	13.29	13.29	13.59	16.14	21.35	21.22	18.1
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدلات البطالة	19.7	21.2	23.8	23.8	23.8	28.1	29.25	26.41	26.41	26.41
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
معدلات البطالة	28.29	27.3	27.3	23.7	17.7	15.3	12.6	13.8	11.3	
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
معدلات البطالة	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2	11.7	11.8	

تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة (1980–2017) الوحدة:%

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل النمو الاقتصادي	0.8	3	6.4	5.4	3.3	3.7	0.4	ـ0.7	ـ4	4.4
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو الاقتصادي	0.8	ـ1.2	1.6	ـ2.2	0.2	3.8	3.7	1.1	6.2	3.3
السنوات	متوسط 2000– 2012					2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو الاقتصادي	3.7					2.8	3.8	3.9	3.6	2.9

المصدر: Office National Des Statistique / http://ar.actualitix.com

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء 2000–2018**، السنة الرابعة والثلاثون، العدد 04، أكتوبر–ديسمبر 2016، ص 12.

الملحق رقم (02): تطور الميزانية العامة للفترة (1980 ـ 2017) **الوحدة: مليار دينار**

السنوات	الإيرادات				النفقات			
	الجباية البترولية	الجباية العادية	إيرادات أخرى	المجموع	التسيير	التجهيز	المجموع	رصيد الميزانية
1980	37.65	58.02	1.57	**59.59**	26.78	17.22	**44.01**	15.58
1981	50.95	76.71	2.67	**79.38**	34.2	23.45	**57.65**	21.73
1982	41.45	69.44	4.79	**74.24**	37.99	34.44	**72.44**	1.8
1983	37.71	74.85	5.79	**80.64**	44.39	40.43	**84.82**	-4.18
1984	43.84	90.8	10.55	**101.36**	50.27	41.32	**91.59**	9.77
1985	46.78	93.77	12.07	**105.85**	54.66	45.18	**99.84**	6.07
1986	21.43	74.09	15.59	**89.69**	61.15	40.66	**101.81**	-12.12
1987	20.47	78.69	14.29	**92.98**	63.76	40.24	**103.97**	-10.99
1988	24.1	82.2	11.3	**93,500**	76.2	43.5	**119.7**	-26.2
1989	45.5	110	6.4	**116.4**	80.2	44.3	**124.5**	-8.1
1990	76.2	71.1	5.2	**152.5**	88.8	47.7	**136.5**	16
1991	161.5	82.7	4.7	**248.9**	153.8	58.3	**212.1**	36.8
1992	193.8	108.86	9.2	**311.86**	276.13	144	**420.13**	-108.27
1993	179.22	121.47	13.26	**313.95**	291.42	185.21	**476.63**	-162.68
1994	222.18	176.17	78.83	**477.18**	330.4	235.93	**566.33**	-89.15
1995	336.15	241.99	33.59	**611.73**	473.69	285.92	**759.62**	-147.89
1996	496	290.6	38.56	**825.16**	550.6	174.01	**724.61**	100.55
1997	564.77	314.01	47.89	**926.67**	643.56	201.64	**845.2**	81.47
1998	378.56	329.83	66.13	**774.51**	663.86	211.88	**875.74**	-101.23
1999	560.12	314.77	75.61	**950.5**	774.7	186.99	**961.68**	-11.19
2000	1173.24	349.5	55.42	**1578.16**	856.19	321.93	**1178.12**	400.04
2001	956.39	398.24	150.9	**1505.53**	963.63	357.4	**1321.03**	184.5
2002	942.9	482.9	177.39	**1603.19**	1097.72	452.39	**1550.11**	53.08
2003	1284.98	524.93	164.57	**1974.74**	1122.76	516.5	**1639.27**	335.2
2004	1485.7	580.41	163.79	**2229.9**	1250.89	638.04	**1888.93**	340.97
2005	2267.84	640.47	174.52	**3082.83**	1245.13	806.91	**2052.04**	1030.79
2006	2714	720.88	205.04	**3639.93**	1437.87	1015.14	**2453.01**	1186.81
2007	2711.85	766.75	209.3	**3687.9**	1674.03	1434.64	**3108.67**	579.23
2008	1715.4	956.29	221.76	**2893.45**	2217.78	1973.28	**4191.05**	-1297.61
2009	1927	1146.61	201.75	**3275.36**	2300.02	1946.31	**4246.33**	-970.97
2010	2905	1298	189.8	**4392.8**	2659	1807.9	**4466.9**	-74.1
2011	3979.7	1527.1	283.3	**5790.1**	3879.2	1974.4	**5853.6**	-63.5
2012	4184.3	1908.6	246.4	**6339.3**	4782.6	2275.5	**7058.1**	-718.8
2013	3678.1	2031	248.4	**5957.5**	4131.5	1892.6	**6024.1**	-66.1
2014	3388.3	2078.7	251.9	**5718.9**	4486.3	2493.9	**6980.2**	-1261.3
2015	2375	2730	375	**5105**	4617	3039	**7656**	-2551
2016	1781	1781	838	**5042**	4591	2792	**7384**	-2341
2017	2771	2771	1007	**6451**	4454	2502	**6956**	-505

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- من 1980 إلى 2009: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962 ـ 2011) .

- Rapport annuels de la banque d'Algérie(2010-2015).

- AlGERIA, INTERNATIONAL MONETARY FUND, IMF Country Report No.17/141, June 2017.

الملحق رقم (03): تطور الميزان التجاري للفترة (1980 ـ 2017) **الوحدة: مليار دينار**

السنوات	قيمة الصادرات			قيمة الواردات	الميزان التجاري
	إجمالي الصادرات	من المحروقات	خارج المحروقات		
1980	52.381875	49.772375	2.6095	36.878375	15.465125
1981	60.895938	56.1054	4.790538	43.58958	17.306358
1982	61.99335	51.201915	10.791435	45.507711	16.485639
1983	61.00549	46.209025	14.796465	45.68229	15.275315
1984	63.738965	48.688795	15.05017	46.04754	17.64159
1985	65.513537	48.619793	16.944023	44.346078	21.318296
1986	37.900538	24.263868	13.63667	37.101147	0.799391
1987	43.63425	31.685625	11.948625	32.072625	11.561625
1988	45.067728	33.889512	11.23736	39.508192	5.500392
1989	72.508052	51.889288	20.618764	63.834476	8.673576
1990	115.466624	110.71528	4.751344	-87.586096	27.880528
1991	229.731968	221.052384	8.679584	-143.490144	86.241824
1992	251.743267	240.5887	10.93585	-181.53511	69.98944
1993	243.076623	231.16797	14.01018	-186.8024	56.04072
1994	311.640728	301.47472	10.51656	-322.50784	-10.51656
1995	488.401225	462.1943	23.82445	-481.25389	9.52978
1996	722.66304	689.81472	32.84832	-498.19952	224.46352
1997	797.078174	760.165726	36.912448	-468.903441	328.174733
1998	596.161265	573.841927	22.319338	-520.980337	75.180928
1999	820.169504	792.874902	27.294602	-596.486912	223.682592
2000	1629.31189	1584.91031	44.401571	-703.652015	925.65987
2001	1474.98121	1431.71304	43.268176	-732.468408	742.512806
2002	1491.66389	1443.05732	48.606569	-956.991629	534.672259
2003	1893.07436	1856.69885	36.375509	-1030.8974	862.176958
2004	2321.78287	2273.50247	48.280401	-1293.48239	1028.30048
2005	3398.75027	3344.46416	54.286104	-1456.92166	1941.82861
2006	3976.67488	3894.58423	82.090658	-1502.33169	2474.3432
2007	4203.47366	4135.48548	67.988186	-1828.0497	2375.42397
2008	5075.56225	4985.14633	90.41592	-2447.68812	2622.06168
2009	3282.37113	3226.44226	55.928873	-2716.54526	528.782072
2010	4246.97077	4174.8117	72.159076	-2893.05821	1353.91256
2011	5309.7963	5220.91112	88.885174	-3418.43636	1891.35993
2012	5561.65011	5472.48382	89.166285	-3998.52636	1563.12374
2013	5057.0865	4975.029	82.0575	-4297.4685	759.618
2014	5273.121	5129.844	143.277	-5244.993	29.007
2015	3706.698	3546.003	160.695	-5635.038	-1928.34
2016	3216.423	3061.681	154.724	-5460.182	-2243.759
2017	4256.48	4106.928	149552	-5682.976	-1426.496

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- من 1980 إلى 2009: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962 ـ 2011) .

- Rapport annuels de la banque d'Algérie(2010-2015).

- من 2015 إلى 2017 وزارة المالية.

الملحق رقم (04): تطور أسعار النفط وأسعار الصرف للفترة (1980ـ 2018)

السنوات	أسعار البترول	أسعار الصرف
1980	36.83	3.8375
1981	35.93	4.3158
1982	32.97	4.5921
1983	29.55	4.7885
1984	28.78	4.9835
1985	27.56	5.0279
1986	14.43	4.7023
1987	18.44	4.8375
1988	14.92	5.9144
1989	18.23	7.6084
1990	23.73	8.9648
1991	20	18.4672
1992	20.05	21.8717
1993	17.8	23.3503
1994	16.3	35.0552
1995	17.6	47.6489
1996	21.7	54.7472
1997	19.49	57.6757
1998	12.94	58.7351
1999	17.91	66.5722
2000	28.5	75.2569
2001	24.85	77.2646
2002	25.24	79.6829
2003	29.03	77.3947
2004	38.66	72.0603
2005	54.64	73.3596
2006	65.85	72.6466
2007	74.95	69.3757
2008	99.97	64.5828
2009	62.25	72.6349
2010	80.15	74.3908
2011	112.94	72.8567
2012	111.04	77.5359
2013	109.55	78.15
2014	100.76	87.9
2015	53.06	107.13
2016	45.42	110.53
2017	46.73	115.04

المصدر:

- من 1980 إلى 2012: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962 ـ 2011) .

- Rapport annuels de la banque d'Algérie(2011-2015).

- من 2015 إلى 2017 وزارة المالية.
- التقرير السنوي لمنظمة الأوبك 2016.

الملحق رقم (05): نتائج اختبار ديكي – فولر للسلاسل الزمنية

1. السلسلة PIB_r

النموذج الثالث

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.187951	0.0110
Test critical values:	1% level		-4.226815	
	5% level		-3.536601	
	10% level		-3.200320	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBR(-1)	-0.679326	0.162210	-4.187951	0.0002
C	1.397437	0.813560	1.717683	0.0950
@TREND("1980")	0.028196	0.036068	0.781745	0.4398

النموذج الثاني

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.144175	0.0025
Test critical values:	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBR(-1)	-0.648729	0.156540	-4.144175	0.0002
C	1.848652	0.570157	3.242356	0.0026

النموذج الأول

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.299445	0.0226
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

2. السلسلة BC

النموذج الثالث

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.134929	0.9090
Test critical values:	1% level		-4.226815	
	5% level		-3.536601	
	10% level		-3.200320	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.117843	0.103833	-1.134929	0.2643
C	150.0328	202.1671	0.742123	0.4631
@TREND("1980")	-7.151338	9.603355	-0.744671	0.4616

النموذج الثاني

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.383370	0.5798
Test critical values:	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.137858	0.099654	-1.383370	0.1753
C	23.18104	108.1798	0.214283	0.8316

النموذج الأول

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.442133	0.1370
Test critical values:	1% level		-2.628961	
	5% level		-1.950117	
	10% level		-1.611339	

- السلسلة **DBC**

النموذج الثالث

			t-Statistic
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.251235
Test critical values:	1% level		-4.234972
	5% level		-3.540328
	10% level		-3.202445
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
DBC(-1)	-0.958538	0.182536	-5.251235
C	157.7903	224.3641	0.703278
@TREND("1980")	-10.01507	10.34294	-0.968301

النموذج الثاني

			t-Statistic
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.183669
Test critical values:	1% level		-3.626784
	5% level		-2.945842
	10% level		-2.611531
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statisti
DBC(-1)	-0.912045	0.175946	-5.18366
C	-34.58589	104.1534	-0.33206

النموذج الأول

		t-Statistic
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.244735
Test critical values:	1% level	-2.630762
	5% level	-1.950394
	10% level	-1.611202

3. السلسلة **CH**

النموذج الثالث

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.296215	0.8733
Test critical values:	1% level		-4.226815	
	5% level		-3.536601	
	10% level		-3.200320	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH(-1)	-0.071387	0.055073	-1.296215	0.2036
C	2.306782	1.368721	1.685356	0.1011
@TREND("1980")	-0.056826	0.033375	-1.702664	0.0978

النموذج الثاني

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.822230	0.8009
Test critical values:	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH(-1)	-0.044551	0.054183	-0.822230	0.4165
C	0.741505	1.041181	0.712177	0.4811

النموذج الأول

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.453463	0.5117
Test critical values:	1% level		-2.628961	
	5% level		-1.950117	
	10% level		-1.611339	

- السلسلة **DCH**

النموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.286064	0.0088
Test critical values:	1% level		-4.234972	
	5% level		-3.540328	
	10% level		-3.202445	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCH(-1)	-0.715344	0.166900	-4.286064	0.0001
C	0.640380	0.746345	0.858022	0.3971
@TREND("1980")	-0.034954	0.034104	-1.024923	0.3129

النموذج الثاني

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.158632	0.0025
Test critical values:	1% level		-3.626784	
	5% level		-2.945842	
	10% level		-2.611531	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCH(-1)	-0.674332	0.162152	-4.158632	0.0002
C	-0.038398	0.344386	-0.111498	0.9119

النموذج الأول

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.217124	0.0001
Test critical values:	1% level		-2.630762	
	5% level		-1.950394	
	10% level		-1.611202	

4. السلسلة **INF**

النموذج الثالث

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.108072	0.5245
Test critical values :	1% level		-4.226815	
	5% level		-3.536601	
	10% level		-3.200320	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.223266	0.105910	-2.108072	0.0425
C	3.684513	2.323782	1.585567	0.1221
@TREND(« 1980 »)	-0.088808	0.082739	-1.073362	0.2907

النموذج الثاني

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.822660	0.3641
Test critical values:	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.175737	0.096418	-1.822660	0.0769
C	1.552434	1.208583	1.284508	0.2074

النموذج الأول

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.286584	0.1793
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

- السلسلة **DINF**
- **النموذج الثالث**

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.767247	0.0002
Test critical values:	1% level		-4.234972	
	5% level		-3.540328	
	10% level		-3.202445	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-0.986537	0.171059	-5.767247	0.0000
C	-0.433459	1.835601	-0.236140	0.8148
@TREND("1980")	0.009614	0.083110	0.115676	0.9086

النموذج الثاني

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.860625	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.626784	
	5% level		-2.945842	
	10% level		-2.611531	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-0.987238	0.168453	-5.860625	0.0000
C	-0.246052	0.850361	-0.289350	0.7741

النموذج الأول

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.934532	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.630762	
	5% level		-1.950394	
	10% level		-1.611202	

5. السلسلة PET

النموذج الثالث

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.889902	0.6395
Test critical values:	1% level		-4.226815	
	5% level		-3.536601	
	10% level		-3.200320	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PET(-1)	-0.192055	0.101622	-1.889902	0.0673
C	1.172838	4.563214	0.257020	0.7987
@TREND("1980")	0.378786	0.290910	1.302071	0.2016

النموذج الثاني

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.356574	0.5927
Test critical values:	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PET(-1)	-0.099751	0.073532	-1.356574	0.1836
C	4.475760	3.830680	1.168398	0.2505

النموذج الأول

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.695988	0.4085
Test critical values:	1% level		-2.628961	
	5% level		-1.950117	
	10% level		-1.611339	

- السلسلة **DPET**

النموذج الثالث

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.474348	0.0004
Test critical values:	1% level		-4.234972	
	5% level		-3.540328	
	10% level		-3.202445	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPET(-1)	-0.951832	0.173871	-5.474348	0.0000
C	0.487812	5.114210	0.095384	0.9246
@TREND("1980")	-0.010221	0.231451	-0.044160	0.9650

النموذج الثاني

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.556329	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.626784	
	5% level		-2.945842	
	10% level		-2.611531	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPET(-1)	-0.951774	0.171295	-5.556329	0.0000
C	0.288493	2.369115	0.121772	0.9038

النموذج الأول

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.634926	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.630762	
	5% level		-1.950394	
	10% level		-1.611202	

6. السلسلة SB

النموذج السادس

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.964978	0.1553
Test critical values:	1% level		-4.226815	
	5% level		-3.536601	
	10% level		-3.200320	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SB(-1)	-0.408274	0.137699	-2.964978	0.0055
C	146.9433	192.2061	0.764509	0.4498
@TREND("1980")	-11.74172	9.292950	-1.263508	0.2150

النموذج الخامس

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.661152	0.0904
Test critical values:	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SB(-1)	-0.338875	0.127341	-2.661152	0.0117
C	-65.59690	93.77893	-0.699484	0.4889

النموذج الرابع

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.590593	0.0110
Test critical values:	1% level		-2.628961	
	5% level		-1.950117	
	10% level		-1.611339	

7. السلسلة m2

النموذج الثالث

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.880132	0.0018
Test critical values:	1% level		-4.226815	
	5% level		-3.536601	
	10% level		-3.200320	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2(-1)	-0.826919	0.169446	-4.880132	0.0000
C	15.31208	4.240082	3.611271	0.0010
@TREND("1980")	-0.170022	0.135760	-1.252373	0.2190

النموذج الثاني:

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.681780	0.0006
Test critical values:	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2(-1)	-0.779528	0.166503	-4.681780	0.0000
C	11.37350	2.866928	3.967139	0.0003

النموذج الأول

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.100466	0.0359
Test critical values:	1% level		-2.628961	
	5% level		-1.950117	
	10% level		-1.611339	

8. السلسلة $\mathbf{ouv}(\frac{X+M}{PIB})$

النموذج السادس

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.106390	0.5254
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OUV(-1)	-0.193440	0.091835	-2.106390	0.0426
C	8.311282	4.587740	1.811629	0.0789
@TREND("1980")	0.132426	0.090155	1.468868	0.1511

النموذج الخامس

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.522018	0.5115
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OUV(-1)	-0.117199	0.077003	-1.522018	0.1370
C	6.460581	4.483692	1.440906	0.1585

النموذج الرابع

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.572844	0.4623
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

- السلسلة **Douv**

النموذج الثالث

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.665030	0.0034
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DOUV(-1)	-0.794198	0.170245	-4.665030	0.0000
C	-0.738712	1.811294	-0.407836	0.6860
@TREND("1980")	0.025932	0.081895	0.316642	0.7535

النموذج الثاني

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.717153	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DOUV(-1)	-0.790785	0.167640	-4.717153	0.0000
C	-0.232249	0.838652	-0.276931	0.7835

النموذج الأول

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.772734	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

9 .السلسلة INV

النموذج الثالث

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.345779	0.9861
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-0.028156	0.081429	-0.345779	0.7316
C	-0.646150	2.459088	-0.262760	0.7943
@TREND("1980")	0.096839	0.042353	2.286454	0.0286

النموذج الثاني

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.003406	0.9522
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-0.000290	0.085236	-0.003406	0.9973
C	0.371147	2.560413	0.144956	0.8856

النموذج الأول

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.762587	0.8743
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

- السلسلة **Dinv**

النموذج السادس

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.165189	0.0009
Test critical values:	1% level		-4.234972	
	5% level		-3.540328	
	10% level		-3.202445	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINV(-1)	-0.904747	0.175162	-5.165189	0.0000
C	-1.360718	1.005160	-1.353733	0.1850
@TREND("1980")	0.088892	0.046536	1.910162	0.0648

النموذج الخامس

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.630880	0.0007
Test critical values:	1% level		-3.626784	
	5% level		-2.945842	
	10% level		-2.611531	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINV(-1)	-0.798953	0.172527	-4.630880	0.0001
C	0.345895	0.478161	0.723387	0.4744

النموذج الرابع

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.615505	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.630762	
	5% level		-1.950394	
	10% level		-1.611202	

الملحق رقم (06): اختبار التكامل المشترك لـ johansen.

- اختبار الأثر(la trace) النموذج الثاني

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.631322	85.43777	69.81889	0.0017
At most 1 *	0.519207	49.51585	47.85613	0.0346
At most 2	0.283494	23.15241	29.79707	0.2386
At most 3	0.147431	11.15112	15.49471	0.2024
At most 4 *	0.139509	5.409089	3.841466	0.0200

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

اختبار الإمكانية العظمى(maximum eigenvalue):

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.631322	35.92192	33.87687	0.0281
At most 1	0.519207	26.36344	27.58434	0.0710
At most 2	0.283494	12.00128	21.13162	0.5475
At most 3	0.147431	5.742034	14.26460	0.6465
At most 4 *	0.139509	5.409089	3.841466	0.0200

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

النموذج الثالث

اختبار الأثر(la trace)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.596676	63.97174	69.81889	0.1340
At most 1	0.274032	31.28317	47.85613	0.6513
At most 2	0.192985	19.75421	29.79707	0.4396
At most 3	0.163241	12.03536	15.49471	0.1552
At most 4 *	0.144523	5.619457	3.841466	0.0178
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

اختبار الإمكانية العظمى(maximum eigenvalue):

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.596676	32.68856	33.87687	0.0688
At most 1	0.274032	11.52896	27.58434	0.9500
At most 2	0.192985	7.718849	21.13162	0.9201
At most 3	0.163241	6.415903	14.26460	0.5604
At most 4 *	0.144523	5.619457	3.841466	0.0178
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

النموذج الرابع

اختبار الأثر(la trace)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.506697	44.62403	47.85613	0.0975
At most 1	0.202253	19.18530	29.79707	0.4797
At most 2	0.160258	11.05060	15.49471	0.2084
At most 3 *	0.123922	4.762797	3.841466	0.0291
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

اختبار الإمكانية العظمى(maximum eigenvalue):

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.506697	25.43873	27.58434	0.0918
At most 1	0.202253	8.134698	21.13162	0.8953
At most 2	0.160258	6.287802	14.26460	0.5766
At most 3 *	0.123922	4.762797	3.841466	0.0291
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

الملحق رقم (07): تقدير النماذج

النموذج الأول

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/15/18 Time: 17:43
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	PIBR
PIBR(-1)	0.046555 (0.17065) [0.27281]
C	-5.814420 (3.45446) [-1.68316]
PET	-0.039868 (0.01774) [-2.24745]
M2	0.024520 (0.04337) [0.56541]
OUV	0.148076 (0.05044) [2.93574]
INV	0.075571 (0.06410) [1.17900]
INF	-0.093324 (0.05074) [-1.83921]
R-squared	0.399680
Adj. R-squared	0.279616
Sum sq. resids	122.8235
S.E. equation	2.023392
F-statistic	3.328892
Log likelihood	-74.69759
Akaike AIC	4.416086
Schwarz SC	4.720854
Mean dependent	2.818919
S.D. dependent	2.383955

النموذج الثاني

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/17/18 Time: 09:16
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	BC	PET	OUV	INV	INF
BC(-1)	1.100085	0.008612	-0.000598	-0.001848	0.000103
	(0.18272)	(0.00461)	(0.00170)	(0.00088)	(0.00182)
	[6.02062]	[1.86966]	[-0.35222]	[-2.10147]	[0.05700]
PET(-1)	-19.97536	0.591714	0.024030	0.079578	0.009450
	(5.74150)	(0.14473)	(0.05335)	(0.02763)	(0.05706)
	[-3.47912]	[4.08830]	[0.45042]	[2.87970]	[0.16562]
OUV(-1)	22.51515	0.357154	0.844288	0.059545	-0.103330
	(12.4054)	(0.31272)	(0.11527)	(0.05971)	(0.12329)
	[1.81494]	[1.14209]	[7.32441]	[0.99727]	[-0.83812]
INV(-1)	31.11890	0.996567	-0.394684	0.677294	-0.002407
	(28.9917)	(0.73083)	(0.26939)	(0.13954)	(0.28812)
	[1.07337]	[1.36361]	[-1.46511]	[4.85382]	[-0.00835]
INF(-1)	-9.430750	-0.165248	-0.111078	0.008968	0.787457
	(11.4107)	(0.28764)	(0.10603)	(0.05492)	(0.11340)
	[-0.82648]	[-0.57449]	[-1.04763]	[0.16329]	[6.94396]
C	-1361.417	-34.72099	20.61319	3.870886	7.440921
	(953.776)	(24.0431)	(8.86242)	(4.59057)	(9.47880)
	[-1.42740]	[-1.44412]	[2.32591]	[0.84323]	[0.78501]
R-squared	0.790597	0.848431	0.822615	0.866537	0.685275
Adj. R-squared	0.756823	0.823984	0.794004	0.845010	0.634513
Sum sq. resids	8242093.	5237.512	711.6233	190.9318	814.0507
S.E. equation	515.6297	12.99815	4.791199	2.481752	5.124422
F-statistic	23.40800	34.70546	28.75221	40.25473	13.49972
Log likelihood	-280.3069	-144.1254	-107.1984	-82.85920	-109.6862
Akaike AIC	15.47605	8.114885	6.118832	4.803200	6.253306
Schwarz SC	15.73728	8.376115	6.380062	5.064430	6.514536
Mean dependent	411.8762	42.45432	57.02434	29.88382	9.264865
S.D. dependent	1045.626	30.98176	10.55639	6.303866	8.476347

النموذج الثالث

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/15/18 Time: 20:38
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	CH	PET	OUV	INV	INF
CH(-1)	0.207646	-0.322058	0.179898	0.032441	0.059034
	(0.16715)	(0.60500)	(0.21033)	(0.11743)	(0.22690)
	[1.24230]	[-0.53233]	[0.85533]	[0.27625]	[0.26017]
PET(-1)	-0.043736	0.738291	0.027740	0.044889	0.016758
	(0.03526)	(0.12762)	(0.04437)	(0.02477)	(0.04786)
	[-1.24047]	[5.78515]	[0.62526]	[1.81211]	[0.35012]
OUV(-1)	-0.198179	0.486299	0.846101	0.029320	-0.097473
	(0.08838)	(0.31991)	(0.11121)	(0.06210)	(0.11998)
	[-2.24230]	[1.52013]	[7.60783]	[0.47218]	[-0.81241]
INV(-1)	-0.437207	-0.294691	-0.216802	0.933867	0.017300
	(0.15492)	(0.56075)	(0.19494)	(0.10884)	(0.21031)
	[-2.82213]	[-0.52553]	[-1.11213]	[8.57988]	[0.08226]
INF(-1)	-0.023232	-0.157387	-0.112824	0.007561	0.787072
	(0.08346)	(0.30207)	(0.10501)	(0.05863)	(0.11329)
	[-0.27838]	[-0.52102]	[-1.07437]	[0.12895]	[6.94731]
C	40.16440	-0.719744	11.69041	-1.898369	5.229412
	(9.32309)	(33.7456)	(11.7316)	(6.55020)	(12.6562)
	[4.30806]	[-0.02133]	[0.99649]	[-0.28982]	[0.41319]
R-squared	0.708764	0.832868	0.826011	0.847898	0.685928
Adj. R-squared	0.661790	0.805911	0.797948	0.823366	0.635271
Sum sq. resids	440.8199	5775.311	697.9985	217.5958	812.3622
S.E. equation	3.770941	13.64919	4.745111	2.649381	5.119105
F-statistic	15.08857	30.89633	29.43447	34.56222	13.54067
Log likelihood	-98.33852	-145.9337	-106.8408	-85.27757	-109.6478
Akaike AIC	5.639920	8.212631	6.099500	4.933922	6.251230
Schwarz SC	5.901150	8.473861	6.360730	5.195152	6.512460
Mean dependent	17.48892	42.45432	57.02434	29.88382	9.264865
S.D. dependent	6.484205	30.98176	10.55639	6.303866	8.476347

النموذج الرابع

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/15/18 Time: 20:54
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	INF	PET	OUV	INV
INF(-1)	0.787522	-0.159841	-0.111453	0.007808
	(0.11162)	(0.29864)	(0.10456)	(0.05777)
	[7.05564]	[-0.53524]	[-1.06592]	[0.13514]
PET(-1)	0.011553	0.766685	0.011880	0.042028
	(0.04284)	(0.11463)	(0.04014)	(0.02218)
	[0.26966]	[6.68826]	[0.29599]	[1.89515]
OUV(-1)	-0.101513	0.508338	0.833790	0.027100
	(0.11723)	(0.31364)	(0.10982)	(0.06068)
	[-0.86597]	[1.62076]	[7.59263]	[0.44662]
INV(-1)	-0.015758	-0.114344	-0.317542	0.915700
	(0.16512)	(0.44180)	(0.15469)	(0.08547)
	[-0.09543]	[-0.25881]	[-2.05280]	[10.7135]
C	7.688341	-14.13430	19.18365	-0.547101
	(8.29408)	(22.1913)	(7.76984)	(4.29318)
	[0.92697]	[-0.63693]	[2.46899]	[-0.12743]
R-squared	0.685242	0.831340	0.821905	0.847524
Adj. R-squared	0.645897	0.810257	0.799643	0.828464
Sum sq. resids	814.1360	5828.104	714.4710	218.1314
S.E. equation	5.043982	13.49549	4.725169	2.610863
F-statistic	17.41634	39.43265	36.91986	44.46724
Log likelihood	-109.6881	-146.1020	-107.2723	-85.32305
Akaike AIC	6.199357	8.167676	6.068772	4.882327
Schwarz SC	6.417048	8.385368	6.286464	5.100019
Mean dependent	9.264865	42.45432	57.02434	29.88382
S.D. dependent	8.476347	30.98176	10.55639	6.303866

النموذج الخامس

	SB	PET	M2	OUV	INV	INF
SB(-1)	0.539484	0.017188	0.006749	0.000594	-0.002818	0.001083
	(0.18736)	(0.00520)	(0.00353)	(0.00220)	(0.00112)	(0.00233)
	[2.87934]	[3.30544]	[1.90933]	[0.27044]	[-2.51866]	[0.46564]
SB(-2)	-0.557216	-0.015625	-0.003554	-0.002627	0.001449	-0.000402
	(0.22013)	(0.00611)	(0.00415)	(0.00258)	(0.00131)	(0.00273)
	[-2.53131]	[-2.55756]	[-0.85586]	[-1.01742]	[1.10265]	[-0.14712]
PET(-1)	-1.685119	0.830475	-0.259319	0.106218	0.036707	0.128332
	(8.84942)	(0.24560)	(0.16695)	(0.10378)	(0.05284)	(0.10986)
	[-0.19042]	[3.38146]	[-1.55326]	[1.02346]	[0.69472]	[1.16810]
PET(-2)	-13.63345	0.021355	0.174646	-0.070386	-0.002997	-0.101832
	(9.44333)	(0.26208)	(0.17816)	(0.11075)	(0.05638)	(0.11724)
	[-1.44371]	[0.08148]	[0.98030]	[-0.63555]	[-0.05315]	[-0.86859]
M2(-1)	-24.33265	-0.324867	0.104401	-0.036094	0.069011	-0.036865
	(10.8753)	(0.30182)	(0.20517)	(0.12754)	(0.06493)	(0.13502)
	[-2.23743]	[-1.07636]	[0.50885]	[-0.28300]	[1.06280]	[-0.27305]
M2(-2)	10.45828	0.080140	-0.083997	-0.025771	-0.023027	0.062056
	(10.1800)	(0.28252)	(0.19205)	(0.11939)	(0.06078)	(0.12638)
	[1.02734]	[0.28366]	[-0.43736]	[-0.21586]	[-0.37884]	[0.49102]
OUV(-1)	-19.40226	-0.078508	0.569344	0.821027	0.106577	0.105067
	(19.8524)	(0.55096)	(0.37453)	(0.23282)	(0.11853)	(0.24646)
	[-0.97733]	[-0.14249]	[1.52015]	[3.52641]	[0.89913]	[0.42630]
OUV(-2)	49.65266	0.572240	-0.171195	-0.138798	-0.093691	-0.388141
	(21.7662)	(0.60407)	(0.41064)	(0.25527)	(0.12996)	(0.27022)
	[2.28118]	[0.94730]	[-0.41690]	[-0.54374]	[-0.72092]	[-1.43637]
INV(-1)	-92.14264	-0.171135	-0.979871	0.190024	0.943948	0.702136
	(51.0817)	(1.41766)	(0.96370)	(0.59907)	(0.30499)	(0.63417)
	[-1.80383]	[-0.12072]	[-1.01679]	[0.31720]	[3.09497]	[1.10717]
INV(-2)	36.78273	-0.237816	0.869066	-0.762815	-0.099581	-0.501716
	(42.7074)	(1.18525)	(0.80571)	(0.50086)	(0.25499)	(0.53021)
	[0.86127]	[-0.20065]	[1.07864]	[-1.52302]	[-0.39052]	[-0.94627]
INF(-1)	27.18660	0.459619	-0.099163	0.008502	-0.046768	0.831632
	(16.7854)	(0.46584)	(0.31667)	(0.19685)	(0.10022)	(0.20839)
	[1.61966]	[0.98664]	[-0.31314]	[0.04319]	[-0.46665]	[3.99078]
INF(-2)	-32.66560	-0.622572	0.121641	-0.182376	0.040326	-0.104100
	(16.7405)	(0.46460)	(0.31582)	(0.19633)	(0.09995)	(0.20783)
	[-1.95129]	[-1.34003]	[0.38516]	[-0.92894]	[0.40346]	[-0.50089]
C	662.8056	-3.313288	-0.722080	35.43084	1.879480	11.12414
	(997.192)	(27.6749)	(18.8128)	(11.6947)	(5.95394)	(12.3800)
	[0.66467]	[-0.11972]	[-0.03838]	[3.02964]	[0.31567]	[0.89856]
R-squared	0.787774	0.908758	0.471757	0.857231	0.897445	0.753489
F-statistic	7.114589	19.08971	1.711717	11.50824	16.77247	5.858522